منظمة الأمم
المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

٢٠٠٤-٢٠٠٥

تقرير
المدير العام

٣٤م/٣

منظمة
الأمم المتحدة
للتربية والعلم
والثقافة

تقرير
المدير العام
٢٠٠٤-٢٠٠٥

٣٤م/٣

تقرير المدير العام
عن نشاط المنظمة في ٢٠٠٤-٢٠٠٥،
بلّغ للدولِ الأعضاء والمجلس التنفيذي
طبقاً للمادة السادسة - ٣ (ب)
من الميثاق التأسيسي

صدر عام ٢٠٠٦ عن منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة
7, Place de Fontenoy. 75352 PARIS 07 SP

نضّد وطبع في ورش اليونسكو

© UNESCO 2006

Printed in France

http://www.unesco.org/ar/dg-report/2004-2005

وتعرض هذه الوثيقة نسخة توليفية جامعة من نص الوثيقة ٣٤م/٣ وذلك في شكل مكيف، في المقام الأول، لتيسير صنع القرار، وضماناً لتمكين القراء من الاطلاع بسهولة على النص الكامل للتقرير، ترد في أسفل كل صفحة عناوين شبكية دقيقة خاصة بكل فصل.

المحتويات

مقدمة المدير العام ٧
ملاحظة للقارئ ٩
الجزء الأول – تنفيذ البرنامج ومرافق خدمة البرنامج ١١
ألف – البرامج ١٢
البرنامج الرئيسي الأول – التربية ١٣
معاهد التربية ١٨
البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية ٢٣
المعاهد العلمية ٢٨
البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية ٣١
البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة ٣٧
البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات ٤٣
معهد اليونسكو للإحصاء ٤٩
الموضوعان المستعرضان ٥١
القضاء على الفقر ولا سيما الفقر المدقع ٥١
إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة،
وفي بناء مجتمع المعرفة ٥٢
باء – برنامج المساهمة ٥٤
جيم – مرافق خدمة البرنامج ٥٥
تنسيق الأنشطة لصالح افريقيا (إدارة افريقيا) ٥٥
برنامج المنح الدراسية ٥٦
مكتب إعلام الجمهور ٥٦
السياسة العامة والإدارة ٥٧
ألف – الهيئتان الرئاسيتان ٥٩
أمانة المؤتمر العام ٥٩
أمانة المجلس التنفيذي ٥٩
باء – الإدارة العامة ٦٠
مكتب المدير العام ٦٠
مرفق الإشراف الداخلي ٦٠
الشؤون القانونية ٦١
جيم – تحقيق اللامركزية ٦٢
إدارة وتنسيق الوحدات الميدانية ٦٢
المكاتب الميدانية ٦٣
مساندة تنفيذ البرنامج والإدارة ٦٥
ألف – التخطيط الاستراتيجي ومراقبة البرنامج/مكتب التخطيط الاستراتيجي ٦٧
باء – إعداد الميزانية ومراقبتها/مكتب الميزانية ٦٨
جيم – العلاقات الخارجية والتعاون/قطاع العلاقات الخارجية والتعاون ٦٨
دال – إدارة الموارد البشرية/مكتب إدارة الموارد البشرية ٧٠
هاء – الإدارة ٧١
التنسيق والدعم على المستوى الإداري (قطاع الإدارة) ٧١
المحاسبة والمراقبة المالية (المراقب المالي) ٧١
نظم المعلومات والاتصال ٧٢
خدمات المشتريات (قسم المشتريات) ٧٢
المؤتمرات واللغات والوثائق (قسم المؤتمرات واللغات والوثائق) ٧٢
الخدمات العامة، والأمن، والمنافع العامة وإدارة شؤون المباني والمعدات ٧٣
الجزء الثاني – الملخص والاستنتاجات ٧٥
المقدمة ٧٧
تحليل القضايا المتعلقة بالبرمجة وإعداد التقارير ٧٧
الانعكاسات على البرمجة وإعداد التقارير ٧٩
تحسين إعداد التقرير م/٣ ..... ٧٩

مقدمة المدير العام

يمثل تقرير المدير العام عن تنفيذ البرنامج والميزانية خلال فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ علامة بارزة في عملية الإصلاح الجارية للمنظمة. فهو أولاً، التقرير الأول لفترة العامين الذي يصدر بعد إعادة انتخاب المدير العام، وإنني أعتبره وثيقة مرجعية لإعداد التقارير في فترة ولايتي الثانية. وثانياً، يقدم هذا التقرير إجابات عن عدة مسائل متعلقة بإعداد التقارير أثارها المجلس التنفيذي في السنوات القليلة الماضية، وهي: (١) يتعين على الأمانة الاستفادة من التآزر بين الوثيقتين م ت/٤ وم/٣؛ (٢) ويجب أن ييسر التقرير عملية اتخاذ القرارات ولدى إعداد وثيقة البرنامج والميزانية المقبلة، ويجب، في هذا الصدد، أن يصدر في الوقت المناسب لعرضه على المجلس التنفيذي في دورته الربيعية وللاستعانة به في المشاورات اللاحقة مع اللجان الوطنية؛ (٣) ويجب ألا يكون التقرير ضخماً، وأن تتجلى فيه الممارسات الجيدة في مجال البرمجة والإدارة والمراقبة المستندة إلى النتائج. وفضلا عن ذلك، قرر المؤتمر العام، في القرار ٣٣م/٩٢، إعداد وثيقة تقييم أسرع توافراً وأوفى شمولاً وأكثر تفصيلاً بشأن تنفيذ برنامج اليونسكو وأدائه تتخذ أساساً يستند إليه في تخطيط البرامج المقبلة (وثيقة م/٣ من «طراز جديد»)؛ كما قرر أن يُوافي المجلس التنفيذي بمشروع الوثيقة م/٣ في دورة الربيع التي تلي مباشرة دورة المؤتمر العام. ويسعدني جدا أن أحيطكم علماً بأن جميع متطلبات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي قد لُبيت فعلاً، وهو ما يشهد عليه هذا التقرير. واسمحوا لي أن أعلق على بعض الجوانب الهامة في الفقرات التالية.

ففيما يخص التآزر، تشارَك مكتب التخطيط الاستراتيجي ومرفق الإشراف الداخلي في إعداد التقرير المشترك ١٧٤م ت/٤ – مشروع ٣٤م/٣، وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع القطاعات والمعاهد والوحدات المعنية. وقد استفادا من أن التقريرين يتناولان تنفيذ أنشطة البرنامج نفسها، مما يتيح تلبية مستلزمات إعداد التقريرين بصورة مشتركة. وقد خلص المرفقان بحق إلى أنه إعداد تقرير واحد، يقتضي المطالبة بمساهمة واحدة فقط (بدلاً من مساهمتين في السابق)، يمكن اعتباره نهجاً صائباً في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالتوقيت، فهذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يكون فيها التقرير عن تنفيذ البرنامج متاحاً لكي يدرسه المجلس التنفيذي في أول دورة يعقدها بعد انتهاء فترة عامين. ويشدد التقرير على الإنجازات والتحديات، ويمكن من ثم أن يأخذه المجلس في الاعتبار عندما ينظر في صياغة مشروع البرامج والميزانية المقبل.

ومن حيث الحجم، اعتمد التقرير شكل «وثيقة م/٣ من طراز جديد» المقترح. فهو معروض في نسخة مطبوعة مركزة وسهلة الاستعمال، بالإضافة إلى موقع شبكي أنشئ خصيصاً لهذا الغرض على العنوان www.unesco.org/ar/dg-report/2004-2005 يقدم معلومات تفصيلية عن النتائج المحرزة في إطار كل محور من محاور العمل. وعلى الرغم من أن التقرير أصبح أغزر من حيث التفاصيل، فقد نجحت الأمانة في تخفيض حجم النسخة المطبوعة بفضل الاستخدام الكامل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال. فنحن إذن نفعل ما ننادي به.

وبصرف النظر عن الإنجازات المشار إليها أعلاه، فإننا نقر بأنه لا يزال بالإمكان تحقيق المزيد في المستقبل، إذ أن التقرير يسترعي الانتباه إلى عدد من التحديات التي ينبغي أن تواجهها الأمانة، ومن ضمنها ضرورة تعزيز عملية متابعة تنفيذ برامجنا. وسوف تتصدى الأمانة لهذا الأمر العاجل بالسرعة التي يستحقها.

وإني فخور بما أحرزناه من تقدم حتى الآن – وفي وقت قصير نسبيا بعد اختتام الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام – استجابة للرغبة في تحسين التقريرين م ت/٤ وم/٣ التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وقد أثبتنا أن ذلك ممكن، وإني أتعهد بالعمل على إدخال المزيد من التحسينات في التقرير المقبل، أي الوثيقة ٣٥م/٣.

وختاماً فإني أقدم إليكم الوثيقة ٣٤م/٣ التي تتضمن تقريرا مستنداً إلى النتائج بشأن أداء اليونسكو في فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وجاء هذا التقرير أغزر من حيث مادته، وأشد صرامة من حيث التقييم الذاتي، وأيسر استخداماً بفضل استخدام صيغة التقرير التلخيصي الجامع.

كويشيرو ماتسورا

ملاحظة للقارئ

المقدمة: أدخلت بعض التحسينات على تقرير المدير العام عن تنفيذ البرنامج والميزانية وأنشطة المنظمة في فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الوثيقة ٣٣م/٣). ومن ضمن هذه التحسينات إصدار التقرير في جزأين متميزين: تقرير تلخيصي جامع، إلى جانب موقع شبكي مخصص للوثيقة ٣٣م/٣ يتضمن عروضا تفصيلية تعدها القطاعات والمرافق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت عدة مكاتب ميدانية «حالات نموذجية» تقع في صفحة واحدة تبلغ عن الأنشطة التي رأت أنها نجحت بشكل متميز. وقد أسهمت هذه «الحالات النموذجية» بشكل ما في تسليط المزيد من الأضواء على إنجازات المكاتب الميدانية. وقد أبدت الهيئتان الرئاسيتان ارتياحهما للإيجاز الذي جاء به التقرير التلخيصي الجامع بالوثيقة ٣٣م/٣، ولكنهما أعربتا عن قلقهما لأن التقرير لم يصدر في الوقت المناسب لكي يستفاد منه في تقديم إسهامات هامة في إعداد الوثيقة ٣٣م/٥.

وقد أذن المدير العام بإصدار تقرير مشترك، ١٧٤م ت/٤ - مشروع ٣٤م/٣ - بدلاً من إصدار تقريرين منفصلين، مستجيباً بذلك استجابة سريعة للقرار ٩٢ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين، ولا سيما للتوصية ٢ منه. وكان الغرض من هذه العملية هو تزويد المجلس التنفيذي والمؤتمر العام بوثيقة سهلة الاستخدام تعينهما على التركيز على النتائج الرئيسية التي أحرزت في فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وعلى الدروس المستخلصة من هذه الفترة للاستفادة منها في توجيه البرنامج في المستقبل. وقد أصدر هذا التقرير في الوقت المناسب لعرضه على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة التي عُقدت في الربيع، على الرغم من أن الأرقام الدقيقة الخاصة بالمصروفات والمساهمات الخارجة عن الميزانية لم تكن متوافرة. وأصبحت الوثيقة ٣٤م/٣ هذه تضم بيانات ملخصة مستمدة من جدول متابعة تنفيذ البرنامج في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

كما أخذ المدير العام بعين الاعتبار طلب المجلس التنفيذي بشأن تخفيض حجم الوثائق المقدمة إليه (القرار ١٦٦م ت/٥,٢)، وتقديمها في الوقت المناسب. وبذلك أعد هذا التقرير وفقاً للشكل المعتمد للوثيقة ٣٣م/٣، أي في شكل تقرير تلخيصي جامع، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على مزيد من التفاصيل على موقع شبكي أنشئ خصيصاً لهذا الغرض على العنوان www.unesco.org/ar/dg-report/2004-2005.

إعداد التقارير بالاعتماد على النتائج: يستفيد التقرير من التحسينات التي أدخلت ابتداء من الوثيقة ٣٣م/٣. وقد كان المجلس التنفيذي قد طلب من المدير العام أن يستفيد من التآزر بين الوثيقتين م ت/٤ وم/٣ لتحسين مضمون التقريرين. ورأى المدير العام أنه ربما كان من الأفضل لمكتب التخطيط الاستراتيجي ومرفق الإشراف الداخلي أن يدمجا بين الوثيقتين ١٧٤م ت/٤ ومشروع ٣٤م/٣. فذلك من شأنه أن يضمن الاتساق في النوعية، والتركيز على النتائج في إعداد التقارير، مع كونه أقل تكلفة بالنسبة للقطاعات والمرافق. فالوثيقة الموحدة توفر على هذا النحو تقييماً مشتركاً للنتائج الرئيسية المحرزة في تنفيذ البرنامج خلال فترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥) بأسرها. ووفقاً لنهج مبني على النتائج حقاً، يركز هذا التقرير بصورة رئيسية على مدى تحقيق النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء المقترنة بها كما وردت في الوثيقة ٣٢م/٥ المعتمدة. وجمعت مادة هذا التقرير من نتائج التقييمات الذاتية التي قامت بها القطاعات والمرافق والمكاتب الميدانية والمقر. كما استمدت الأمثلة الإيضاحية من استمارات الوحدات بشأن محاور العمل التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض وتظهر فيها النتائج المحرزة في مقابل النتائج المتوقعة من الوثيقة ٣٢م/٥، الأمر الذي جعل من الأسهل تقييم الأداء قياساً إلى النتائج. وقدمت القطاعات والمرافق فضلا عن ذلك خلاصة عامة للتفاصيل الواردة في استمارات الوحدات بشأن محاور العمل. واستناداً إلى التكامل بين الوثيقتين م ت/٤ وم/٥، أعد مكتب التخطيط الاستراتيجي ومرفق الإشراف الداخلي وثيقة مشتركة م ت/٤ - م/٣ لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بدلا من تقديم وثيقتين منفصلتين، هما م ت/٤ من جهة وم/٥ من جهة أخرى. وتتمثل الميزة الفورية لهذا التطور في مطالبة قطاعات البرنامج والوحدات بإعداد مساهمة واحدة في التقرير المشترك بدلا من المساهمتين اللتين كانتا تطلبان منها في فترات العامين السابقة.

الجزء الأول

تنفيذ البرنامج ومرافق
خدمة البرنامج

ألف – البرامج

البرنامج الرئيسي الأول
التربية

الاتجاهات والتطورات الرئيسية

١ – على الصعيد الدولي، اعترف مؤتمر القمة العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ اعترافاً واسع النطاق بالدور المحوري الذي يؤديه التعليم للجميع في تحقيق التنمية وفي القضاء على الفقر، وبإسهامه الرئيسي في التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتجلى هذا الاعتراف صراحة في وثيقة نتائج المؤتمر (الفقرات ٤٣–٤٥). وأكد مؤتمر القمة على «الدور الهام لكل من التعليم والنظامي والتعليم غير النظامي في تحقيق القضاء على الفقر والأهداف الإنمائية الأخرى كما وردت في الإعلان بشأن الألفية»، كما أكد مجدداً على إطار عمل داكار الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية في عام ٢٠٠٠، واعترف «بأهمية استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، في مجال دعم برامج التعليم للجميع كوسيلة لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتوفير التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠١٥». وأثناء الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام، شارك ما يزيد على ١٠٠ وزير ونائب وزير للتربية ومسؤولون وممثلون رفيعو المستوى من ٤٧ بلداً آخر في مناقشة دارت على مدى يومين بشأن كيفية الإسراع بوتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وأعلنوا التزامهم على وجه الخصوص بمواصلة تعزيز جدول أعمال التعليم للجميع بأوسع معانيه وعلى كل المستويات، وبإصلاح نظم التعليم وإدارتها على نحو سليم، وبتعبئة المزيد من المعونات الخارجية وباستخدامها بقدر أعظم من الفعالية. وأثناء الاجتماع الخامس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، الذي عُقد في بكين بالصين في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعرب عدد من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف عن ثقتهم المتزايدة بالمقدرة القيادية للمنظمة وبفعاليتها. وسيستعين قطاع التربية بهذه التطورات في الإعداد الناجح لخطة العمل العالمية، بما يكفل توثيق التعاون بين الوكالات وتقوية الدور التنسيقي لليونسكو.

إطار البرمجة

٢ – واصلت اليونسكو جهودها الرامية إلى تطويع أنشطتها المتصلة بالتعليم للجميع وإلى إدراجها على نحو أفضل في الوثيقة ٣٢م/٥ عن طريق ربط أولويات البرنامج الرئيسي ربطاً أوثق بأهداف داكار، وبولاية اليونسكو كمنسق عالمي لأنشطة التعليم للجميع، وبالعمل الهادف إلى توسيع نطاق جدول أعمال التعليم للجميع. وعليه، نُظم عمل اليونسكو في مجال التعليم للجميع حول أربعة برامج فرعية هي: «التعليم الأساسي للجميع: التركيز على الأهداف الرئيسية» (التركيز على مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق تقدم صوب بلوغ أهداف التعليم للجميع الستة)، و«دعم استراتيجيات التعليم للجميع» (التركيز على الوفاء بولاية اليونسكو العالمي)، و«ما بعد تعميم التعليم الابتدائي» (التركيز على مراحل التعليم التالية للمرحلة الابتدائية) و«التعليم والعولمة» (التركيز على التحديات الجديدة والشبكات العالمية). وخُصص نحو ٧٩٪ من ميزانية الأنشطة (باستثناء المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين ومعاهد التربية الستة) للبرنامجين الفرعيين الأولين. وتمثل هذه النسبة زيادة تبلغ نحو ١٢٪ بالقياس إلى المبلغ المناظر الذي رصد في الوثيقة ٣١م/٥.

٣ – ولم تكن ترجمة هذا التركيز العريض على الأولوية الرئيسية المتمثلة في «التعليم الأساسي للجميع» إلى أنشطة فعلية ومتماسكة على المستوى القطري أمراً يسيراً. ويمكن أن يعزى هذا بدرجة كبيرة إلى سببين مترابطين هما: (١) أن الجهود الرامية إلى التخطيط والتنفيذ المنهجيين لأنشطة تتفق مع عمليات البرمجة القطرية المشتركة والنهوج المطبقة على نطاق القطاع بأسره كانت حديثة العهد فلم يتسن لها أن تنتج ثماراً كثيرة أثناء فترة العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥؛ (٢) وأن العدد الكبير للأنشطة (نحو ١ ٥٠٠ نشاط) التي تم التخطيط لتنفيذها في إطار البرنامج الرئيسي الأول قد أسفر عن تشظي وتشتت مواطن التركيز، والموارد، ثم النتائج المحرزة في نهاية المطاف.

٤ – وتوخى البرنامج تحقيق الأهداف الاستراتيجية رقم ١ و٢ و٣ للاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤) وهي: (١) الهدف الاستراتيجي ١: «تعزيز التعليم باعتباره حقاً من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»؛ (٢) الهدف الاستراتيجي ٢: «تحسين نوعية التعليم من خلال تنوع المضامين والأساليب وتعزيز القيم المشتركة على صعيد العالم»؛ (٣) الهدف الاستراتيجي ٣: «تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم».

القضايا المطلوب إدماجها

٥ – يرتبط التعليم للجميع ارتباطاً لا تنفصم عراه عن المجالات التي تسعى اليونسكو إلى تعميم مراعاتها (وهي افريقيا، وأقل البلدان نمواً، والمرأة، والشباب) ويحرص قطاع التربية على أن تكون هذه الفئات هي المنتفعة بالأنشطة ومصب تركيزها. واستكمل الموظفون المعنيون بالتربية في المقر وفي افريقيا التدريب الإلزامي على تعميم مراعاة قضايا المرأة. ومن خلال إعداد وصياغة المبادرات الأساسية الثلاث المنفذة في مجال التعليم للجميع – والتي تتصل بمحو الأمية، وإعداد المعلمين، وبالتعليم وفيروس ومرض الأيدز – كفل قطاع التربية مراعاة القضايا والشواغل المتصلة بالمرأة والشباب وافريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نمواً في جميع استراتيجيته، وسيركز بقدر أكبر على ضرورة إدراج هذا البعد كبعد جوهري في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

تحقيق اللامركزية

٦ – يعتمد قطاع التربية اعتماداً شديداً على المكاتب الميدانية لتنفيذ أنشطته وتحقيق النتائج التي ينشدها. وقد شهدت الأنشطة اللامركزية زيادة طفيفة قدرها ٣,٧٪ خلال فترة العامين المعنية بالقياس إلى دورة البرنامج السابقة ليصل مستواها إلى ٦٥,٩٪.

٧ – ويظل أهم برنامج يموّل بالموارد الخارجة عن الميزانية في مجال التعليم للجميع هو «بناء القدرات لصالح التعليم للجميع» الذي ما زال يتلقى الأموال من بلدان الشمال أساساً. وتماشياً مع المبادرات الثلاث المنفذة في مجال التعليم للجميع، حولت نسبة ملموسة من إجمالي الأموال المتاحة لعام ٢٠٠٥ (٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) لتمويل أنشطة نُفذت على المستوى القطري في مجالات محو الأمية، وإعداد المعلمين، والتعليم وفيروس ومرض الأيدز، وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء.

٨ – وتُعد المكاتب الميدانية هي العناصر الأساسية في تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية على المستوى الوطني أو الإقليمي، مما يمكن اليونسكو من تحقيق كثير من النتائج القيمة في المجالات البرنامجية التي لا تحظى بتمويل كافٍ من موارد البرنامج العادي. ومن الأمثلة على ذلك «برنامج استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم» الذي يوجهه مكتب اليونسكو في بانكوك ويمول من أموال ودائع يابانية وأموال تكميلية تقدمها مؤسسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وجمهورية كوريا.

الأنشطة المشتركة بين القطاعات

٩ – تضمنت جهود التآزر بين القطاعات خلال فترة العامين المعنية ما يلي: محور العمل المشترك مع قطاع العلوم الطبيعية المعنون «تعزيز التعليم وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا» (الفقرة ٠١٢١٢ من البرنامج الرئيسي الأول، والفقرة ٠٢٢١٤ من البرنامج الرئيسي الثاني)؛ واستهلال برنامج اللغات المشترك بين القطاعات؛ وعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم. وأنشئت بنيتان جديدتان لتنسيق وتيسير المبادرات المشتركة بين القطاعات وهما – فريق العمل المشترك بين القطاعات المعني باللغات، وفريق العمل المشترك بين القطاعات المعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعقدت جهات التنسيق داخل القطاعات اجتماعات منتظمة لمناقشة مجالات التعاون الممكنة.

١٠– وكان من أمثلة التعاون الملموس بين القطاعات حلقة العمل الإقليمية، التي نُظمت بالاشتراك مع قطاع العلوم والتي كانت موجهة لراسمي السياسات ومخططي المناهج الدراسية في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء من أجل سد الفجوة بين العلميين ومدرسي العلوم.

الشراكات

١١– تتمثل إحدى الركائز الرئيسية لنجاح أنشطة التعليم للجميع في القدرة على بناء شراكات مع طائفة واسعة من الأنصار، من الحكومات إلى المجتمع المدني، لإقامة حوار متواصل والاضطلاع بأعمال مشتركة. وخلال فترة العامين المعنية، تضمن هذا النشاط على سبيل المثال لا الحصر: تنظيم عدة اجتماعات وزارية على المستوى العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي؛ والتشاور مع الشركاء الرئيسيين في مجال التعليم للجميع بشأن الاتجاهات والتحديات المطروحة في هذا الصدد، وقد تولت اليونسكو تنسيق عملية التشاور هذه؛ وتقديم دعم فعّال لمبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان؛ والإشراك النشط للمنظمات غير الحكومية، وخاصة من خلال المشاورة الجماعية لمنظمات غير حكومية بشأن التعليم للجميع؛ وتنمية شبكة المدارس المنتسبة؛ ومواصلة تطوير برنامج توأمة الجامعات والشبكة التابعة لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ والتعاون مع القطاع الخاص.

١٢– وتحسنت المشاركة في الآليات وعمليات البرمجة التابعة للأمم المتحدة على المستوى القطري (بما فيها عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، وإن كان لا يزال من المتعيّن فعل الكثير لتحسين اعتراف الشركاء في منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري بمجال التعليم للجميع. وقد تم توفير تدريب متخصص للموظفين على عمليات البرمجة والتخطيط على الصعيد القطري.

البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١,١,١ – التعليم الأساسي للجميع: التركيز على الأهداف الرئيسية

١٣– البرنامج الفرعي الأول من البرنامج ١,١ المتعلق بالتعليم الأساسي للجميع يتضمن خمسة محاور عمل تتعلق أربعة محاور منها صراحة بأهداف داكار الستة. فالأنشطة المضطلع بها في إطار محور العمل ١ («ترجمة الحق في التعليم إلى حقيقة واقعة لجميع الأطفال») استهدفت تحقيق هدفي داكار رقم ١ و٢؛ ومحور العمل ٢ («تأمين المساواة بين الجنسين في مجال التعليم للجميع») استهدفت تحقيق هدف داكار رقم ٥؛ ومحور العمل ٣ («تعزيز التعلّم مدى الحياة من خلال محو الأمية والتعليم غير النظامي») استهدفت تحقيق

هدفي داكار رقم ٣ و٤؛ ومحور العمل ٤ («تحسين نوعية التعليم») استهدفت تحقيق هدف داكار رقم ٦؛ ومحور العمل ٥ («التركيز على التعليم وفيروس/مرض الأيدز») استهدفت التصدي لتأثير وباء فيروس ومرض الأيدز على نظام التعليم.

الإنجازات

- صياغة وتعزيز السياسات الرامية إلى تأمين الانتفاع المنصف برعاية وتربية جيدتين في مرحلة الطفولة المبكرة في أكثر من ٥٠ بلداً.
- تعزيز السياسات الرامية إلى كفالة الحق في التعليم وتقديم المساعدة إلى ثماني دول أعضاء (هي كازاخستان وغينيا والهند والأردن ونيجيريا وجنوب افريقيا ورواندا واندونيسيا) في هذا المجال.
- تعزيز القدرات على رسم سياسات التعليم الأساسي والابتدائي في عشرة بلدان (هي هاييتي والسنغال وتشاد والنيجر وبوروندي ومدغشقر وباكستان والصومال وغينيا بيساو والسودان) مع التركيز بوجه خاص على فرص التعلّم البديلة للفئات غير الملتحقة بالمدارس.
- استعراض المبادئ التوجيهية للتعليم الجامع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ونشرها على نطاق واسع كي يستخدمها راسمو السياسات والمربون والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.
- تعزيز التعليم الرامي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال شراكة خاصة مع منتدى أخصائيات التربية الافريقيات، والعمل في إطار شبكي مع وزارات التربية في جنوب شرق آسيا وفي غرب افريقيا، والاعتراف بالمركز الدولي لتعليم الفتيات والنساء في افريقيا (سيفيا) كمركز يعمل تحت رعاية اليونسكو من الفئة ٢، والمشاركة الفعالة في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، بما في ذلك من خلال الدعم التحليلي.
- وتنسيق عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية وتنظيم اجتماعات إقليمية لتيسير صياغة آلية فعالة لرصد العقد وتنفيذه. وتقديم دعم تقني لإعداد استراتيجيات وطنية للعقد في افريقيا (السنغال وغامبيا وغينيا كوناكري وغينيا بيساو ومالي وناميبيا)، وفي الدول العربية (نحو عشرة بلدان)، وفي آسيا (وضعت الاستراتيجية الإقليمية للعقد ويجري إعداد خطط العمل القطرية)، وفي أمريكا اللاتينية (الاستراتيجيات الوطنية).
- استهلال «مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات» الرامية إلى دعم ٣٤ بلداً ترتفع فيها نسبة الأمية وعدد الأميين، في إطار استجابة اليونسكو لقرار الأمم المتحدة المتعلق بالعقد. والمساعدة على وضع الاستراتيجيات الوطنية.
- استهلال عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستويين الدولي والوطني، واعتماد الاستراتيجيات الإقليمية للعقد لمنطقتي أوروبا وآسيا والمحيط الهادي، وإنشاء شراكات عديدة في شتى أنحاء العالم للترويج للعقد.
- الاستهلال الناجح لمبادرة التعليم وفيروس ومرض الأيدز المشتركة بين الوكالات.
- إعلان البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتماد خطة للعمل للفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٧.
- إعداد توصيات بشأن النهوض بالتربية البدنية والرياضة من خلال المؤتمر الدولي للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة في أثينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة من جانب المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين (٢٠٠٥).
- الاحتفال على نطاق واسع باليوم الدولي لمحو الأمية (٨ أيلول/سبتمبر) في شتى أرجاء العالم.
- إدراج التعليم غير النظامي في السياسات التعليمية الوطنية بالتآزر مع التعليم النظامي في عدة دول أعضاء من بينها أفغانستان واثيوبيا ونيبال ومالي. وإعداد حزمة برامجيات نظام إدارة معلومات التعليم غير النظامي واختبارها في أربعة بلدان رائدة.
- النهوض بمراكز التعلّم المجتمعية لأغراض محو الأمية وتعليم المهارات الحياتية في جميع المناطق مع الاستخدام الملائم لتكنولوجيات المعلومات والاتصال ولا سيما في المناطق الريفية.
- النهوض بقدرات المركز الدولي للبحوث والتدريب في مجال التعليم الريفي.
- الانتهاء من وضع استراتيجية شاملة لتحسين نوعية الكتب الدراسية ومواد التعلّم باتباع نهج مستند إلى الحقوق في تناول مسألة التعليم الجيد المستوى.
- تحسين مواد وأساليب التدريس والبحوث في مجال السلام والتعليم.والانتهاء من دراسات عن تأثير فيروس ومرض الأيدز على قيادة نظم التعليم وإدارته في ثمانية بلدان افريقية.

التحديات

- لم يتسن في بلدان كثيرة تحقيق هدف التعليم للجميع (والهدف الإنمائي للألفية) المتمثل في القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥. ولم يتم الاعتراف على نحو كافٍ بأن محو الأمية مسألة ذات أولوية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، على كل من المستوى الدولي والوطني. ويظل تحسين نوعية التعليم إلى جانب زيادة فرص الانتفاع به تحدياً رئيسياً يتطلب التركيز على المجالات التي تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية.

البرنامج الفرعي ١,١,٢ – دعم استراتيجيات التعليم للجميع

١٤– نُظم البرنامج الفرعي ١,١,٢ في ثلاثة محاور عمل هي: «التخطيط لتحقيق التعليم للجميع» (محور العمل ١)، و«استدامة الالتزام السياسي والمالي» (محور العمل ٢)، و«رصد التقدم وتقييم الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع» (محور العمل ٣).

الإنجازات

- تقديم دعم داخل البلدان إلى دول أعضاء في جميع المناطق من أجل تنمية القدرات على تخطيط أنشطة التعليم للجميع وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك برنامج تنمية قطاع التعليم وخطط العمل ذات الصلة، وتحقيق اللامركزية في إدارة التعليم، ووضع خطط تنمية قطاع التعليم وحساب تكلفتها واستعراضها على ضوء أهداف التعليم للجميع وإصلاح التعليم.
- تكثيف دعم النهوج القطاعية وتقديم المساعدة التقنية بالتعاون مع الوكالات الشريكة من أجل إدراج التعليم للجميع في أطر التخطيط القطاعية في غابون وغينيا الاستوائية وساوتومي وبرنسيبي وكمبوديا ونيجيريا ونيبال والكامرون وتشاد.
- تعزيز القدرات في مجال تحليل المناهج الدراسية وتطويرها لأغراض الحد من وطأة الفقر في تسعة بلدان افريقية واقعة جنوب الصحراء.
- يجري تنفيذ برامج وطنية لإعادة بناء نظم التعليم في ثمانية بلدان خارجة من أوضاع نزاع (أفغانستان وأنغولا وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وليبيريا وسيراليون والصومال).
- مواصلة الالتزام السياسي بأنشطة التعليم للجميع من خلال تنظيم أفرقة عمل معنية بالتعليم للجميع والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (برازيليا، ٢٠٠٤؛ وبكين، ٢٠٠٥)، واجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بالتعليم للجميع (٢٠٠٥)، واجتماعات مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان.
- اطلاع راسمي السياسات وصانعي القرارات على قضايا إصلاح السياسات وأفضل الممارسات ذات الصلة وعلى التحديات الناشئة في هذا المجال، وذلك من خلال التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٥ المتعلق بجودة التعليم وتقرير عام ٢٠٠٦ المتعلق بمحو الأمية، وتقريرين عن رصد التعليم للجميع في منطقتي افريقيا وأمريكا اللاتينية.

التحديات

- ما زال من المتعين استكمال توضيح أدوار الشركاء في مجال التعليم للجميع ضمن إطار خطة العمل.

البرنامج الفرعي ١,٢,١ – ما بعد تعميم التعليم الابتدائي

١٥– نُظم البرنامج الفرعي ١,٢,١ في خمسة محاور عمل هي: «تجديد التعليم الثانوي» (محور العمل ١)، و«تعزيز التعليم وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا» (محور العمل ٢)، و«إصلاح التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني» (محور العمل ٣)، و«تعزيز التنوع والتعاون في مجال التعليم العالي» (محور العمل ٤)، و«دعم المعلمين والعاملين في التعليم» (محور العمل ٥).

الإنجازات

- بناء توافق في الآراء بين كبار المسؤولين والشركاء في مجال التعليم للجميع حول توسيع نطاق نظام التعليم الثانوي وتنويعه في الدول العربية وافريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
- تعزيز قدرات راسمي السياسات ومخططي المناهج الدراسية في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا (بالتعاون مع قطاع العلوم) في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي، وافريقيا، والدول العربية.
- تقليص الفجوات بين الجنسين في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا بالمرحلة الثانوية من خلال زيادة اهتمام الفتيات ببرامج العلوم في المدرسة ومشاركتهن فيها، ولا سيما الفتيات اللاتي يعشن في ظروف صعبة (وخاصة في ملاوي وناميبيا والكامرون واندونيسيا وأفغانستان).
- تعزيز قدرات راسمي السياسات، وخاصة في أقل البلدان نمواً، على تنفيذ إصلاح السياسات، وتجديد المناهج الدراسية وإعداد المعلمين فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتقديم الدعم التقني والمشورة في مجال السياسات إلى عدة بلدان في مجال تصميم وتنفيذ إصلاح السياسات المتصلة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (وبوجه خاص البحرين وبنغلاديش واثيوبيا وليبيا ونيجيريا وجيبوتي وغينيا وملاوي والأراضي الفلسطينية ومنغوليا).
- اختبار سبل استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في توفير التعليم عن بعد للشباب المحرومين في مستوى المرحلة الثانوية (بالاشتراك مع قطاع الاتصال والمعلومات) في مناطق مختارة من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.
- التركيز في جداول أعمال التعليم العالي العالمية والإقليمية على تشاطر السياسات وإقامة الشبكات من خلال منتدى اليونسكو للتعليم العالي والبحوث والمعرفة.
- استهلال مبادرة «أكاديميون بلا حدود».

التحديات

- ضرورة الاهتمام بقدر أكبر بفرص الانتفاع بتعليم ثانوي جيد وتقليص الفجوات بين الجنسين واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم. وما زال نقص المعلمين المؤهلين لتحقيق أهداف التعليم للجميع مسألة لا تحظى بالاعتراف الكافي على جميع المستويات.

البرنامج الفرعي ١,٢,٢ – التعليم والعولمة

١٦– نُظم البرنامج الفرعي ١,٢,٢ في محوري عمل هما: «استغلال الفرص والتصدي للتحديات» (محور العمل ١)، و«الشبكات العالمية المساندة للتعليم للجميع وللتعليم في مجال حقوق الإنسان والتعليم من أجل ثقافة السلام» (محور العمل ٢).

الإنجازات

- زيادة أعضاء مختلف الشبكات التعليمية بحلول نهاية عام ٢٠٠٥: إذ ارتفع عدد البلدان المشاركة في برنامج توأمة الجامعات إلى ١٢٣ بلداً؛ وعدد البلدان المشاركة في مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في مجال التقني والمهني إلى ٢٣٤ بلداً، وعدد المؤسسات المشاركة في شبكة المدارس المنتسبة بمقدار ٣١٦ مؤسسة لتصل إلى ٧ ٨٤٦ مؤسسة في كافة المستويات داخل ١٧٦ بلداً.
- مواصلة التعاون مع القطاع الخاص، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي.
- اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود من جانب المؤتمر العام واستهلال تطبيقها بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- إجراء تقييم للاحتياجات المتصلة بضمان جودة التعليم العالي في جميع المناطق كأساس يستند إليه في إعداد نهج استراتيجي يوجه الأنشطة العملية لبناء القدرات.

التحديات

- التعامل مع جهات جديدة توفر التعليم العالي ضماناً لتقديم تعليم جيد المستوى، واحترام المعايير المتفق عليها. وما زال من المتعيّن تحقيق الاستفادة الكاملة من فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الموارد

١٧– لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، استخدم القطاع الموارد التالية:

- ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٠٢٤ ١١٣ دولار؛
- بلغت الأموال التي تمت تعبئتها من خارج الميزانية نحو ٠٠٠ ٩٠٢ ٢٥٥ دولار (منها أموال ذاتية النفع قدرها ٠٠٠ ٨٠٤ ١٢٩ دولار)؛
- الموظفون: وصل مجموع الموظفين (باستثناء موظفي المعاهد والمراكز) إلى ٢٩١ موظفاً منهم ٢١٩ موظفاً مهنياً معيناً على الصعيد الدولي و ١٥ موظفاً مهنياً معيناً على الصعيد الوطني. ويعمل الموظفون المهنيون في ٤٣ مكتباً ميدانياً منها أربعة مكاتب إقليمية.

التربية، توزيع إجمالي المصروفات

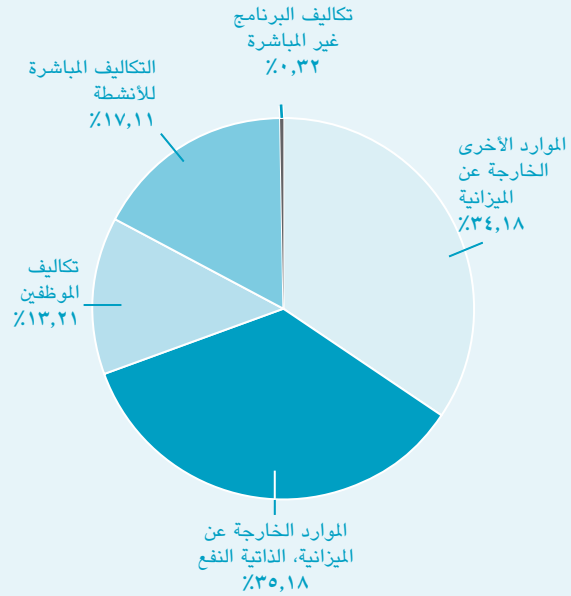

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً

١٨– استند قطاع التربية إلى عدة دروس جرى استخلاصها في مجرى تنفيذ ورصد الوثيقة ٣٢م/٥، وأخذ هذه الدروس بعين الاعتبار لدى التخطيط للوثيقة ٣٣م/٥. وتضمنت هذه الدروس ما يلي: (١) إعادة توجيه وتبسيط البرنامج والميزانية من أجل تركيز الموارد على المبادرات الأساسية الثلاث (محو الأمية، وإعداد المعلمين، والتعليم، وفيروس ومرض الأيدز) في إطار الأولوية المبدئية لقضية التعليم للجميع؛ (٢) بذل مزيد من الجهود لضمان اتفاق واتساق الأنشطة المنفذة على المستوى القطري مع الاحتياجات والأولويات المبينة في أطر واستراتيجيات التنمية الوطنية؛ (٣) زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق تآزر حقيقي بين القطاعات من خلال تخطيط أنشطة مشتركة والتشارك في تنفيذها. وتتمتع المكاتب الميدانية، ولا سيما المكاتب الجامعة بما تضمه من أخصائيين في جميع مجالات اختصاص اليونسكو، بإمكانيات قوية لتطبيق مبدأ التآزر بين القطاعات على المستوى القطري.

١٩– وتنامى الوعي داخل قطاع التربية بضرورة المشاركة الفعالة، لدى مساندة استراتيجيات التعليم للجميع، في عمليات البرمجة القطرية المشتركة مثل التقييم القطري

المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويجري وضع الأسس التي سيتم الاستناد إليها في تأمين مشاركة أكثر اتساماً بالطابع المنهجي خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. كما يدرك القطاع أن هناك احتياجاً إلى تحديد أفضل لأدوار ومهام ومسؤوليات وحدات المقر والمكاتب الميدانية والمراكز والمعاهد إذا ما أريد تطبيق اللامركزية بمزيد من الفعالية في تنفيذ البرنامج.

٢٠- ومن الجدير بالذكر في نهاية المطاف أن الخطوات الأولى قد اتُخذت في إصلاح قطاع التربية استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة بتحسين قدرة القطاع على قيادة جهود التعليم للجميع والنهوض بفعاليته ونتائجه بوجه عام.

معاهد التربية

٢١- اعتمد المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين استراتيجية عامة لمعاهد ومراكز اليونسكو وهيئاتها الرئاسية (الوثيقة ١٧١م ت/١٨). وتُشكل هذه الاستراتيجية التي تُجب كل قرارات المؤتمر العام السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، ركيزة هامة للبرنامج الرئيسي الأول. وستعزز هذه الاستراتيجية التكامل البرنامجي للمعاهد في إطار البرنامج الرئيسي الأول وستكفل إظهار إسهامها الكبير في تنفيذ ذلك البرنامج. وتؤكد هذه الاستراتيجية، المستندة إلى نهج ذي منحى برنامجي موجه نحو تحقيق النتائج، على أهمية التماسك البرنامجي وعلى الدور الرئيسي الذي تؤديه المعاهد في منظمة لامركزية. ومن الجدير بالذكر أن عمل اليونسكو على صعيد «تعزيز التجريب والتجديد ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات وتشجيع الحوار بشأن السياسات في مجال التعليم» (الهدف الاستراتيجي ٣ في الوثيقة ٣١م/٤) قد تحقق أساساً من خلال البحوث والدراسات؛ ونشر النتائج عن طريق المطبوعات والتقارير؛ وترجمتها إلى مواد تعليمية وبرامج تدريبية؛ وتنظيم أنواع شتى من الاجتماعات. وقد شاركت معاهد التربية في تنفيذ هذه المهام. وأجري في عام ٢٠٠٥ تقييم خارجي كبير لمعاهد التربية قدم تقرير عن نتائجه إلى المجلس التنفيذي (في الوثيقة ١٧٤م ت/٢٠). وأكدت نتائج هذا التقييم تحقيق عدد من الإنجازات التي كانت المعاهد قد أبلغت عنها. كما تتضمن الوثيقة ١٧٤م ت/٢٠ تحديات إضافية للتحديات المذكورة هنا.

مكتب التربية الدولي

٢٢- واصل مكتب التربية الدولي عمله في مجال تطوير المناهج الدراسية والمضامين التعليمية. وركزت أنشطة المكتب في عام ٢٠٠٥ على تنفيذ نتائج الدورة السابعة والأربعين الناجحة للمؤتمر الدولي للتربية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

إنجازات مكتب التربية الدولي

- تم الانتهاء من استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وتقديم إسهامات عالية الجودة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.
- ونفذ المكتب أنشطته في أكثر من ٩٣ بلداً. وتشكل وظيفة المكتب بوصفه مركزاً لتبادل المعلومات، وعلى وجه الخصوص قاعدة بياناته الشاملة عن أنشطة تطوير المناهج الدراسية التي تضم معلومات أساسية عن ١٦٠ نظاماً تعليمياً وطنياً، من أنفس أصول المكتب ومصدراً لقيمة مضافة هامة.
- واستعرض المكتب الاتجاهات العالمية المتعلقة باختيار وتنظيم وتوزيع مضامين المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية، بالإضافة إلى عدد من دراسات الحالة عن تطوير الكتب المدرسية لتوفير تعليم جيد للجميع. وساعدت أحداث مثل المؤتمر الدولي للتربية (جنيف، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) والاجتماع الأوروبي الإقليمي المعني بمحو الأمية (ليون، نيسان/أبريل ٢٠٠٥) على تشجيع الحوار بشأن السياسات ذات الصلة.
- واستُهل مشروع جديد عن تجديد المناهج الدراسية من أجل مكافحة الفقر، شاركت فيه ٩ بلدان افريقية. وأعيد تنظيم موقع المكتب على شبكة الويب بصورة كاملة مما يسّر انتفاع الدول الأعضاء به.
- وأنشئت على المستوى العالمي جماعة ممارسين تتألف من الأخصائيين والمهنيين المسؤولين عن تطوير المناهج الدراسية. ونُظمت الشبكة العالمية استناداً إلى جهات تنسيق إقليمية.
- وتم الانتهاء من إصلاح معمق لأداء المكتب وأساليب عمله من خلال عدة أنشطة تدريبية داخلية استهدفت الارتقاء بفعالية الفريق وكفاءته.

التحديات

- ما زال المكتب ينتظر تعيين مديره، ويتعين على المكتب إيجاد التوازن السليم بين أولويات اليونسكو وأولويات الجهات المانحة.

المعهد الدولي لتخطيط التربية

٢٣- واصل المعهد الدولي لتخطيط التربية مساعدة البلدان على تصميم نظمها التعليمية وتخطيطها وإدارتها. وفي عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كان المعهد قد قطع نصف الشوط في تنفيذ خطته متوسطة الأجل السابعة. وفي مجال التدريب، يواصل المعهد برنامج التدريب المتقدم الخاص به، وإنتاج المواد التدريبية، وتنفيذ برامج التعليم عن بعد، وتنظيم دورات وحلقات عمل متخصصة.

إنجازات المعهد الدولي لتخطيط التربية

- قام المعهد، من خلال برامجه التدريبية الأساسية وبرنامج التدريب المتقدم في باريس والدورة التدريبية الإقليمية في بوينس آيرس، بتدريب نحو ٦٠ من الأخصائيين والمديرين التربويين المتمرسين، وذلك في كل سنة من السنوات الخمس الماضية. وتولى المعهد تدريب أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص في مجال تخطيط التربية منذ عام ١٩٩٩ كان من بنيهم متدربون زائرون ومشاركون في الدورات وحلقات العمل المتخصصة.
- وتتواصل مشروعات البحوث من حيث سرعة تنفيذ الأنشطة ومن حيث النتائج المحرزة سواء بسواء. وتم إدراج نظام معلومات إدارة التعليم في البحوث المتصلة بفيروس ومرض الأيدز من أجل تعزيز فعاليتها من حيث جمع البيانات والرصد. وتم تعزيز القدرات البحثية المحلية من خلال تكرار تطبيق منهجية البحث المعتمدة.
- وفي نهاية فترة العامين، دخلت المشروعات مرحلة الإنهاء التي تتمثل في إنتاج تقارير توليفية ونقل المعارف الجديدة من خلال المواد التدريبية، والنشر على شبكة الانترنيت، وأنشطة تبادل المعلومات.
- وفيما يتعلق بنشر المعارف التي تم التوصل إليها، تمكن المعهد من تحسين قدراته بنشر مواد جديدة على شبكة الانترنيت (قواعد بيانات، ومطبوعات، ومواد تدريبية). وإنتاج أقراص مقروءة بالليزر، وتنظيم مكتبة إيداعات نشطة/خاملة.
- وخلال الفترة موضع النظر حافظ المعهد على مستوى مساعداته القطرية، وأظهر قدرته على الاستجابة للاحتياجات، كما يتضح من تدخله في باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. واستهل المعهد عدداً من الأنشطة في إطار الوثيقة ٣٢م/٥ وسيواصل تنفيذها في إطار ٣٣م/٥ (أفغانستان واثيوبيا والجمهورية الدومينيكية، وغيرها). واستمرت الشبكات الأقدم عهداً في اكتساب مزيد من الاستقلالية ومن القدرات البحثية والتدريبية.

التحديات

- تشكل إدارة الانتقال إلى مزيد من اللامركزية تحدياً مطروحاً على المعهد.

معهد اليونسكو للتربية

٢٤- واصل معهد اليونسكو للتربية تشجيع محو الأمية والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة. وعزز معهد اليونسكو للتربية القدرات الوطنية على صياغة السياسات المتصلة بتعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة ورصدها وتقييمها عن طريق بحوثه المتصلة بسياسات التعليم غير النظامي، وأنشطته المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتدريبه لأخصائيي محو الأمية وتعليم الكبار، وبالإضافة إلى بنائه للقدرات في إطار برامج محو الأمية وتعلّم المهارات الحياتية. وأولى المعهد عناية خاصة لمشاركة المجتمع المحلي ولاستخدام اللغات المحلية ولاحتياجات فئات خاصة في مجال التعلّم.

إنجازات معهد اليونسكو للتربية

- تواصل التوسع في قاعدة بيانات معهد اليونسكو للتربية المتصلة بسياسات ومفاهيم وممارسات تعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة، وذلك لصالح راسمي السياسات والباحثين والأخصائيين في الدول الأعضاء. وتم التركيز بوجه خاص على سياسات وممارسات وأدوات «الاعتراف بشهادات التعلّم غير النظامي وغير الرسمي واعتمادها والمصادقة عليها». ونُفذ استقصاء دولي في ٤٥ بلداً وأجري حوار دولي بشأن السياسات ذات الصلة من أجل التشجيع على تقاسم الممارسات الجديدة في مجال التعليم غير النظامي.
- وأجريت بحوث عن سياسات محو الأمية والتعليم غير النظامي وكذلك عن استخدام لغتين في التعليم، واستخدام اللغات الافريقية في التعليم النظامي وغير النظامي.
- وتم تحديد نهوج تجديدية في مجالات رئيسية (المرأة ومحو الأمية، ومحو الأمية واللغة، والتعليم غير النظامي والوقاية من فيروس ومرض الأيدز، ومحو أمية الأسرة، وتعلّم الكبار، والتنمية المستدامة) ونُشرت هذه النهوج لضمان إدراج جميع الجوانب المتصلة بمحو الأمية والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة في جداول أعمال التنمية والتعليم على الصعيد الدولي. وتحقيقاً لهذا الغرض، نُظمت طائفة واسعة من حلقات التدارس والاجتماعات على نطاق إقليمي (وكان منها مثلاً تدريب المدربين في أمريكا اللاتينية، ومحو الأمية في أوروبا، والوقاية من فيروس ومرض الأيدز في افريقيا).

التحديات

- تمثلت التحديات في تحويل معهد اليونسكو للتربية إلى معهد دولي لليونسكو كامل الصلاحيات كما قرر ذلك المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة ووافق على ذلك المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين. وتتواصل عملية التحويل هذه شأنها شأن ضرورة تحسين استدامة قاعدة تمويل المعهد.

معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية

٢٥- واصل معهد تكنولوجيات المعلومات في مجال التربية مساعدة البلدان على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم. وكانت النتيجة المتوقعة المتوخاة

هي: تعزيز قدرات الدول الأعضاء في اليونسكو على تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم من خلال تدريب المشتغلين بالتعليم بما فيهم راسمو السياسات والباحثون والمعلمون. ويمكن الاطلاع على جميع نتائج أنشطة المعهد في مجالات البحوث والتدريب وتبادل المعلومات في بوابة المعهد على شبكة الانترنيت التي تتألف من موقع انترنيت، ومن قاعدة بيانات، ومن بيئات افتراضية للعمل الجماعي، ومن أدوات للتعلّم بالوسائل الإلكترونية.

إنجازات معهد تكنولوجيات المعلومات في مجال التربية

- وضعت سياسات وطنية لتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم في ٣٦ بلداً بمشاركة معهد تكنولوجيا المعلومات في مجال التربية؛ وأُعدت ونُشرت ١٣ ورقة موقف، ودليلاً وتوصية؛ وعُقدت حلقتا تدارس رفيعتا المستوى لصالح ما يزيد على ٣٠ من صانعي القرارات وراسمي السياسات والمهنيين الرفيعي المستوى من عشرين بلداً.
- وأُعد مشروعان يتعلقان بالموضوعين المستعرضين لليونسكو، ومشروعان دون إقليميين، وسبعة مشروعات تجريبية وطنية ترمي إلى تدعيم القدرات التعليمية الوطنية. وأعد المعهد برنامجه التعليمي الذي يتألف من عشر دورات تدريبية ونشرها باللغتين الانجليزية والروسية.
- وتولى المعهد تدريب ما يزيد على ٦٠٠ مربٍ من ٢٧ بلداً عن طريق ٣٠ دورة تدريبية وحلقة دراسيةً وحلقة عمل؛ ونُظمت ١٨ حلقة تدارس عن طريق الانترنيت من خلال بوابة المعهد. وأصدر المعهد ووزع ٣٧ استقصاء تحليلياً، ومواد تدريبية ومنهجية وإعلامية، فضلاً عن النشرة الإعلامية الخاصة به.

التحديات

- يواجه معهد تكنولوجيا المعلومات في مجال التربية ضرورة توسيع نطاق تركيزه خارج كومنولث الدول المستقلة وبلدان البلطيق وتوسيع نطاق الشراكات والشبكات الخارجية.

المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)

٢٦- ركّز مجال عمل إيسالك على نهج العمل ضمن شبكات من أجل تحقيق التناسق بين المؤهلات من خلال بناء قدرات المهنيين في المنطقة. واستجابة لما قرره المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين أصبحت مشروعات إيسالك المتصلة بالبحوث والمساعدة التقنية تغطي جميع الدول الأعضاء في المنطقة.

إنجازات المعهد الدولي للتعليم العالي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (إيسالك)

- اتسع نطاق الأنشطة من حيث التغطية الجغرافية والجوانب القطاعية والمؤسسية ومن خلال تنوع الموضوعات المعالجة في مجال التعليم العالي، وتعدد الأطراف المعنية المتعاونة مع المعهد، ومراعاة الاحتياجات الخاصة لكل دولة عضو. وأتاح هذا للمعهد أن يضطلع بأنشطة متوازنة توازناً سليماً بين المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.
- وركّز إيسالك على نشر المعلومات في صورة رقمية من خلال إصدار نشرة رقمية منتظمة تزايد قراؤها بوتيرة سريعة إذ أصبحت تصل الآن إلى ٠٠٠ ٨٠ شخص كل أسبوعين. ويوفر إيسالك كل الدراسات البحثية والبرامجيات والمطبوعات الأخرى، التي يكلف جهات مختصة بإعدادها مجاناً في موقعه على شبكة الانترنيت، كما يصدر عدداً متزايداً من المطبوعات على هيئة إصدارات مشتركة مع هيئات أخرى (تتألف عادة من جامعات في المنطقة).
- وقدمت الأنشطة البحثية التي كلف إيسالك جهات مختصة بتنفيذها إسهاماً ملموساً في تحسين المعرفة الملموسة بنظم التعليم العالي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأسرها.
- وتمّ تعزيز عملية تقييم نوعية التعليم العالي عن طريق إصدار ثماني برامجيات للتقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي، والمشاركة في إعداد مشروع قانون بشأن اعتماد الشهادات وتقييمها، وتقييم ١١ جامعة بوليفية خاصة بالنيابة عن حكومة بوليفيا، وإجراء دراسة تقييمية عن النتائج المحرزة في امتحانات دخول الجامعة في كولومبيا.

التحديات

- يواجه إيسالك تحدياً يتمثل في توسيع نطاق الشراكات والشبكات الخارجية لتشمل دولا أخرى غير دول أمريكا اللاتينية والكاريبي الناطقة بالاسبانية.

المعهد الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)

٢٧- ركّز إيكبا أنشطته على تعزيز قدرات مؤسسات إعداد المعلمين في افريقيا. وتضمنت أنشطته البرنامجية المتصلة بإعداد المعلمين دورات قصيرة الأجل (التدريب قبل وأثناء الخدمة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم، وعلى الأساليب التربوية التجديدية) وكذلك دورات تعليمية عن بعد تفضي إلى الحصول على درجات علمية وتستهدف تحسين وتحديث الهيئات المعنية بإعداد المعلمين.

إنجازات المعهد الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا)

- تمثل أحد الإنجازات الكبرى لبرامج إيكبا في تعزيز إعداد المعلمين في افريقيا. وتعاون إيكبا مع مؤسسات إعداد المعلمين في عشرين بلداً افريقيا (وتولى المعهد تدريب ما يزيد على ٩٠٠ معلم أثناء الخدمة). وتمثلت الأنشطة أساساً في توفير أساليب جديدة في إعداد المعلمين وخاصة من خلال التعليم عن بعد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- واستحدث المعهد مواد تعليم وتعلّم تتصل بفيروس ومرض الأيدز كي يستعين بها المعلمون في زمبابوي وجنوب افريقيا واثيوبيا ونيجيريا وسوازيلاند.
- وقام إيكبا بتحسين موقعه على الانترنيت، ووصل عدد المشتركين في نشرته الإعلامية إلى نحو ٦٠٠ مشترك.
- وأنشأ ايكبا شبكة لإعداد المعلمين تربط المشتغلين بالتعليم في افريقيا وتعمل من خلال موقع الانترنيت وتوفر منتدى نقاش على الانترنيت.
- وأقيمت شراكات فعّالة مع مؤسسات تهتم بتعزيز إعداد المعلمين في افريقيا. وكان من أهم هذه المؤسسات الاتحاد الافريقي، ومبادرة نيباد، ورابطة تطوير التعليم في افريقيا، ومنتدى أخصائيات التربية الافريقيات، والجامعة الافتراضية الافريقية، وبنك التنمية الافريقي. وتضمنت مجالات التعاون استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التربية (بنك التنمية الافريقي)، وتطوير القدرات المهنية للمعلمين واستخدام الأساليب التربوية التجديدية (رابطة تطوير التعليم في افريقيا)، والإطار التعليمي لنيباد (الاتحاد الافريقي ونيباد). واضطلع إيكبا بدور محوري في إعداد مبادرة اليونسكو لإعداد المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء.

التحديات

- ينتظر المعهد تعيين مديره الجديد، ويجب على المعهد أن يعزز تنسيقه وتفاعله مع المكاتب الميدانية.

البرنامج الرئيسي الثاني
العلوم الطبيعية

الاتجاهات والتطورات الرئيسية

٢٨- **العلوم في سياق مجتمعي.** وفقاً للمؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢) ووثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ينبغي تناول العلوم في سياق مجتمعي بغية تلبية حاجات الناس وتطلعاتهم ولا سيما في العالم النامي. ويستمر تصميم البرامج التي تضطلع بها اليونسكو في إطار البرنامج الرئيسي الثاني في الاستناد إلى هذا الاتجاه نحو إعطاء العلوم الطبيعية دورا أكبر في مجال التنمية المستدامة. فجرى التشديد على بناء القدرات في مجالات مثل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما فيها المياه؛ وإدارة البيئة؛ وتأثير تغير المناخ، والطاقة المتجددة. وحدث تطوران جديران بالملاحظة هما تدشين البرنامج الدولي الجديد للعلوم الأساسية الذي يعزز بناء القدرات، والتحدي الذي أتى به الزلزال والتسونامي اللذان حدثا في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد تقوم اليونسكو، عن طريق لجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، بقيادة الجهود العالمية الرامية إلى تطوير وتصميم نظم ملائمة للإنذار المبكر بالتسونامي، وذلك بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة من نظام الإنذار المبكر بالتسونامي القائم في المحيط الهادئ. ومن السمات المميزة لبرنامج العلوم في المنظمة المشاركة النشيطة للبرامج الدولية الحكومية الستة (البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية) ومعهدي اليونسكو العلميين (المركز الدولي للفيزياء النظرية، ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه) التي أثبتت، بما لها من شبكات إقليمية متخصصة، أنها طرق فعالة لتحقيق اللامركزية في برامج العلوم ولتنفيذ هذه البرامج.

إطار البرمجة

٢٩- **الوثيقتان ٣١م/٤ و٣٢م/٥.** في البرنامج والميزانية المعتمدين لفترة عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥) ركّز البرنامج الرئيسي الثاني (العلوم الطبيعية) على بلوغ الأهداف الاستراتيجية ٤ (تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحولات الاجتماعية) و٥ (تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي) و٦ (تحسين القدرات العلمية والتقنية والبشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة) كما تنص عليها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤). ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تمحورت خطة عمل العلوم الطبيعية حول برنامجين. فالبرنامج الأول «العلوم والبيئة والتنمية المستدامة» يشتمل على مجال الأولوية الرئيسية: «المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بها» رُصد له ٤٦٪ من مجموع اعتمادات الميزانية العادية المخصصة لأنشطة البرنامج (باستثناء المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين) في إطار البرنامج الرئيسي. ويرمي هذا البرنامج إلى مواجهة التحدي المتمثل في إدارة البيئة والموارد الطبيعية (كمفتاح لتحقيق الأمن البشري)، لا سيما من خلال برامج اليونسكو العلمية والبيئية الخمسة (البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية. أما البرنامج الثاني «بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية» فهو يدخل في إطار متابعة المؤتمر العالمي للعلوم (بودابست، ١٩٩٩) ويستهدف توفير أو تعزيز القدرات الأساسية اللازمة لتوفير الاستجابة العلمية والتكنولوجية للطلبات المجتمعية.

٣٠- **إعلان الألفية وأهداف إعلان الألفية.** يلبي البرنامجان كلاهما الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة ولا سيما تلك المتصلة بالقضاء على الفقر (الهدف ١) والمساواة بين الجنسين (الهدف ٣) والاستدامة البيئية (الهدف ٧) وبناء شراكات دولية من أجل التنمية (الهدف ٨). وفيما يتعلق بالهدف ٧ قدمت اليونسكو إسهاما ذا شأن من خلال مجال الأولوية الرئيسية وبرامج المنظمة العلمية والبيئية، وذلك بتوسيع نطاق تأثيرها حيث جرى إنشاء مراكز جديدة والاضطلاع بأنشطة لتعزيز بناء القدرات. كما أن مجموعتي أنشطة بناء القدرات في العلوم الأساسية والهندسية، وفي رسم السياسات في مجال العلم والتكنولوجيا، التي تمت في إطار البرنامج ٢,٢، أسهمتا مباشرة في تحقيق الأهداف المذكورة مع التركيز

بوجه خاص على مشاركة العلميين من النساء والشباب، وعلى تقديم الدعم لافريقيا وأقل البلدان نمواً. كما تشهد على الاهتمام بإعلان الألفية الجهود القوية المشتركة بين القطاعات التي بذلت لتلبية الحاجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والشراكات التي أقيمت للتقليل من آثار المخاطر الطبيعية.

القضايا التي ينبغي تعميم مراعاتها

٣١- إن الكثير من الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج الرئيسي الثاني تستهدف افريقيا وأقل البلدان نمواً والمرأة والشباب. وعلى سبيل المثال حظيت هذه الفئات الأربع بعناية خاصة فيما يتعلق ببرامج المنح المالية التي يديرها القطاع ولا سيما في إطار برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، كما أن المنح والجوائز المشتركة بين اليونسكو وشركة لوريال تركّز على النساء في مجال العلوم؛ ويجري تشجيع شبكات العلميات في مختلف المناطق، بما شمل مؤخراً العالم العربي؛ وأنشئت الأكاديمية العالمية للعلميين الشباب لتلبية شواغل هذه الفئة؛ وتشجع جائزة موندیالوغو للمهندسين التي ترعاها كل من اليونسكو وشركة ديملر-بنز المواهب العلمية الشابة والحوار بين الثقافات؛ وأتاح برنامج «تصور الشباب للعيش في الجزر» للشباب في مناطق الكاريبي والمحيط الهندي والمحيط الهادي أن يقيموا الشبكات من خلال مشروعات للتنمية المستدامة التي يضطلعون بها؛ وانضمت اليونسكو لعضوية فريق العمل المعني بالعلم والتكنولوجيا التابع لنيباد (الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا) وهو مركز حيوي للمساعدة على نشر العلوم في افريقيا. وبوجه عام أحرز تقدم جيد (يمكن إحراز مزيد منه) في العمل على تعميم مراعاة احتياجات هذه الفئات.

تحقيق اللامركزية

٣٢- زيدت نسبة اللامركزية المقرر تطبيقها على البرنامج الرئيسي الثاني، باستثناء اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (التي لها ترتيباتها وممارساتها الخاصة فيما يتعلق باللامركزية)، إلى ٤٠,٠٪ في الوثيقة ٣٢م/٥. وبالإضافة إلى هذه الزيادة في تخصيص الموارد، فقد تحسن التعاون بين المكاتب الميدانية والمقر ومراكز اليونسكو ومعاهدها بسبب ما طرأ من تحسن على الاتصال والتفاعل فيما بينها. وبات قطاع العلوم الطبيعية يعتمد أكثر فأكثر على المكاتب الميدانية في تنفيذ الأنشطة وتحقيق النتائج المتوقعة، بما في ذلك في حالات الطوارئ. فقد أجرى مكتب إسلام آباد مثلاً، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، تقييماً بيئياً تمهيدياً بعد الزلزال الذي أصاب باكستان والهند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء عدة مراكز ذات صلة بالمياه من الفئة ١ و ٢ عزز أيضاً إلى حد كبير قدرة المنظمة على تحقيق نتائج في كل الجوانب ذات الصلة بالأولوية الرئيسية، ويمكن اعتبار ذلك من السبل الفعالة لتحقيق اللامركزية أيضاً.

البرمجة على المستوى القطري

٣٣- قدمت عن طريق المكاتب الميدانية في عدة مناطق مساهمات في عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة وفي عمليات تخطيطية وطنية أخرى. وفي إطار البرامج الطليعية المتعلقة بالسياسات العلمية والاستثمار في مجال العلوم من أجل القضاء على الفقر في افريقيا، جرى الاضطلاع، ضمن «إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية»، بأنشطة لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليسوتو وناميبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو. وتعاون مكتب نيروبي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق التنسيق التابع للأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة في استحداث برنامج الإدارة المستدامة للموارد المبنية على الثقافة من أجل تحسين سبل العيش في معزل المحيط الحيوي بجبل كولال (كينيا). وعلى الرغم مما تقدم، فإنه لا بد من بذل المزيد من الجهود من أجل إدماج العنصر العلمي على نحو أرسخ في أطر التخطيط وجداول النتائج الوطنية. وتتخذ التدابير حالياً للمشاركة بشكل أنشط وأكثر انتظاماً في عمليات البرمجة القطرية التي ستنفذ في فترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الأنشطة المشتركة بين القطاعات

٣٤- من خلال التعاون الجامع للتخصصات والمشترك بين القطاعات، أسهمت اليونسكو بنشاط في عملية استعراض برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وفي التخطيط المستقبلي لاجتماع موريشيوس الدولي. وفي مجال الهيدرولوجيا الإيكولوجية، اتفق البرنامج الهيدرولوجي الدولي وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي على القاعدة الفكرية لهذا المفهوم، وشرعا في تنفيذ عشرة مشروعات إيضاحية، بالإضافة إلى إنشاء المركز الإقليمي الأوروبي للهيدرولوجيا الإيكولوجية (لودج، بولندا) في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وواصل البرنامج الهيدرولوجي الدولي أيضاً عمله في مجالي المياه والأخلاقيات، والمياه والثقافة. ونظمت برامج للبحوث ترمي إلى تحسين استدامة التنوع الثقافي والبيولوجي، اشتملت على نشاط ميداني عن المعارف الكريولية (في جزر المحيط الهندي) والمعارف التقليدية (منطقة المحيط الهادي). ولكن لا يزال ينبغي بذل الكثير من الجهود، لا سيما في إطار متابعة مؤتمر كوبي العالمي للحد من الكوارث، حيث سيتعين الاضطلاع بجهد تعاوني مشترك في مجال تطبيق إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وبالأخص في المجالات المستعرضة الخاصة بإدارة المعارف، والتعليم والإعلام من أجل الاستعداد للكوارث.

الشراكات

٣٥- في معرض تنفيذ البرنامج المعتمد لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تم عقد وتعزيز وتوسيع نطاق الشراكات مع عدد من الكيانات الدولية الحكومية، والحكومية، وغير الحكومية، بما فيها مؤسسات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمنظمات المهنية، والقطاع الخاص. وتعد الشراكات واحداً من السبل الفعالة الكفيلة باستنهاض جهود ذات نطاق أوسع من الجهود التي يمكن أن تشرف عليها اليونسكو وحدها. والواقع أن الكثير من المؤسسات العلمية تحتاج إلى التشارك والتعاون والربط الشبكي لدفع عجلة التقدم بسرعة أكبر. كما أن هذا النوع من الترتيبات التشاركية لم يسمح فقط بتحقيق المزيد من تكامل الجهود مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة ومن الأطراف المعنية، وإنما أسفر أيضاً في حالات كثيرة عن استدرار موارد خارجة عن الميزانية لدعم البرامج الأساسية للمنظمة. ومن أهم السمات التي تميزت بها هذه الشراكات طابعها المشترك بين التخصصات والمتعدد الأطراف، مثل الشراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو في المشروع المشترك المعني ببقاء القردة العليا (GRASP) الذي باتت تشارك فيه عدة هيئات أخرى مثل مؤسسة الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وعدة منظمات غير حكومية، سعياً إلى تعبئة وسائل متنوعة للمحافظة على بقاء القردة العليا. ومن بين أهم الإنجازات التي تحققت من خلال الشراكات ما يلي: البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (وهو برنامج تستضيفه اليونسكو) الذي يجمع بين ٢٤ وكالة من الأمم المتحدة وأطلقت عليه لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية صفة برنامج طليعي؛ والاستراتيجية العالمية المتكاملة للمراقبة، وهي عبارة عن جهد تعاوني تقوم به وكالات الأمم المتحدة، ووكالات الفضاء، وبرامج البحوث الدولية الرئيسية المعنية بالبيئة، وتتولى فيه اليونسكو تنفيذ العنصر المتعلق بالأخطار الجيولوجية. وفي مجال العلوم الأساسية وغيره، يظل الدعم المقدم للشبكات والمنتديات العالمية وسيلة قليلة التكلفة وكبيرة التأثير لتعزيز بناء القدرات والتعاون.

البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ٢,١,١ – التفاعلات في مجال المياه: النظم المعرضة للخطر، والتحديات الاجتماعية

الإنجازات

- تزويد الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لمواجهة القضايا الأخلاقية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمياه العذبة من خلال نشر المجلدات الإثني عشر الأولى من سلسلة «المياه والأخلاقيات» التي أصدرها البرنامج الهيدرولوجي الدولي بالتعاون مع اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست).
- تقييم موارد المياه العذبة على الصعيد العالمي بالتعاون مع البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية، ومن خلال برامج أخرى مثل مبادرة مراقبة الأرض من أجل الإدارة المتكاملة للموارد المائية في افريقيا (مبادرة TIGE) (استخدام بيانات الاستشعار عن بعد لتقييم النظم الإيكولوجية والموارد المائية في افريقيا، بالتشارك مع وكالة الفضاء الأوروبية).
- إضافة اثنين وأربعين حوضاً جديداً إلى شبكة «تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات» (HELP) فبلغ مجموع أحواض الشبكة ٦٧ حوضاً؛ وتعزيز العمل في مجال حل النزاعات ذات الصلة بالمياه عن طريق تصنيف المركز الدولي للقوانين والسياسات والعلوم المتعلقة بالمياه المشترك بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي وشبكة HELP (داندي) كمعهد من الفئة ٢.
- تدريب أكثر من ٢٠٠ أخصائي في المياه من البلدان النامية، بما فيها أفغانستان والعراق، في فروع مختلفة خاصة بإدارة الموارد المائية مثل وضع نماذج للمياه الجوفية، وجمع المياه، وإدارة المياه المستعملة (إن إدراج معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه UNESCO-IHE ضمن معاهد اليونسكو من الفئة ١ عزز إلى حد كبير قدرة اليونسكو على توفير الخدمات في مجال بناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال إدارة الموارد المائية؛ ويمول المعهد حصراً من مصادر خارجة عن الميزانية).

التحديات

- أرجئت إلى فترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عدة أنشطة منها إصدار مطبوعات عن إدارة الموارد المائية والإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار.

البرنامج الفرعي ٢,١,٢ – العلوم الإيكولوجية: تنمية رعاية البشر للطبيعة

الإنجازات

- إنشاء اثنين وأربعين معزلاً جديداً للمحيط الحيوي يتمتع العديد منها بآليات إدارية تجديدية توفق بين الصون والتنمية، بحيث أصبحت الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي تضم ما مجموعه ٤٨٢ معزلا في ١٠٢ بلدا، بما فيها معازل أنشئت في خمسة بلدان جديدة (ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبالاو، وتركيا، ولبنان، وموريتانيا)، ومعزل جديد عابر للحدود – هو المعزل الافريقي الثاني العابر للحدود (السنغال–موريتانيا).
- استفادة أكثر من ٣٠٠٠ شخص من الأخصائيين والشباب من أكثر من ١٠٠ دولة عضو من المبادرات التي تنظمها الشبكات الإقليمية لمعازل المحيط الحيوي لبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال البرامج التدريبية والمواد التعليمية مثل مجموعات المواد التعليمية الخاصة بالأراضي القاحلة، وبالأراضي الرطبة.
- استمرار مراقبة التغير الإيكولوجي من خلال شبكة معازل المحيط الحيوي، لا سيما في النظم الإيكولوجية الجبلية، التي تتميز بشدة تأثرها بالتغير العالمي ويستفاد منها من ثم في مجال الإنذار المبكر.

- الإسهام في تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية.

التحديات

- ضرورة الجمع بين الشبكات الإقليمية والموضوعية الخاصة بشبكة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في افريقيا AfriMAB، ونشر الخبرات المكتسبة من المواقع الإيضاحية للبرنامج.

البرنامج الفرعي ٢,١,٣ – علوم الأرض: تحسين فهم الكتلة الأرضية وتعزيز الوقاية من الكوارث

الإنجازات

- تحقيق زيادة كبيرة في قدرة البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية في مجال البحوث الهيدروجيولوجية من خلال فريق العمل الخاص المعني بالهيدروجيولوجيا المشترك بين البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية والبرنامج الهيدرولوجي الدولي، والذي أنشئ نتيجة لإعادة توجيه البرنامج الدولي للمطابقة الجيولوجية نحو التركيز على الأحداث البيئية الجسيمة، وتغير المناخ، وتسخير علوم الأرض لأغراض التنمية البشرية.
- استكمال مجموعة أدوات الاستشعار عن بعد لأغراض إدارة الموارد الطبيعية ومراقبة البيئة والمناخ، وذلك بعقد اتفاق «المبادرة المفتوحة» (Open Initiative) مع عدد كبير من وكالات الفضاء من أجل استخدام تكنولوجيات الفضاء لمراقبة مواقع اليونسكو للتراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي.

التحديات

- تأجيل النشرات المقرر إصدارها بانتظام بشأن الحد من الكوارث الطبيعية لسنة واحدة بسبب أنشطة متابعة كارثة التسونامي.

البرنامج الفرعي ٢,١,٤ – نحو تأمين أسباب العيش المستدام في الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية

الإنجازات

- أمكن إتاحة مزيد من الفرص أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية لتشاطر خبراتها، من خلال منتديات النقاش على الانترنيت وغيرها من قنوات التبادل. ومن ذلك مثلا إنشاء معزل أوتوى للمحيط الحيوي (كوسرى، ولايات ميكرونيزيا الموحدة) على أثر المبادلات التي جرت من خلال منتدى صوت الجزر الصغيرة العالمي على الانترنيت.
- وتم تعزيز التعليم والتوعية بين المجتمعات المحلية بشأن الممارسات الحكيمة لأغراض التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق مشروع مراقبة سلامة الرمال المشترك بين شبكة المدارس المنتسبة وبرنامج المناطق الساحلية والجزر الصغيرة.

البرنامج الفرعي ٢,١,٥ – لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

الإنجازات

- إنشاء فريق تنسيق دولي حكومي لنظام الإنذار بالتسونامي والحد من آثاره في المحيط الهندي. وتتولى اللجنة تنسيق عملية نشر نظم الإنذار المبكر بأمواج التسونامي بدءاً من المحيط الهندي، والعمل في نفس الوقت على تعبئة ائتلاف من أجل التربية في مجال الحد من أخطار الكوارث.
- إقامة شراكات لضمان أن تغطي نظم الإنذار المبكر، في نهاية المكان، كل المخاطر البحرية في أحواض المحيطات الأخرى.
- إنتاج مؤشرات إنمائية من أجل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإحراز تقدم ملموس في معظم المجالات الخاصة بوضع الخرائط، وتنسيق برامج البحوث، وإقامة الشبكات، وبناء القدرات.
- اجتذبت التحديات البحثية الجديدة التي طرحتها الندوة الدولية عن «المحيط في عالم تسوده معدلات عالية من ثاني أكسيد الكربون» (١٠–١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤) اهتماماً كبيراً من جانب وسائل الإعلام (النيويورك تايمز، وCNN وBBC، والفاينانشيال تايمز بلندن، وغيرها) وأسفرت عن إصدار عدد خاص في مجلة البحوث الجيوفيزيائية *Journal of Geophysical Research*.

التحديات

- أرجئ إصدار بضعة مطبوعات إلى فترة العامين المقبلة. ولم يشرع في أي مشروعات إيضاحية رائدة بشأن المناطق الساحلية في إطار النظام العالمي لمراقبة المحيطات (GOOS) كما لم يحرز تقدم يذكر في مجال التنبؤ بظاهرة النينيو. ويرجع ذلك جزئياً إلى تركيز الموارد على الأنشطة المتعلقة بنظم الإنذار بأمواج التسونامي في المحيط الهندي.

البرنامج الفرعي ٢,٢,١ – بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية والهندسية

الإنجازات

- بدأ العمل في البرنامج الدولي للعلوم الأساسية وتم اعتماد مجموعة من المشروعات (٣٩) تمول جزئياً بمبالغ تكميلية.

- إصدار مطبوع «التجديد: تطبيق المعارف في مجال التنمية» في إطار فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- تنظيم (٤) حلقات عمل في المناطق بشأن مد الجسور بين العلميين ومعلمي العلوم حضرها نحو ١٠٠ مشارك (بالتعاون مع قطاع التربية).
- تنظيم (٩) حلقات عمل في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتنفيذ مشروعين لقريتين شمسيتين رائدتين في افريقيا في إطار البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال مصادر الطاقة المتجددة (GREET)؛ هذا بالإضافة إلى تعيين اليونسكو وكالة رائدة في مجال الطاقة المتجددة في إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة (E-Energy).
- استهلال شبكة التعاون بين الوكالات في مجال التكنولوجيا الحيوية، بالتشارك مع عدة وكالات بالأمم المتحدة (في إطار متابعة المنتدى العالمي حول التكنولوجيا الحيوية). حفل افتتاح السنة الدولية للفيزياء (٢٠٠٥) بمشاركة الفائزين بجائزة نوبل في إطار الاستعداد لمؤتمر الفيزياء والتنمية المستدامة الذي عقد بنجاح في دوربان.

البرنامج الفرعي ٢,٢,٢ – تسخير السياسات العلمية والتكنولوجية لأغراض التنمية المستدامة

الإنجازات

- إنشاء الأكاديمية العالمية للعلميين الشباب، بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لتهيئة بيئة تتيح للباحثين الشباب الاضطلاع ببحوث علمية رفيعة المستوى والمشاركة بنشاط في رسم السياسات وصنع القرار في مجال العلوم.
- وضع خطة افريقية للعلم والتكنولوجيا بالتعاون مع نيباد، وإنشاء فريق عمل عالي المستوى (مشترك بين الاتحاد الافريقي ونيباد واليونسكو) لتنفيذها.
- إنشاء منتديات إقليمية للسياسات العلمية (٤) في الدول العربية (مصر) وأمريكا اللاتينية (الأرجنتين) وجنوب آسيا (الهند) وآسيا الوسطى (إيران)، وإنشاء منتدى عالمي للسياسات العلمية في بودابست (المجر) بهدف تحسين إدارة شؤون النظم العلمية والتكنولوجية والتجديدية.
- أنشطة لبناء القدرات في مجال التجديد العلمي والتكنولوجي (الشراكات بين الجامعات والصناعة، والمجمعات التكنولوجية، والمؤسسات الراعية للتكنولوجيا) لصالح البلدان النامية نفذت في منطقة افريقيا، وكذلك في إيطاليا وكوريا الجنوبية.

التحديات

- لم يتسن تقديم المساعدة لكل البلدان الافريقية التي طلبت المشورة في مجال سياسات العلم والتجديد، بسبب نقص الموارد في هذا المجال الذي لم ينجح في اجتذاب اهتمام الجهات المانحة.

الموارد

٣٦- لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، استخدم القطاع الموارد التالية:

- ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٦٠٥ ٥٩ دولار؛
- بلغت الأموال التي تمت تعبئتها من خارج الميزانية نحو ٠٠٠ ٥١٣ ٨١ دولار (منها أموال ذاتية النفع قدرها ٠٠٠ ٥٠٧ ٢٦ دولار)؛
- الموظفون: بلغ مجموع موظفي البرنامج العادي ١٥٧ موظفاً، باستثناء الموظفين العاملين في مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية، ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه وفي المراكز من الفئة ٢ المنتسبة إلى اليونسكو.

العلوم الطبيعية، توزيع إجمالي المصروفات

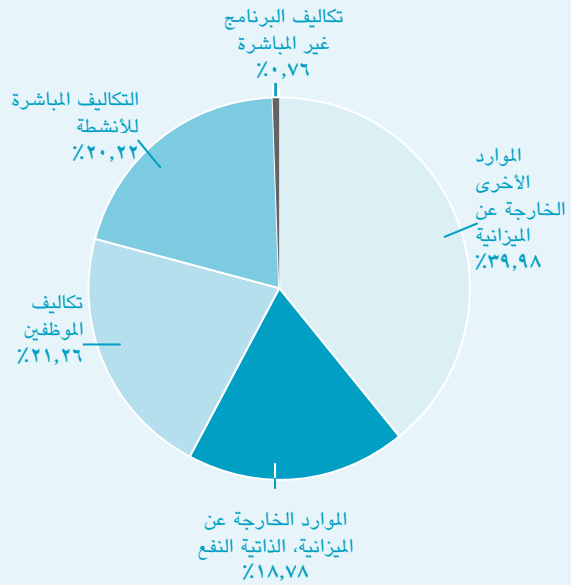

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا

٣٧- أسهمت الإنجازات التي حققها برنامج العلوم الطبيعية إسهاماً كبيراً في تلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال الدور الإنمائي للعلم والهندسة والتكنولوجيا، والإدارة المناسبة للموارد الطبيعية (بما يشمل المياه والتنوع البيولوجي) وفي مساندة بناء القدرات. ولكن هناك حاجة إلى تحسين الأداء في مجالات عدة. من ذلك مثلا أن إدماج التنوع الثقافي والبيولوجي في السياسات هو عملية طويلة الأمد ولا تزال تمثل تحدياً مطروحاً، وكذلك الأمر بالنسبة لاعتماد النهج المشترك بين القطاعات وضرورة إضفاء مزيد من التركيز على البرنامج. ومن القضايا التي استجدت خلال فترة العامين ظهور الحاجة الماسة إلى نظم للإنذار المبكر بأخطار متعددة، وهو أمر تعمل اليونسكو حالياً على معالجته. وسوف تظل مناداة الدول الأعضاء بتعزيز دور العلم في التنمية المستدامة العامل الموجه لتصميم برنامج العلوم الطبيعية في المستقبل.

المعاهد العلمية

معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه

٣٨- أدت الأنشطة التي اضطلع بها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه إلى تعزيز عمل اليونسكو الشامل في مجال المياه والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها باعتبار ذلك من الأولويات الرئيسية للمنظمة. وتمثلت أهداف المعهد في ما يلي: (١) تقوية وتعبئة القاعدة العالمية للتعليم والمعارف بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ و(٢) الإسهام في تلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى بناء القدرات في كل ما يتعلق بالمياه.

إنجازات المعهد

- اتسع نطاق الأنشطة التعليمية الموجهة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: (١) منح أكثر من ٤٠٠ درجة ماجستير و٢٠ شهادة دكتوراه في العلوم البيئية، وإدارة شؤون المياه، والمياه والبنى الأساسية البلدية، وعلوم المياه وهندسة المياه؛ (٢) منح نحو ٢٠٠ مهني درجات ماجستير في برامج تعليمية نفذت بصورة مشتركة وقدمت في جامعات بافريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط؛ (٣) وتقديم التدريب لما يزيد على ٥٠٠ شخص من الخبراء الأقدمين أو الذين هم في منتصف المسار المهني لتحسين أو تجديد معارفهم ومهاراتهم، وذلك عن طريق دورات قصيرة نظامية أو معدة خصيصاً لهم.
- وزادت قدرات المؤسسات المحلية في البلدان النامية أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: (١) تم نقل مناهج التعليم الخاصة بمختلف جوانب الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى معاهد التعليم العالي الشريكة في غانا وزمبابوي واليمن وكولومبيا وفيتنام ومصر ورواندا، الخ.؛ (٢) ونفذت برامج طويلة وقصيرة الأجل للتعاون الدولي ترمي إلى تعزيز قدرات السكان الأصليين في المنظمات المحلية المعنية بالمياه.
- وجرى تعزيز شبكات المعارف الإقليمية والعالمية: (١) قدمت المساعدة للشبكات الإقليمية المعنية بالمياه في الشرق الأوسط (AWARENET)، وحوض نهر النيل (CNCBN-RE)، وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى (WaterNet)، وأمريكا اللاتينية (LA-WET-Net)؛ (٢) وأقيم التعاون وجرى تعزيزه بين ١٧ من الجهات المشاركة في برنامج الشراكة من أجل التعليم والبحوث في مجال المياه التابع للمعهد؛ (٣) وعززت الشراكات الثنائية فيما بين ٢٠ مؤسسة رئيسية من المؤسسات العامة والخاصة ومن مؤسسات المجتمع المدني.

التحديات

- إشراك المجتمع الدولي (من المانحين) بصورة أوثق في شراكة المعهد من أجل التعليم والبحوث في مجال المياه، وتطوير نظام للتعليم المشترك ونقل الوحدات الدراسية بين المعهد وشركائه في العالم النامي.

المركز الدولي للفيزياء النظرية

٣٩- واصل المركز تركيز أنشطته على (١) تشجيع الدراسات والبحوث المتقدمة في الفيزياء والرياضيات، لا سيما بين الباحثين من البلدان النامية، (٢) وتوفير منتدى دولي لتبادل المعلومات والأفكار بين العلميين من الشمال والجنوب.

الإنجازات

- المؤتمر العالمي للفيزياء والتنمية المستدامة (دوربان) الذي عقد برعاية مشتركة مع قطاع العلوم الطبيعية والاتحاد الدولي للفيزياء البحتة والتطبيقية، ومعهد جنوب افريقيا للفيزياء؛ وجمع المؤتمر نحو ٥٠٠ مشارك من أخصائيي الفيزياء وصناع القرار من العالم أجمع، ووضع خطة للأنشطة الرامية لمواجهة التحديات التي تطرحها التنمية المستدامة في ميادين النمو الاقتصادي والصحة والطاقة والبيئة والتعليم.
- وزاد عدد العلميين الزائرين والبرامج العلمية (سواء في المركز نفسه أو بدعم خارجي)، وخاصة في مجال التنمية المستدامة.
- بدأ تقديم دورات تجديدية لمعلمي الفيزياء (المدارس الثانوية والمرحلة الجامعية الأولى)، لا سيما في مجال البصريات وعلم الأشعة الضوئية، بالتعاون مع مؤسسات ومنظمات أخرى تعمل في تعليم الفيزياء.

- أتيحت فرص البحث والتدريب في الرياضيات والفيزياء (بتعريف واسع يشمل مثلا فيزياء المناخ والطقس، وديناميكا السوائل، وعلم المحيطات وعلم الزلازل) لعشرين طالب دكتوراه أو ما بعد الدكتوراه من افريقيا جنوب الصحراء، وذلك في إطار برنامج موري للمنح الدراسية (سمي هذا البرنامج باسم رئيس الوزراء السابق لليابان، يوشيرو موري).
- أنشئ برنامج للتعاون بين الشبكة الافريقية لفيزياء الليزر والفيزياء الذرية والجزيئية (LAMP) وبعض مؤسسات جنوب افريقيا، بحيث يركز في البداية على علم البصريات (وسوف يشمل لاحقاً اختصاصات أخرى).
- كما أنشئت شبكة جديدة خاصة بالعلوم الدقيقة جداً في افريقيا، بالتعاون مع جنوب افريقيا.
- اتفاق مع مخبر جنوب افريقيا الوطني (iThemba) لكي يستضيف علميين من سائر بقاع افريقيا.
- تقديم الدعم لبرنامج يقوم على تكنولوجيا معجل الجسيمات في غانا وجنوب افريقيا، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- إنشاء المكتب الإقليمي الافريقي للمركز الدولي للفيزياء النظرية، بالتعاون مع الأكاديمية الافريقية للعلوم، بهدف توثيق التعاون وتعزيز تأثير أنشطة المركز في افريقيا.
- قيام تعاون مع باكستان وسري لانكا والهند والبرازيل والصين وكوريا الجنوبية والمغرب ومصر أفضى إلى وضع برامج مشتركة ذات طابع إقليمي.
- وضع برامج خاصة لدعم عدة بلدان (مثل كوبا وأذربيجان وإيران وباكستان).
- استضافة عدد من الأكاديميين العراقيين في إطار برنامج اليونسكو للمنح الدراسية العراقية بتمويل جزئي من الوزارة العراقية للتعليم العالي والبحث العلمي.
- إقامة تعاون مع مختبر إليترا لأشعة السنكروترون، في إطار برنامج المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME)، لتكوين خبرة في مجال إدارة وتصميم السيالات الضوئية.

البرنامج الرئيسي الثالث
العلوم الاجتماعية والإنسانية

الاتجاهات والتطورات الرئيسية

٤٠- في إطار عمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية ٤ و٥ و٦ من الأهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤)، أعطيت الأولوية لتلبية احتياجات الفئات السكانية الأضعف حالاً. وتم ذلك عن طريق تمتين الصلات بين البحوث في العلوم الاجتماعية ورسم السياسات، وبدعم من أصحاب القرار بمن فيهم وزراء التنمية الاجتماعية؛ وعن طريق إجراء البحوث بشأن العراقيل التي تعترض إعمال حقوق الإنسان في مجالات اختصاص المنظمة؛ وعن طريق إعداد أطر عمل من أجل الأمن البشري. وفي المجال التقنيني، اتجه عمل اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (IBC) واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا (IGBC) واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COWEST) إلى دراسة سلسلة من المسائل الأخلاقية الأساسية الناجمة عن أوجه التقدم الحديثة على الصعيد العالمي في مجال العلوم والتكنولوجيا. وعزّز القطاع إلى حد كبير إسهامه في وظيفة المنظمة كمنتدى فكري للتأمل في قضايا مثل ميادين أخلاقيات البيولوجيا وأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان والفلسفة والأمن البشري والحوار بين الحضارات. ومن بين التطورات المشهودة إفلاح القطاع في وضع الإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في باريس، فرنسا؛ ونشر التقرير العالمي الأول للمنظمة عن التوجه ومجتمعات المعرفة الذي صدر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ووزّع على نطاق واسع؛ وتقييم بكين +١٠.

إطار البرمجة

٤١- **الوثيقتان ٣١م/٤ و٣٢م/٥:** في الوثيقة ٣٢م/٥، ينقسم البرنامج الرئيسي الثالث إلى أربعة برامج: أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا (٣,١)؛ تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز (٣,٢)؛ الاستشراف والفلسفة والعلوم الإنسانية والأمن البشري (٣,٣)؛ إدارة التحولات الاجتماعية (٣,٤). وصممت بنية برنامج العلوم الاجتماعية والإنسانية بحيث يغطّي أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٤ و٥ و٦ وهي على وجه التحديد: (١) الهدف الاستراتيجي ٤: تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحول الاجتماعي؛ (٢) الهدف الاستراتيجي ٥: تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي؛ الهدف الاستراتيجي ٦: تحسين القدرات والتقنية البشرية على المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة.

٤٢- **الأهداف الإنمائية للألفية:** تركّز عمل القطاع إلى حد كبير على الإسهام في الحد من الفقر المدقع (الهدف الإنمائي ١). وفي هذا الصدد، فإن البرامج ٣,٢ و٣,٣ و٣,٤ وكذلك مشروعات الموضوع المستعرض الخاص بالقضاء على الفقر، تركّز كلها بقوة على احتياجات أضعف الفئات السكانية من حيث أوضاع حقوق الإنسان، لا سيما من خلال مجالات اختصاص المنظمة؛ وعلى وضع أطر أخلاقية وتقنينية وتربوية من أجل تعزيز الأمن البشري؛ وعلى مراقبة التحوّلات الاجتماعية.

الاتجاهات السائدة

٤٣- منحت عناية خاصة للشباب والنساء وأقل البلدان نمواً، لا سيما في افريقيا، من خلال النشاط البرنامجي في مجالي حقوق الإنسان والأمن البشري. وتولت شعبة المساواة بين الجنسين والتنمية على الأخص معالجة مسألة تعميم منظور التكافؤ بين الجنسين من خلال عملها المتعلق بالمرأة والثقافة والمؤسسات الاجتماعية الذي سوف تتواصل في فترة العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومن خلال بناء القدرات. وفي هذا الصدد، يجري في هذه المرحلة الإعداد لإنشاء مركزين للبحوث والموارد الخاصة بالمرأة في فلسطين وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيصدر عدد خاص من مجلة اليونسكو الدولية للعلوم الاجتماعية بعنوان «حصر الإنجازات: تمكين النساء بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين»، يكون بمثابة أداة ترويجية بارزة من أجل النهوض بتقدم أوضاع النساء.

الأنشطة المشتركة بين القطاعات

٤٤- المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين: تم التركيز بقوة على تعزيز التعاون بين القطاعات. ويجدر على سبيل المثال ذكر ما يلي:

نسّق قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية عمليات انطلاق عشرين مشروعاً من المشروعات المشتركة بين القطاعات بشأن القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع، وتعد هذه المشروعات نماذج مبتكرة للتعاون بين القطاعات، وذات تأثير مباشر على أضعف الفئات السكانية وضعاً في البلدان التي تنفّذ فيها. وهذا التأثير المعترف به مكّن من أن يحظى عدد من المشروعات بموارد خارجة عن الميزانية ومن تأمين تعاون أوثق مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، وعلى الأخص مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية من البلدان المتقدمة والعاملة في هذا المجال. وسيقدم إلى الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠٠٦ تحليل إجمالي أول للنتائج المحرزة في فترتي العامين الماضيتين، مع مراعاة عمليات التقييم الجارية.

عمل القطاع على نحو وثيق مع البرنامج الرئيسي الأول فيما يخص التعليم في مجال السلام وحقوق الإنسان، لا سيما على ضوء إعداد الاستراتيجية المشتركة بين القطاعات بشأن الفلسفة (التي أقرها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة)؛ ومع البرنامج الرئيسي الثاني من خلال العمل الذي اضطلع به في حقل أخلاقيات البيولوجيا وبرنامج التحولات الاجتماعية (موست)؛ ثم مع البرنامج الرئيسي الرابع في مجال الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال الاشتراك في تنظيم ندوتين كبيرتين عن العلاقات بين الشرق والغرب وكذلك من خلال الإسهام في الحوار بين الجماعات السكانية في قرن افريقيا.

الشراكات

٤٥- تمّ خلال فترة العامين تعزيز شراكات هامة مع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (MERCOSUR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) وجامعة الدول العربية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي (SADCC). وذلك في إطار البرامج ٣,٢ و٣,٣ و٣,٤. وشملت بعض النتائج التي تحققت من هذه الشراكات ما يلي: في مجال أخلاقيات البيولوجيا، إقامة وتعزيز شبكات إقليمية، مع التركيز على أمريكا اللاتينية وعلى التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة. كما أسهم التعاون والتشارك مع شبكات وزراء التنمية الاجتماعية في افريقيا وأمريكا اللاتينية في توثيق الصلة بين بحوث العلوم الاجتماعية وصنع القرارات.

البرامج

البرنامج ٣,١ – أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا مع التركيز على أخلاقيات البيولوجيا

٤٦- شمل النشاط البرنامجي للقطاع وضع مبادئ أخلاقية وصياغة توصيات موجهة لأصحاب القرار، والترويج والتوعية من خلال إعلام الرأي العام بالتبعات الخاصة بحقوق الإنسان المترتبة عن التقدم العلمي والتكنولوجي.

الإنجازات

- تم تدعيم نشاط المنظمة التقنيني في مجال أخلاقيات البيولوجيا، لا سيما عن طريق صياغة الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان التي اعتمدت في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام (كما اعتمد قرار يتعلق بنشره وتنفيذه) والذي عرض على اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا في آخر اجتماع لها بطوكيو، اليابان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛
- وازداد نشاط المنظمة للإعلام والتوعية في مجال أخلاقيات البيولوجيا كثافة من خلال التوسع في نشر إعلانين تقنينيين آخرين عن أخلاقيات البيولوجيا – وهما الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان والإعلان الدولي بشأن البيانات الوراثية البشرية اللذين سبق أن اعتمدهما المؤتمر العام؛
- تمّت مساندة إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا، لا سيما في البلدان النامية، عن طريق نشر سلسلة من الأدلة العملية عن كيفية إنشاء لجنة لأخلاقيات البيولوجيا؛
- وجرى تشجيع تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والمنظمات عن طريق استحداث المرصد العالمي للأخلاقيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

التحديات

- الإسهام في الدمج الفعلي للمعايير والخطوط الإرشادية التي تجسّد المبادئ المنصوص عليها في الإعلانات الثلاثة المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا التي اعتمدت في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام في التشريعات الوطنية، لا سيما في الدول النامية.

البرنامج ٣,٢ –
تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة التمييز

٤٧– يتكوّن البرنامج ٣,٢ من ثلاثة محاور عمل تشمل أنشطة في مجالات تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

الإنجازات

- تعزيز الشبكات الإقليمية من المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تأمين حقوق الإنسان (بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وكان هذا العمل جزءاً من استراتيجيات اليونسكو المتكاملة بشأن حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ونشر تقارير عن الترابط الذي لا ينفصم بين حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بالتعاون الوثيق مع الكراسي الجامعية لليونسكو) وذلك ضمن دراسات اليونسكو الخاصة بحقوق الإنسان.
- وتم تعزيز الشراكات مع شبكات البلديات من أجل تعزيز مكافحة العنصرية والتمييز والاستبعاد في المدن، عن طريق إقامة مشروع «التحالف الدولي للمدن ضد العنصرية والتمييز؛ وأقيم في نورمبيرغ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) «التحالف الأوروبي للمدن ضد العنصرية» الذي يضم ٢٧ مدينة؛ واستكملت خطة عمل من عشر نقاط كأداة لتمكين البلديات من تعزيز استراتيجيات وسياسات مكافحة العنصرية؛ وتم تشجيع بناء الشراكات في أمريكا الشمالية وفي آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي افريقيا.
- وعُزّزت القدرة المؤسسية للمنظمة على الاستجابة لمقتضيات المساواة بين الجنسين والتنمية في مجالات اختصاص اليونسكو، من خلال إقامة شبكات للبحث والتأييد (مثلاً في فلسطين حيث افتتح مركز البحوث والموارد الخاص بالمرأة، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطي حيث مركز مماثل)؛ ونشر تقييم عن تنفيذ خطة عمل بكين (بكين +١٠) تحت عنوان «حصر الإنجازات: تمكين النساء بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر بكين».

التحديات

- تكمن التحديات في تحقيق هدف تعزيز شبكات النهوض بحقوق الإنسان ومكافحة التمييز في المجالات ذات الأولوية لليونسكو، وضمان موافاة السلطات المختصة باقتراحات سياسية مبنية على البراهين الدامغة.

البرنامج ٣,٣ –
الاستشراف والفلسفة والعلوم الإنسانية والأمن البشري

٤٨– اضطلع بأنشطة في مجال الاستباق والاستشراف، والتأمل الفلسفي والعلوم الإنسانية، وتعزيز الأمن البشري والسلام.

الإنجازات

- تعزيز قدرة المنظمة على توقع الاتجاهات مسبقاً والتحديات المستجدة في مجالات اختصاص اليونسكو، عن طريق نشر تقرير اليونسكو العالمي «نحو مجتمعات المعرفة» وتوزيعه على نطاق واسع؛ وعن طريق سلسلة من أربع حلقات من «محادثات وحوارات القرن الحادي والعشرين» عقدت بالمقر عن موضوعات مثل مجتمعات المعرفة والعولمة وفيروس/مرض الأيدز.
- زيادة الاعتراف الدولي بالدور الاجتماعي للفلسفة والعلوم الإنسانية عن طريق الاحتفال بيوم الفلسفة (قامت أكثر من ٧٨ دولة عضواً بأنشطة للاحتفال بهذا اليوم، كما جرى الاحتفال به بالمقر حيث شارك ما يزيد على ١٥٠ فيلسوفاً في اجتماعات موائد مستديرة تناولت موضوعات مختلفة وبلغ عددها ١٣ اجتماعاً، كما نظمت أيام دراسية مع العديد من الشركاء والهيئات والمؤسسات)؛ وعن طريق تنظيم مؤتمر دولي لليوم العالمي للفلسفة في سانتياغو، شيلي (ولقد أعلن المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين «اليوم العالمي للفلسفة» بديلاً ليوم الفلسفة في اليونسكو).
- تكثيف تبادل المعارف والمعلومات بين الفلاسفة من مختلف المناطق وإحداث التآزر بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية من خلال حوارات فلسفية نظمت في سيول جمهورية كوريا والحوارات الفلسفية الأقاليمية التي نظمت في سانتياغو، شيلي والتي جمعت فلاسفة من شتى مناطق العالم.
- مساندة إعداد أطر أخلاقية وتقنينية وتربوية للنهوض بالأمن البشري من خلال سلسلة من ثلاثة اجتماعات إقليمية في آسيا الوسطى والبلدان العربية.
- تعزيز الأمن البشري ودرء النزاعات من خلال أنشطة تشجّع على الحوار بين المجتمع المدني في الشرق الأوسط والقرن الافريقي، وهو حوار أعدت من أجله أساليب تعاونية مختلفة بين الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والباحثين في البلدان المعنية مباشرة.

التحديات

- في مجال الأمن البشري، يتمثل التحدي الرئيسي في تعزيز التعاون بين القطاعات من أجل تأمين نهج متماسك إلى الأمن البشري على مستوى المنظمة بأكملها. أما في مجال الفلسفة فإن التحدي الأكبر سوف يكمن في ضمان التنفيذ الفعّال للاستراتيجية المشتركة بين القطاعات بشأن الفلسفة، ولا سيما عن طريق توثيق التعاون مع الجهات الدولية والوطنية والمحلية المعنية.

البرنامج ٣,٤ – إدارة التحولات الاجتماعية (موست) – المرحلة الثانية

٤٩– تركّزت الأنشطة على مجالين: رسم السياسات والتعاون الدولي وتشاطر المعارف في مجال العلوم الاجتماعية، والهجرة الدولية والسياسات الخاصة بالتعددية الثقافية.

الإنجازات

- تمتين الصلات بين بحوث العلوم الاجتماعية ورسم السياسات بفضل ما يلي: (١) إنتاج طبعة خاصة من سلسلة الوثائق التوجيهية في إطار المرحلة الثانية من برنامج موست عن موضوع «العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية: من المآزق القطرية إلى الفرص العالمية» وهي موجهة للمنتدى الدولي للعلوم الاجتماعية ورسم السياسات (المنعقد في الأرجنتين وأوروغواي من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦)؛ (٢) إعداد مكتبة رقمية سهلة الاستعمال يتيسّر فيها البحث عن المعلومات واسترجاعها (٢٠٠٤) وأداة ابتكارية للبحث المباشر عن المعلومات الخاصة بالسياسات (٢٠٠٥)، ووحدات للمحاكاة مخصصة لاستقطاب الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل إنتاج برنامج جاهز في خدمة السياسات العامة بالاتصال المباشر لتحسين دور موست كمركز لتبادل المعلومات؛ وإعداد الكثير من الوثائق المتعلقة بالسياسات والتي نُشرت على موقع موست على شبكة الويب (بما في ذلك مجموعة من ١٨ منشوراً لبث نتائج بحوث في العلوم الاجتماعية و ٣٢ مقالاً وتقريراً في مجال الهجرات الدولية والسياسات الخاصة بالتعددية الثقافية).

التحديات

- على أساس نتائج المنتدى الدولي لسياسات العلوم الاجتماعية، سيتمثل التحدي الرئيسي في تحديد المجالات الأساسية للعمل والبحث التي يجب أن يغطيها برنامج موست في تنفيذ مرحلته الثانية.

الموارد

٥٠– لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، استخدم القطاع الموارد التالية:

- ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٢٨٠ ٣٢ دولار؛
- بلغت الأموال التي تمت تعبئتها من خارج الميزانية نحو ٠٠٠ ٣٩٨ ٧٤ دولار (منها أموال ذاتية النفع قدرها ٠٠٠ ٦٣٤ ٦٥ دولار)؛
- الموظفون: بقي عدد الموظفين بما يقارب ١٠٣ من بينهم ٧٢ موظفاً مهنياً ومنهم ٣ مسؤولين وطنيين للبرنامج مستقرين بمكاتب ميدانية.

العلوم الاجتماعية والإنسانية، توزيع إجمالي المصروفات

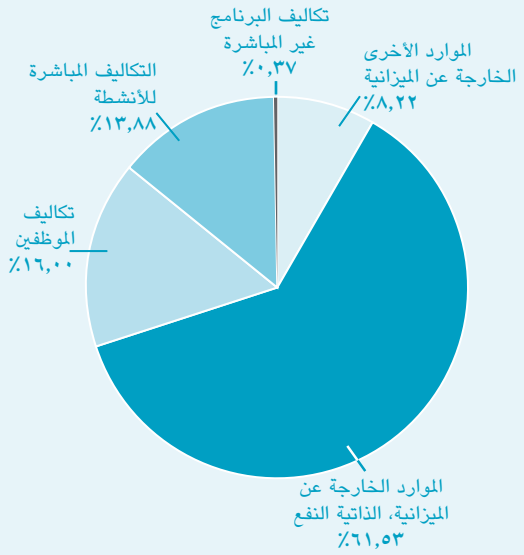

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها

٥١– لدى تنفيذ البرامج الأربعة في إطار البرنامج الرئيسي الثالث، منحت الأولوية لتمهيد الأساس الذي يتيح توخي نهوج مستدامة مبنية على استراتيجيات محددة معتمدة من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي؛

ولتأمين أوجه التآزر بين مختلف البرامج في إطار البرنامج الرئيسي الثالث، لا سيما البرامج ٣,١ و٣,٢ و٣,٣؛ ولتعزيز التعاون بين القطاعات بشأن القضايا الأساسية. وأعدت في ذات الوقت نهوج إقليمية بهدف تعزيز الربط الشبكي على مستوى البحوث ومستوى صنع السياسات معاً وبالتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية. وأسهمت هذه التوجهات في إبراز دور المنظمة كمركز لتبادل المعلومات وكمختبر للأفكار. وساعدت المنظمة الدول الأعضاء، بمشاركة نشيطة من خبرات محلية رفيعة المستوى، على بناء قدراتها في مجالات مثل بحوث العلوم الاجتماعية، ووضع جداول عمل بخصوص الأمن البشري على الصعيد الإقليمي، وفي مجال حقوق الإنسان. وكانت النتائج المحرزة خلال فترة العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥ ذات أهمية حاسمة للإعداد لفترة ٣٣م/٥ التي ستشهد استمرار مراعاة الأولويات المحددة أعلاه بحيث يسترشد بها في تنفيذ البرنامج، وبخاصة فيما يتعلق بالتعاون بين القطاعات.

البرنامج الرئيسي الرابع
الثقافة

الاتجاهات والتطورات الرئيسية

٥٢- خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، جرى تنفيذ الأنشطة في إطار الأولوية الرئيسية للبرنامج الرئيسي الرابع «تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات» في إطار الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المحددة في الوثيقة ٣١م/٤. وأسفرت الاستراتيجية الخاصة بحماية وتعزيز التنوع الثقافي في العالم قاطبة إلى ثلاثة إنجازات رئيسية وهي (١) ترسيخ مبدأ التنوع الثقافي في مساعي صون التراث وفي السياسات الإنمائية (وخاصة من خلال الثقافات الحية والصناعات الثقافية)؛ و(٢) دخول اتفاقية ٢٠٠٣ حيز النفاذ وهي الاتفاقية الخاصة بصون التراث الثقافي غير المادي؛ و(٣) اعتماد الدول الأعضاء باليونسكو للاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الفني (٢٠٠٥). واستجابت اليونسكو كذلك لمطلب الدول الأعضاء الخاص بتوثيق التعاون في مجال التراث الثقافي من خلال النهج المتكامل الذي تمّ التوصل إليه بفضل سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي (٢٠٠٢). وتمت تلبية الاتجاهات والتحديات الجديدة من خلال: (١) المزيد من الالتزام باتفاقية ١٩٧٢ بشأن التراث الثقافي العالمي؛ و(٢) صون التراث الثقافي غير المادي؛ و(٣) التركيز على دور الثقافة في أوضاع إعادة البناء بعد النزاعات، وعلى صون مجموعات الممتلكات الثقافية عامة والممتلكات الثقافية المنقولة المعرضة للأخطار، باعتبارها نواقل للذاتية الثقافية وضمانة للسلام المستدام. واستمر بانتظام تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال السياسات الثقافية على مستوى التصميم ومستوى التنفيذ معاً.

إطار البرمجة

٥٣- أسهم برنامج الثقافة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٨,٧,١ وهي على وجه التحديد: «القضاء على الفقر المدقع والجوع»؛ «ضمان الاستدامة البيئية»؛ «بناء شراكة عالمية من أجل التنمية». كما أنه أسهم بصورة غير مباشرة في الهدف الإنمائي ٦ من خلال نهجه الثقافي المتبع في أنشطة الوقاية من فيروس/مرض الأيدز. كما قدّم إسهاماً نحو القضاء على الفقر من منظور ثقافي من خلال (١) حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي على السواء؛ و(٢) تنمية الصناعات الثقافية ووضع سياسات للسياحة الثقافية المستدامة؛ و(٣) دعم الصناعات الحرفية المدّرة للدخل.

٥٤- واتجه البرنامج إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية ٧، ٨، ٩ من الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤) وهي: (١) الهدف الاستراتيجي ٧: تشجيع إعداد وتطبيق صكوك تقنينية في المجال الثقافي و(٢) الهدف الاستراتيجي ٨: صون التنوع الثقافي وتشجيع الحوار بين الثقافات و (٣) الهدف الاستراتيجي ٩: تعزيز الروابط بين الثقافة والتنمية من خلال بناء القدرات وتشاطر المعارف. وكان البرنامج الرئيسي الرابع قد قُسم إلى ثلاثة برامج في الوثيقة ٣٢م/٥. وتوزعت هذه البرامج بدورها إلى ستة برامج فرعية شملت ما مجموعه ١٢ محور عمل و٧ مجموعات من المشروعات المستعرضة تولى قطاع الثقافة الدور القيادي في تنفيذها.

القضايا المطلوب إدماجها

٥٥- إن تعميم الاهتمام بافريقيا وأقل البلدان نمواً والشباب كان شاغلاً أساسياً للبرامج الثلاثة في الوثيقة ٣٢م/٥، مع التركيز بوجه خاص على بناء القدرات في مجال صون التراث الثقافي وحمايته وحفظه، وصون التنوع الثقافي، ومن خلال مواصلة استراتيجيات الحدّ من الفقر لا سيما بواسطة إسهام القطاع في الموضوع المستعرض الخاص بالقضاء على الفقر. وتمت الاستجابة لشواغل القارة الافريقية من خلال صون التراث الثقافي على امتداد طريق الرقيق. وجاءت «السنة الدولية» في هذا الصدد لتعزيز أنشطة اليونسكو لصون أماكن ومواقع الذكرى ذات الصلة بتجارة الرقيق والاسترقاق ودمجها في سياسات السياحة الثقافية. وكانت المبادرات المتخذة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD نيباد) – من أجل تقديم المساعدة التقنية والتنفيذية لأمانة الاتحاد الافريقي بغية الإعداد لقمة رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد – قد أسهمت هي الأخرى في دمج البعد الثقافي الافريقي في السياسات الإنمائية الوطنية.

٥٦- ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد القرار القاضي بإنشاء صندوق للتراث العالمي الافريقي. وفي إطار لجنة التراث العالمي، تمّ اعتماد تعديل لأساليب عملها، لا سيما بغية زيادة عدد اقتراحات القيد بقائمة التراث المقدمة من أقل البلدان نمواً، والقرار بتخصيص مقعد في اللجنة لدولة عضو ليس لها أي ممتلك ثقافي مسجل بقائمة التراث العالمي، وإيلاء اهتمام أكبر للدول الأعضاء الممثلة دون النصاب أو غير الممثلة بالقائمة. إن مفهوم الشراكة العالمية من أجل الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر كان ملائماً بوجه خاص لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في افريقيا، بما أنه يحمي بعض أهم النظم الإيكولوجية والمناطق ذات قيمة كبيرة من حيث التنوع البيولوجي، الأمر الذي يعود بالنفع والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية. وشرع في تنفيذ البرنامج الخاص بصون الممتلكات الثقافية المنقولة المعرضة للخطر وتنمية المتاحف، من أجل تعزيز قدرة اليونسكو على دعم أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المحدود في أنشطة صون الممتلكات الثقافية المنقولة.

تحقيق اللامركزية

٥٧- تحسّن إلى حد كبير التعاون بين المكاتب الميدانية والمقر فيما يتعلق بتأمين المراقبة المنظمة للمشروعات التنفيذية الرامية إلى صون التراث الثقافي وإحيائه. وتطبيق استراتيجية موحدة لتوعية الدول الأعضاء بضرورة تطبيق و/أو التصديق على اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي بجميع أشكاله، وإصلاح التراث الثقافي في أوضاع ما بعد النزاعات. وأسهمت مكاتب اليونسكو الميدانية إسهاماً كبيراً في فريق الأمم المتحدة الخاص للاستجابة الطارئة لأزمات التسونامي. مما أدى إلى إشراك الهند في عمليات الإعداد لإنشاء نظام الإنذار المبكر بالتسونامي في المحيط الهندي. واشتركت اليونسكو في فريق الأمم المتحدة القطري للهند المعني بإدارة الكوارث والأمن. وتمّ تحديد مجالات تدخل اليونسكو ودمجها في «إطار الإصلاح الهندي» وفي «برنامج إعادة التأهيل والبناء».

الأنشطة المشتركة بين القطاعات

٥٨- استمرت النهوج والصلات المشتركة بين القطاعات في مجال السياسة الثقافية والحوار بين الثقافات على أساس برنامج الأمم المتحدة العالمي للحوار بين الحضارات والقرار ٣٢م/٤٧. وتم تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال مشروعات اليونسكو الخاصة بالطرق، وخطة تنمية الثقافة العربية، والحوار الأوروبي- العربي، وكذلك من خلال إنشاء كراسي اليونسكو الجامعية للحوار بين الأديان وتكثف العمل المشترك بين القطاعات أيضاً في مجال التراث الثقافي المادي وغير المادي؛ والتراث الطبيعي؛ والبيئة والاستعداد للأخطار؛ والتنوّع الثقافي/التنوع البيولوجي؛ والوقاية المراعية للثقافة من فيروس/مرض الأيدز؛ والصناعات الحرفية والتصميم. واضطلع بأنشطة رائدة متعددة التخصصات بمعازل المحيط الحيوي المندرجة في التراث العالمي، أسهمت في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

الشراكات

٥٩- اتسمت فترة العامين بتنوّع كبير من الشراكات وزيادة هامة في الموارد الخارجة عن الميزانية (بما في ذلك في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، الموجهة بصفة خاصة نحو صون التراث وإعداد اتفاقيات دولية بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي وصون التراث المادي وغير المادي. وأقيمت شراكات خاصة في مجالات حماية التراث العالمي والسياحة الثقافية. وخصّص مزيد من الموارد لاستدامة البيئة والحرف والتصميم والصناعات الثقافية.

٦٠- تم توثيق التعاون مع المنتدى الدائم للأمم المتحدة لقضايا الشعوب الأصلية، من أجل مواصلة برامج مشتركة ترمي إلى تعزيز الحقوق الثقافية للشعوب الأصلية. ودارت أنشطة لتعزيز حقوق الإنسان أيضاً كان لها تأثير كبير مع إعلان السنة الدولية لإحياء ذكرى مكافحة الرق وإلغائه (٢٠٠٤) التي اضطلعت اليونسكو بدور الوكالة الرائدة في الاحتفال بها داخل منظومة الأمم المتحدة. ونفذ بنجاح ١٤ مشروعاً لإصلاح التراث الثقافي العراقي في إطار صندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق، بقيمة إجمالية تناهز ثمانية ملايين دولار.

٦١- ونظمت اليونسكو، استناداً إلى نتائج بعثتين أوفدتهما إلى كوسوفو، مؤتمراً للجهات المانحة بشأن إحياء التراث الثقافي في كوسوفو (أيار/مايو ٢٠٠٥) بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والمفوضية الأوروبية، ومجلس أوروبا. وكان هذا المؤتمر نموذجاً بارزاً على التعاون بين المؤسسات الدولية المعنية بإحياء التراث وإعادة البناء الوطني. وتم التعهد بتقديم مبلغا إجماليا قدره ١٠ ملايين دولار لم ترد سوى ٣ ملايين منها خصصت لتنفيذ المرحلة الأولى من أنشطة اليونسكو ذات الصلة.

البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ٤,١,١ – ترويج إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي وتنفيذ خطة العمل الخاصة به

٦٢– جرى الترويج بصورة منهجية لإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، وذلك من خلال مشاورات إقليمية واسعة النطاق وعملية تقييم للاحتياجات والتحسينات في مجال السياسات الوطنية ذات الصلة. وبغية إعداد مشروع أولي للاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، نظمت اليونسكو أيضاً ويسّرت، بالتشاور مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، اجتماعات دولية حكومية واجتماعات للخبراء شارك فيها ما يربو على ٥٠٠ خبير من ١٣٣ دولة. واقترن إبراز أهمية التنوع الثقافي بتعزيز الحوار بين الثقافات عن طريق نهوج مواضعية وإقليمية، وخاصة عن طريق اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية (أيار/مايو ٢٠٠٥)، وندوة عن التجربة العربية اليابانية (مقر اليونسكو)، والمنتدى الإقليمي الذي عُقد في فارنا ببلغاريا في أيار/مايو ٢٠٠٥. واستهدف الحوار، الذي دار في شكل وساطة ثقافية، تحديد سياسات إعداد البناء في البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع.

الإنجازات

- أنجزت دراسات جدوى تتعلق بإنشاء مراصد إقليمية للتنوع الثقافي.
- إدراج المبادئ المتصلة بالتنوع الثقافي في أنشطة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وفي خطط العمل التي وضعت في اجتماعات وزارية واجتماعات أخرى رفيعة المستوى.
- اعتماد اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي من جانب المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).
- تشجيع رؤساء دول جنوب شرق أوروبا على تعزيز الحوار بين الثقافات، والتلاحم الاجتماعي، والتنمية المستدامة في المنطقة.
- زيادة الاهتمام بالتراث الثقافي في البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع.

البرنامج الفرعي ٤,١,٢ – توثيق الروابط بين السياسات الثقافية والسياسات الإنمائية

٦٣– تأسيساً على إنجازات مؤتمر قمة جوهانسبورغ، تمّ توعية صانعي القرارات بدور الثقافة في السياسات الوطنية بأكملها من خلال سلسلة من اجتماعات الخبراء، ومؤتمر مشترك بين البرلمانيين، وبعثات لتقديم المساعدة التقنية، وتنظيم دورات تدريبية في افريقيا وأمريكا اللاتينية. كما انصب التركيز على الصلات بين التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي بوصفهما ركيزتين هامتين للتنمية المستدامة. وكثفت اليونسكو مساعداتها في مجال صياغة أو تحديث السياسات الثقافية الوطنية في الدول الأعضاء في منطقة افريقيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمنطقة العربية. ونُظم اجتماع لتيسير التعاون بين وزراء التربية والثقافة وتعزيز المؤسسات الثقافية في كل من اليمن والأردن وسري لانكا والبرازيل وباراغواي. وأنشئت شبكات لاتباع نهج ثقافي في الوقاية من فيروس ومرض الأيدز في كل من أمريكا اللاتينية وافريقيا والدول العربية.

الإنجازات

- زيادة الوعي بدور الثقافة في السياسات الثقافية الوطنية في نخبة مختارة من المناطق/البلدان.
- إنشاء مرصد بشأن «الثقافة والسياحة والتنمية» في إطار شبكة برنامج اليونسكو لتوأمة الجامعات.
- استهلال دراسات حالة، وشبكات معارف، ومشروعات وطنية وإقليمية من أجل زيادة المعرفة بأوجه الترابط بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي.

البرنامج الفرعي ٤,٢,١ – ترويج وتطبيق الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)

٦٤– قدمت اتفاقية التراث العالمي (١٩٧٢) إسهاماً مهماً في صون التراث العالمي الثقافي والطبيعي من خلال رصد حالة صون مواقع التراث العالمي، وكذلك من خلال تدعيم القدرات الوطنية على حماية هذه المواقع وإدارتها. وتزايد عدد الدول الأطراف الموقعة على الاتفاقية وعدد ترشيحات الممتلكات التي تنتمي إلى مناطق أو إلى فئات من التراث تُعد في الوقت الحاضر غير ممثلة أو غير ممثلة بقدر كافٍ. وعُقد خلال فترة العامين المعنية اجتماع للجنة التراث العالمي واجتماع استثنائي لها، كما نُظمت برامج تدريبية واجتماعات للخبراء. واستُهل ٩٠ برنامجاً تدريبياً للموظفين التقنيين ونُظم ١٥ اجتماعاً بشأن الصون، ونُفذت طائفة متنوعة من أنشطة جمع الأموال والترويج.

الإنجازات

- زاد عدد الطلبات المقدمة لإدراج المواقع في قائمة التراث العالمي من ٤٩ طلباً في عام ٢٠٠٤ إلى ٥١ طلباً في عام ٢٠٠٥.
- الترشيحات في عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣: أدرج ٦٤ ممتلكاً؛ والترشيحات في عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥: أدرج ٥٨ ممتلكاً.
- قدمت ١٤٥ دولة طرفاً قوائم جديدة أو قوائم مؤقتة معدلة.
- إيداع أربعة تصديقات جديدة مما رفع العدد الكلي للدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٨١ دولة طرفاً.
- أدرجت ٨ بلدان جديدة مواقع لها في قائمة التراث العالمي للمرة الأولى، مما رفع العدد الكلي لمواقع التراث العالمي المدرجة في هذه القائمة إلى ٨١٢ موقعاً.
- زيادة القدرات التقنية والمعارف المتعلقة بالصون في عدة دول أعضاء.
- بناء ٣٤ شراكة بين منظمات عامة وخاصة، وجمع ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لمشروعات صون كبرى.

الإنجازات

- تنفيذ أنشطة صون للتراث الثقافي المهدد في ٥٠ موقعاً.
- تعزيز قدرات ١ ٥٠٠ أخصائي تراث على المستويين الوطني ودون الإقليمي.
- بدء سريان البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي (آذار/مارس ٢٠٠٤).
- بدء تشغيل قاعدة بيانات اليونسكو بشأن قوانين التراث الثقافي (شباط/فبراير ٢٠٠٥).
- تصديق ٣٠ دولة عضواً على اتفاقية التراث الثقافي غير المادي (بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، مما كفل دخولها حيز النفاذ (بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٦).
- اعتبار ٤٣ عملا من «روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية» (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).
- استهلال ١٢ مشروعاً تجريبياً لصون القطع المنقولة المهددة ودعم المتاحف في أقل البلدان نمواً.
- إصدار أربعة أعداد من مجلة (Museum International) بأربع لغات.

البرنامج الفرعي ٤,٢,٢ – حماية التنوع الثقافي من خلال صون التراث الثقافي بجميع أشكاله وعن طريق العمل التقنيني

٦٥– واصلت اليونسكو وظائفها التقنينية وأنشطتها التنسيقية والترويجية وأنشطتها المتصلة بصون وحماية التراث الثقافي بجميع أشكاله من أجل إنقاذ التراث المتضرر من النزاعات أو المهدد بها في مختلف البلدان والمناطق بالتعاون مع شركاء كثيرين. واستُهلت عدة برامج تدريبية بشأن صون التراث وإدارته، وخاصة لصالح أخصائيين من أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع أو بمرحلة انتقالية. وتزايد بصفة منتظمة عدد الدول الأطراف في الوثائق التقنينية الدولية الأخرى لليونسكو المتصلة بمجال التراث الثقافي. وأوصت اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع بمبادئ توجيهية دولية تتصل بالقطع التي نقلت من مواقعها أثناء الحرب العالمية الثانية، في حين دعا المؤتمر العام (في دورته الثالثة والثلاثين) المدير العام إلى إعداد إعلان في هذا الشأن. ونظمت ستة مؤتمرات إقليمية لتنبيه الدول الأعضاء إلى أهمية تحديد تراثها الثقافي غير المادي وتشجيع التصديق على اتفاقية عام ٢٠٠٣.

البرنامج الفرعي ٤,٣,١ – تشجيع الفنون والصناعات الحرفية لخدمة أغراض التنمية المستدامة

٦٦– تمثلت الأولويات التي استهدفت الفنون الحية وإسهامها في تحقيق التنمية البشرية والتلاحم الاجتماعي في توطيد التعاون مع الفنانين والشبكات المتخصصة، وإنشاء المرصد العالمي بشأن الوضع الاجتماعي للفنان، والتعاون مع منظمات دولية أخرى ومع المنظمات غير الحكومية الجامعة، وتقديم الدعم لتنظيم اجتماعات إقليمية تحضيرية للمؤتمر العالمي للتربية الفنية (لشبونة، آذار/مارس ٢٠٠٦). وبهدف الجمع بين تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال الصناعات الحرفية وفن التصميم، استهدفت الأنشطة مراعاة البعد الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصناعات الحرفية، وتعزيز القدرات المهنية للحرفيين وإنشاء الشركات الصغيرة من خلال حلقات عمل تدريبية وإيلاء عناية خاصة للمبدعين في منتدى الثقافات (برشلونة، ٢٠٠٤) وفي إطار معرض آشي (٢٠٠٥). واستمر تنفيذ نشاط منح ختم الامتياز وأتاحت الأموال المخصصة لبرنامج «Tribute 21» (الذي تموله مجموعة فيليسيمو، اليابان) إنشاء مراكز للأنشطة الثقافية والفنية للأطفال في مختلف البلدان.

الإنجازات

- إنشاء قاعدة بيانات للمرصد العالمي بشأن الوضع الاجتماعي للفنان وبدء تشغيله.
- إنشاء شراكات ترويجية مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية ومجالس الفنون ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي؛
- الشروع في تنقيح النهوج المتبعة في تعليم الفنون في عدة بلدان؛
- منح الجوائز إلى الفائزين من بين ٣٠ مصمماً تم اختيارهم في مرحلة أولية (٢٠٠٥)؛
- منح جائزة اليونسكو للصناعات الحرفية (٢٠٠٥).
- منح «ختم الامتياز» في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى.

البرنامج الفرعي ٤,٣,٢ – تعزيز دور الإبداع الثقافي في التنمية البشرية والاقتصادية

٦٧– تمثلت النتائج الرئيسية التي تمّ تحقيقها في مجال الصناعات الثقافية في تنفيذ أنشطة ترويجية لهذه الصناعات على المستوى المحلي، وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق العالمية، ومكافحة القرصنة في إطار التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي، ولا سيما من خلال تعزيز قدرات المهنيين في مجال الموسيقى والكتب وصناعة الأفلام في البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية. وانطوت المبادرات الرامية إلى معالجة مسألة القرصنة على التدريب وحملات التوعية وأنشئت شبكة «المدن المبدعة» في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي زوّد الصناعات الثقافية بحركة دينامية جديدة. وتم ضمان حماية حقوق المؤلف من خلال متابعة تطبيق نظام التقييم الدولي المسلسل للكتب/للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISBN/ISO، وإتاحة فهرس الترجمات على الانترنيت وتطويره، وتوثيق مركز تبادل المعلومات بشأن الترجمة الأدبية، وتنظيم مهرجان الكتب السادس في رام الله وقد اعتُبر هذا المهرجان رمزاً للسلام.

الإنجازات

- أنشئت ٥٥ شراكة في إطار التحالف العالمي؛
- انضم إلى التحالف أكثر من ٥٠٠ عضو يمثلون شركات متعددة الجنسيات وشركات متوسطة وصغيرة الحجم؛
- بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية المجمعة من أجل التحالف ٣ ملايين دولار أمريكي.
- تمّ تدريب ٤٠٠ مدرب في بلدان جنوب شرق أوروبا في مجال حقوق المؤلف ومكافحة القرصنة؛
- سجل فهرس الترجمات أكبر عدد من البيانات حتى الآن (١٠٠ ٠٠٠ مدخلات)، وانتفع به أكثر من ٤ ٠٠٠ منتفع شهرياً – أي ٤ مرات عددهم في فترة العامين السابقة.

المشروعات المتعلقة بالموضوعين المستعرضين – النتائج الناجحة والإسهام في الأهداف الإنمائية للألفية

الإنجازات

- «السياحة الثقافية والإيكولوجية في المناطق الجبلية في آسيا الوسطى والجنوبية»: تعزيز القدرات المحلية في مجال إدارة السياحة الإيكولوجية.
- تطوير أنشطة التسويق وتقديم الخدمات.
- إنشاء شبكة إقليمية لتشاطر خبرات ودراية المهنيين.
- تدريب سكان الأرياف على إنتاج المصنوعات الحرفية وتسويقها وبيعها.
- توفير إمكانيات الإقامة في منازل أفراد المجتمع المحلي من خلال صون التراث الثقافي والطبيعي.
- «استراتيجية للتنمية المستدامة للسياحة في منطقة الصحراء الكبرى»: استغلال التراث الصحراوي عن طريق مشاركة السكان الذين يعانون من فقر مدقع.
- تشجيع ودعم صياغة سياسات سياحية ملائمة من خلال نظام الحكم المحلي.
- اعتماد استراتيجية مشتركة وخطة عمل من أجل تنمية وحماية التراث الصحراوي.
- استهلال مبادرات رائدة من نفس النوع ولا سيما من افريقيا والمناطق الريفية.

٦٨– وفي مجال الإسهام في ضمان الاستدامة البيئية، استهدفت أنشطة البرنامج صون المواقع الطبيعية والنظم الإيكولوجية للتراث العالمي، ولا سيما في الدول النامية الجزرية الصغيرة. وفي إطار الشراكات من أجل التنمية، بذل جهد خاص لزيادة فهم الجمهور لمسائل صون التراث واحترامه بوصفه قيمة عالمية مشتركة.

٦٩– وكانت فكرة الشراكة العالمية من أجل تحقيق الاستدامة البيئية والقضاء على الفقر ذات أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في افريقيا، نظراً لأنها تحمي عدداً من أهم النظم الإيكولوجية والمواقع المتسمة بتنوع بيولوجي كبير، فتساهم بذلك في تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية لصالح المجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية. وقد شُرع في تنفيذ برنامج تطوير المتاحف وصون الممتلكات الثقافية المنقولة والمهددة بالخطر بغية تعزيز قدرة اليونسكو على دعم أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض في صون ممتلكاتها الثقافية المنقولة.

الموارد

٧٠- لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، استخدم القطاع الموارد التالية:

- ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ١٠٤ ٥٤ دولار؛
- بلغت الأموال التي تمت تعبئتها من خارج الميزانية نحو ٠٠٠ ٦٥٣ ٦٨ دولار (منها أموال ذاتية النفع قدرها ٠٠٠ ٢٨٢ ٤ دولار)؛
- الموظفون: كان الموظفون يشغلون زهاء ١٧٤ وظيفة ممولة من الميزانية العادية، بما في ذلك ١٠٨ وظائف من الفئة المهنية، من بينهم ٢٧ موظفاً مهنياً وطنياً مقرهم في المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك تمّ الاستعانة بزهاء ٧٣٦ شخص/شهر من الخدمات الاستشارية.

الثقافة، توزيع إجمالي المصروفات

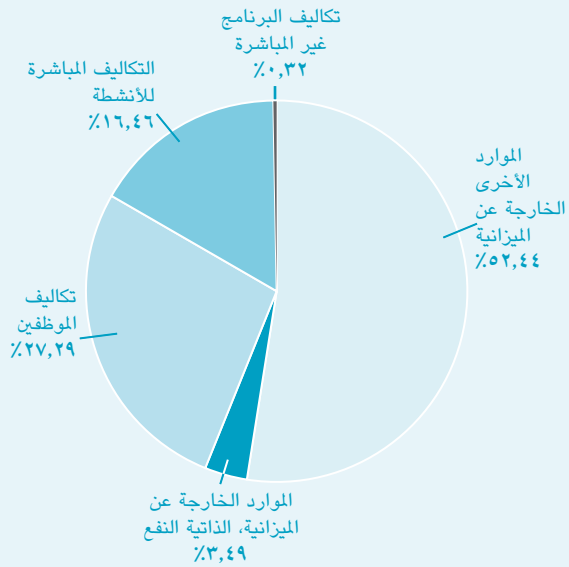

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً

٧١- لقد أسفر تنفيذ البرنامج الرئيسي الرابع خلال فترة عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عن عدة نتائج هامة، من بينها ما يلي: (١) تحقيق إنجازات هامة في مجال صياغة/اعتماد وثائق تقنينية دولية والتصديق عليها وتنفيذها؛ (٢) المساهمة في الحد من الفقر من خلال الفنون والصناعات الحرفية وكذلك من خلال السياحة الإيكولوجية الثقافية؛ (٣) تسجيل مواقع في قائمة التراث العالمي؛ (٤) تعزيز الحوار بين الثقافات؛ (٥) الاضطلاع بأنشطة في أوضاع ما بعد النزاع. وسيستند العمل الذي سيتم الاضطلاع به في المستقبل، في إطار الوثيقة ٣٣م/٥، إلى أوجه النجاح المذكورة في هذه الوثيقة، كما سيولي الاهتمام لتحديات محددة مثل: (١) الحاجة إلى إرساء الأنشطة المتعلقة بالحوار بين الثقافات على أسس أكثر ارتباطاً بنهج متسق ومشترك بين القطاعات؛ (٢) تناقص الدعم المقدم (ولا سيما الأموال الخارجة عن الميزانية) للأنشطة المتعلقة بالفنون وحقوق الإنسان؛ (٣) الحاجة إلى زيادة وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجال مراقبة تنفيذ الوثائق القانونية لليونسكو الرامية إلى حماية التراث الثقافي، و/أو تشجيع التصديق عليها وذلك مع التركيز بوجه خاص على استراتيجيات بناء القدرات والتدريب والتوعية.

٧٢- وقد كان منتدى برشلونة لعام ٢٠٠٤ بمثابة فكرة وطريقة جديدة تمّ من خلالها لأول مرة عقد منتدى عالمي للثقافات في شكل مبادرة واسعة النطاق أتاحت نقطة انطلاق فريدة من نوعها لأنشطة اليونسكو ولتعزيز التنوع الثقافي. وسيُستفاد بصورة مباشرة من التجربة الإيجابية لهذا الحدث الرئيسي في تنظيم المنتدى القادم في مونتيري في عام ٢٠٠٧، علماً بأن اتحاد برشلونة أيضاً قد سجل هذه التجربة الإيجابية.

البرنامج الرئيسي الخامس
الاتصال والمعلومات

الاتجاهات والتطورات الرئيسية

٧٣- لقد أبرز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية «دور تكنولوجيات المعلومات والاتصال في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة». وفي ظل بيئة عالمية يتم الإقرار فيها بصورة متزايدة بأن المعرفة تشكل قوة دافعة رئيسية في التحول الاجتماعي، وتتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصال فرصاً جديدة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحد من الفقر، والحفاظ على السلام. بيد أن الإعلان أشار أيضا إلى تزايد التفاوت فيما يتعلق بالحصول على المعلومات والمعارف وإلى ضرورة سد الفجوة الرقمية. وقد عولجت هاتان القضيتان في مختلف المنتديات الدولية ولا سيما في مرحلتي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات اللتين تم عقدهما في جنيف (٢٠٠٣) وتونس (٢٠٠٥). وقد روعيت نتائج مؤتمر القمة بالكامل لدى تخطيط وتنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس، وشكلت عملية متابعة إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي جزءاً أساسياً من برنامج الاتصال والمعلومات خلال فترة العامين. وأصبح هناك إقرار متزايد بأن مفهوم مجتمعات المعرفة الذي ما فتئت اليونسكو تروج له حتى الآن يعتبر شرطاً أساسياً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما ضمن الإطار الجديد للحوار الدولي الذي حددته مرحلتا مؤتمر القمة.

إطار البرمجة

٧٤- كان تنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس موجها نحو بلوغ الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية التي حددت للبرنامج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤): (١) الهدف الاستراتيجي ١٠ – تشجيع التداول الحر للأفكار والانتفاع العام بالمعلومات؛ (٢) الهدف الاستراتيجي ١١ – تشجيع التعبير عن التعددية والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام وفي الشبكات العالمية للمعلومات؛ (٣) الهدف الاستراتيجي ١٢ – تأمين فرص الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للجميع ولا سيما فيما يتعلق بمواد الملك العام. وقد أنشئ برنامج الاتصال والمعلومات حول برنامجين يضمان ١٣ محور عمل: وأولهما هو تعزيز الانتفاع المنصف بالمعلومات والمعارف من أجل التنمية، ولا سيما المعلومات والمعارف المندرجة في الملك العام، ويمثل مجال الأولوية الرئيسي الذي خُصص له ٦٨٪ من موارد البرنامج العادي. وتناول هذا البرنامج التحديات المتمثلة في تضييق الفجوة الرقمية من خلال اعتماد تدابير صُممت لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية في مجتمعات المعرفة والدمج الاجتماعي. أما البرنامج الثاني، وهو تعزيز حرية التعبير وتنمية الاتصال، فقد واصلت المنظمة من خلاله الاضطلاع بدورها القيادي في تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير في الوقت الذي عملت فيه على تعزيز قدرات وسائل الاتصال في الدول الأعضاء، ولا سيما في البلدان النامية.

القضايا الواجب إدماجها

٧٥- أوليت عناية على سبيل الأولوية لاحتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً في مجالات مثل بناء القدرات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية المجتمعات المحلية بما في ذلك إدارة الموارد المائية والتثقيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية مواصلة إسهام اليونسكو في الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد). واستهدفت أغلبية الجهود التي تم الاضطلاع بها لتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية والشراكات تعزيز انتفاع المجتمعات المحلية، ولا سيما من خلال مراكز الإعلام المتعددة الوسائط في المجتمعات المحلية والمكتبات وشبكات المعلومات، وتنمية الموارد البشرية في مجال وسائل الإعلام؛ ومرافق المعلومات والاتصال في أقل البلدان نمواً. وتم تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في إطار البرنامج، ولكن مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على التدريب وتحسين انتفاع المجتمعات المحلية بالمعلومات، وتعزيز المعارف والمهارات، وزيادة قدرة المهنيين على إنتاج وتوزيع رسائل التنمية. وعلى نحو مماثل، تم تشجيع المشاركة النشيطة من جانب الشباب وذلك من خلال دعم مبادرات التدريب والربط الشبكي، بما في ذلك من خلال برنامج الشبكة الدولية لتوفير وتبادل المعلومات المتعلقة بالشباب (انفويوث).

تحقيق اللامركزية

٧٦- ظل تحقيق اللامركزية يمثل عنصرا أساسياً في تخطيط وتنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس. وفي عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بلغ معدل اللامركزية في موارد البرنامج العام

٤٧,٥٪. وخُصص النصيب الأكبر من هذه الموارد (١٦,٤٤٪) لافريقيا. ونظراً لأن أخصائيي الاتصال والمعلومات (موظفي البرنامج الدوليين والوطنيين) موجودون في جميع مكاتب اليونسكو الجامعة تقريبا، اضطلعت المكاتب الميدانية بدور نشيط في تنفيذ البرنامج، ولا سيما في مجالات مثل تعزيز انتفاع المجتمعات المحلية بالمعلومات؛ وبناء القدرات؛ وإسداء المشورة بشأن السياسات العامة وصياغة هذه السياسات؛ وتعزيز حرية الصحافة فضلا عن تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية. ولو تم الاضطلاع بأنشطة أكثر توجهاً نحو الميدان لكان بالإمكان تحقيق المزيد من النتائج الفعالة من خلال تعزيز الربط الشبكي بين اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع (إيفاب)؛ وتعزيز تأثير الاتصال والمعلومات في الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين الناس من خلال المعلومات ووسائل الإعلام والتثقيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الأنشطة المشتركة بين القطاعات

٧٧- في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تمت مواصلة الجهود المبذولة في إطار البرنامج الرئيسي الخامس لتوطيد مفهوم العمل المشترك بين القطاعات بوصفه عنصراً استراتيجياً قوياً في العمل. وقد طُبق هذا النهج بوجه خاص في الأنشطة الرامية إلى تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التعليم (البرنامج الفرعي ٥,١,٢) وتعزيز التعبير عن التنوع الثقافي واللغوي من خلال الاتصال والمعلومات (البرنامج الرئيسي ٥,١,٣) والمنفذة بالتعاون الوثيق مع كل من البرنامج الرئيسي الأول والرابع. وبُذلت جهود هائلة لتعزيز التعليم القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك التعلّم الالكتروني والتعليم المفتوح والمتاح عن بعد، من خلال الاضطلاع بأنشطة تعاونية مشتركة شارك فيها قطاع الاتصال والمعلومات وقطاعي التربية والعلوم ومعاهد اليونسكو. كما تم تعزيز التعاون فيما بين القطاعات من خلال ٢٣ مشروعاً مستعرضاً تناولت الموضوع المستعرض المتعلق بـ «إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة» الذي يُعد قطاع الاتصال والمعلومات «القطاع الرائد» له. وتشير النتائج التي تم تحقيقها في معظم المشروعات إلى إمكانية الحصول على آثار مضاعفة في جميع مجالات برنامج المنظمة بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٧٨- شاركت اليونسكو في عمليات التقييم القطري المشترك وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي نُفذت في ساموا، وذلك عن طريق برنامج لتوفير المساعدة والتدريب في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال للشباب في سورينام، بدعم من شبكة لمراكز وسائل الإعلام المتعددة والتابعة للمجتمعات المحلية. بيد أن قيام اليونسكو بدمج «عنصر الاتصال والمعلومات» في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر في سياق أطر البرمجة المشتركة في منظومة الأمم المتحدة أمر يظل يشكل تحدياً بالنسبة للمنظمة. وسيتطلب بلوغ هذا الهدف بذل المزيد من الجهود من خلال زيادة وعي صانعي القرار من جهة، بما يمكن أن يترتب على الاتصال والمعلومات من تأثير في مجال التربية وفي تحقيق أهداف التعليم للجميع والهدفين ١ و٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتشاطر المعارف وتعزيز التنوع الثقافي، ومن جهة أخرى، بالدور الحفاز الذي تؤديه وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية والجهات التي توفر الخدمات الإعلامية في مجال أساليب الإدارة والتنمية المستدامة.

الشراكات

٧٩- ما برح نطاق الأطراف الفاعلة والجهات المعنية، من المصادر الحكومية وغير الحكومية معاً، العاملة على جميع المستويات - الدولي والإقليمي والوطني والمحلي - التي تشارك في «عالم تكنولوجيات المعلومات والاتصال» يتسع بشكل منتظم. ولذلك تتمثل أولوية أساسية في تحقيق قدر أكبر من التكامل في الجهود التي تبذلها أوساط الجهات المانحة ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف في الاستجابة لمتطلبات بناء القدرات في مجال البنى الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال وتنمية الموارد البشرية من خلال تبني نهوج منسقة أو مشتركة في البرامج والمشروعات. وفي هذا السياق، بُذلت جهود كبيرة أسفرت عن مزيد من الترابط بين وكالات الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة وشراكة المعارف العالمية والمبادرات الدولية كالتحضير للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس، ٢٠٠٥). وقد ساعدت هذه الجهود أيضاً على تعزيز آليات التعاون الدولية والدولية الحكومية الخاصة بالمنظمة، والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال وبرنامج المعلومات للجميع (إيفاب).

٨٠- وظل التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والمنظمات المهنية يشكل إطاراً مهماً لعمل اليونسكو، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز حرية التعبير واستقلال وسائل الإعلام والتعددية، بما في ذلك في أوضاع النزاع وما بعد النزاع. وقد أدى تزايد عدد المنظمات العاملة في مجال تعزيز انتفاع المجتمعات المحلية عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من النماذج والتكنولوجيات إلى إقامة تحالفات جديدة مع جهات معنية هامة ومع الشركاء والمؤسسات الكبرى ومجموعات من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، بما يتماشى مع الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت الاتفاقات التي أُبرمت مع صناعة تكنولوجيا المعلومات، مثل شركتي (إنتيل) (Intel) و(ميكروسوفت) (Microsoft) جزءا من هذا النهج وساعدت على توسيع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تبادل المعارف والخبرات في السعي إلى بلوغ الأهداف المشتركة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ٥,١,١ – تعزيز التدابير الرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية، وتشجيع الدمج الاجتماعي

٨١– انتهى العمل في هذا المجال إلى تعزيز إطار دولي للتعاون من أجل إقامة مجتمعات المعرفة وتوطيد دور برنامج المعلومات للجميع (إيفاب) حول ثلاثة مجالات ذات الأولوية وهي: محو الأمية في مجال المعلومات، والحفاظ على المعلومات، وفهم الآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وعلى أثر المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، قامت اليونسكو بلا إبطاء بتنفيذ أجزاء معينة من إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين في جنيف واحتلت مكان المنظمة الرئيسية المعنية بإعداد المرحلة الثانية لمؤتمر القمة (تونس، ٢٠٠٥). ومما ساعد على زيادة وضوح نشاط المنظمة هو الاتساق الذي اتسمت به رسالة اليونسكو الرئيسية «نحو مجتمعات المعرفة» مع مبادئها الأربعة وهي – حرية التعبير، وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وتعزيز التنوع الثقافي، وتكافؤ فرص الانتفاع بالتعليم الجيد. وعلى أثر المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (تونس، ٢٠٠٥)، اضطلعت اليونسكو بصورة متزايدة بدور الشريك الرئيسي والجهة التي تتولى أعمال التيسير في إطار التنسيق الشامل لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

٨٢– وظل بناء قدرات مهنيي ومؤسسات الاتصال والمعلومات يمثل نشاطا ذا أولوية: فقد تم تركيز الاهتمام على تدريب المدربين وإقامة الربط الشبكي للمؤسسات بوصفها أداة أساسية لتعزيز تبادل المعلومات وفرص التعلّم، كما تم الترويج للبرامجيات المفتوحة المصدر، وتوفير أدوات اليونسكو لمعالجة المعلومات. وظلت مراكز الإعلام المتعددة الوسائط التابعة للمجتمعات المحلية تشكل قاعدة هامة لنطاق واسع من الأنشطة التطبيقية لتنمية المجتمعات المحلية، بما في ذلك أنشطة تتعلق بالتعليم، والصحة، والزراعة، والحياة اليومية، والحد من الفقر، واتخاذ القرارات على الصعيد المحلي. كما جرى في فترة العامين، تعزيز دور الهيئات العامة للإذاعة والتلفزيون المستقلة على مستوى التحرير بوصفها بوابة للمعلومات والمعارف، وذلك بالتعاون مع اتحادات البث الإذاعي الرئيسية.

الإنجازات

- تعزيز دور برنامج المعلومات للجميع (إيفاب) ومحور تركيزه، بالموافقة على تمويل ٢٤ مشروعاً في ثلاثة مجالات ذات أولوية؛ وتوسيع شبكة اللجان الوطنية لبرنامج المعلومات للجميع، بحيث أصبحت تضم في المجموع ٥٢ لجنة.
- تعزيز جمع وتشاطر المعلومات بشأن التحديات التي تطرحها مجتمعات المعرفة والتطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، من خلال إعادة تشكيل بنية مرصد اليونسكو لمجتمع المعلومات (ازداد عدد الزوار بنسبة أكثر من ٢٠٠٪).
- تحديد اليونسكو بوصفها إحدى الجهات الرئيسية التي تيسر التنفيذ بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين إما لوحدها أو بالتشارك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك فيما يتعلق بثمانية محاور عمل لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من بين ١١ محور عمل.
- تعزيز الخبرة الفنية والقدرات وفرص التعلّم في مجال الاتصال والمعلومات: تدريب أكثر من ١ ٢٠٠ مهني في جميع أرجاء العالم.
- تعزيز المهارات والقدرات في معالجة أمناء المكتبات للمعلومات وغيرهم من أخصائيي المعلومات، من خلال الدعم المقدم إلى الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية مثل شبكة اليونسكو للمكتبات المنتسبة، وشبكة معلومات آسيا والمحيط الهادي، وشبكة رابطة المراكز الحاسوبية لاستغلال التكافل المستدام، وبرنامج مجتمع المعلومات لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصال للتنمية في المنطقة العربية؛ وتحديث وتوزيع أدوات معالجة المعلومات (CDS/ISIS, IDAMS).
- تعزيز انتفاع المجتمعات المحلية بالمعلومات من أجل التنمية: إنشاء أكثر من ٥٠ مركزاً لوسائل الإعلام المتعددة الوسائط تابعة للمجتمع المحلي ودعمها في ١٥ بلداً؛ الشروع في تحسين مراكز وسائل الإعلام المتعددة الوسائط التابعة للمجتمعات المحلية في ٣ بلدان افريقية بوصفها مراكز اختبار لتوسيع نطاق أنشطة توفير تكنولوجيات المعلومات والاتصال للمجتمعات المهمشة؛ وإنشاء/تعزيز ٢٦ محطة إذاعة تابعة للمجتمعات المحلية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية؛ وجمع ٠٠٠ ٨٠٠ ٢ دولار من موارد خارجة عن الميزانية لهذه المشروعات.

التحديات

- ستتمثل مهمة أساسية لفترة عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ في ضمان المشاركة الفعالة لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات الذي يتم إنشاؤه لتنسيق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.
- تعزيز فرص انتفاع المجتمع المحلي بغية ضمان مشاركة أوسع نطاقاً في مجتمعات المعرفة لمختلف الفئات السكانية ولا سيما الفئات السكانية الموجودة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

البرنامج الفرعي ٥,١,٢ – تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التعليم

٨٣– كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج الفرعي هو تشجيع التعلّم القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتعليم للجميع، من خلال وسائل الإعلام وقنوات نقل المعلومات فضلا عن زيادة الوعي على المستوى الدولي بأهمية التثقيف في مجال المعلومات ووسائل

الإعلام. وقد حُددت عوامل حاسمة لتحقيق النجاح في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لبناء القدرات في مؤتمر اليونسكو/نادي روما الذي عُقد في باريس لدراسة الإمكانيات التعليمية التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال عندما تكون قنوات التعليم النظامي محدودة أو يتعذر الوصول إليها. وقد ساهمت الأنشطة في وضع استراتيجيات ونهوج جديدة للتعلّم القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولا سيما في سياق برامجيات التعليمية المجانية والمفتوحة.

الإنجازات

- تمّ تعزيز فهم الجمهور العريض لأهمية التعليم للجميع: فقد تم تدريب أكثر من ٣٠٠ صحفي من ٦٣ بلداً في افريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي والدول العربية ومشاركتهم في حملات التوعية من خلال وسائل الإعلام.
- تم تعزيز التعاون لدعم التعلّم المتاح عن بعد والقائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإقامة الشراكات مع: (١) شركتي Microsoft وIntel لتدريب المعلمين؛ (٢) شركات تكنولوجيا المعلومات، مثل Alcatel وSpace وIBM، من أجل توفير المعلومات العلمية لمؤسسات البحوث العلمية في جنوب شرق أوروبا، بدعم من وكالة الفضاء الأوروبية. وأسفر اتفاق التعاون مع شركة Microsoft عن النتائج التالية: (١) إنشاء مركز إقليمي لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصال للشباب في تونس، وقد دخل حيز التشغيل الكامل؛ (٢) إنشاء حيز للتعاون على المستوى العالمي بالاستناد إلى الانترنيت «للممارسين» – المعروفين أيضا بجماعات المعرفة التابعة لليونسكو. كما تساهم كل من شركتي Microsoft وIntel في مشروع متعدد الشركاء يرمي إلى إعداد منهج عالمي لليونسكو لتدريب المعلمين.

التحديات

- تعزيز التعاون بين القطاعات لزيادة تأثير عمل اليونسكو في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعزيز التعلّم والتعليم وأهداف التعليم للجميع.

البرنامج الفرعي ٥,١,٣ – تعزيز التعبير عن التنوع الثقافي واللغوي من خلال الاتصال والمعلومات

٨٤– استندت الأنشطة إلى المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي واشتملت على ما يلي: توعية صانعي القرارات بالحاجة إلى تشجيع تنوّع المضامين في وسائل الإعلام وشبكات المعلومات العالمية؛ وتدريب مهنيي الاتصال والمعلومات على إنتاج مضامين جيدة النوعية؛ ودعم إنتاج المضامين المحلية التجديدية ونشرها على المستوى الدولي. وما زال توحيد المعايير الحاسوبية في اللغات المحلية يمثل شرطا إنمائياً رئيسياً في تطوير المضامين المحلية على صعيد شبكات المعلومات. وقد ازداد **برنامج ذاكرة العالم** وضوحاً وتم تعزيز دوره بوصفه إطاراً مرجعياً دولياً لحفظ المعلومات.

الإنجازات

- تعزيز معارف ومهارات المهنيين في مجال الاتصال والمعلومات فيما يتعلق بإعداد مضامين محلية جيدة النوعية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
- تعزيز القدرات في مجال تحديد معايير نظام «يونيكود» والحروف لبعض اللغات المحلية.
- دعم تسويق المنتجات ذات المضامين الجيدة من خلال تيسير مشاركة منتجي المضامين من البلدان النامية في منتديات الأسواق الدولية ومهرجانات الأفلام؛ وتطوير قاعدة اليونسكو الإلكترونية لتصبح منتدى رئيسيا للاتصال الشبكي المباشر وتضم ٣٥٠ من المنتجات المحلية المختارة من ٨٠ بلداً نامياً.
- دعم صون التراث الوثائقي في المكتبات والمحفوظات في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وتدريب أكثر من ٢٠٠ خبير في مجال إدارة أعمال الصون الرقمي.
- تحسين فرص الانتفاع بالتراث السمعي البصري وتوسيع نطاق سجل ذاكرة العالم؛ وتسجيل ٢٩ مادة جديدة في السجل الدولي بحيث وصل مجموع المواد المسجلة إلى ١٢٠ مادة تمثل ٥٧ دولة عضوا، وإنشاء ١٠ لجان وطنية جديدة لبرنامج ذاكرة العالم بحيث أصبح مجموعها ٦٩ لجنة.

التحديات

- زيادة القدرات المهنية والمالية في البلدان النامية على إنتاج مضامين محلية جيدة وصون التراث الوثائقي.

البرنامج الفرعي ٥,٢,١ – تعزيز حرية التعبير واستقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها

٨٥– كان الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة (٣ أيار/مايو) ومنح جائزة اليونسكو/غيليرمو كانو

العالمية لحرية الصحافة من الأنشطة البارزة في توعية الجمهور العريض بحرية الصحافة بوصفها حقا أساسيا وفي إبراز الجهود التي تبذلها اليونسكو في هذا الصدد. وسيكتسي إعلان بلغراد وإعلان داكار بشأن مساعدة وسائل الإعلام في أوضاع النزاع وما بعد النزاع وبشأن وسائل الإعلام والحكم الرشيد، اللذان تمّ اعتمادهما في مؤتمرين دوليين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، وتم تأييدهما من قبل الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام، أهمية استراتيجية كبيرة لبذل المزيد من الجهود في هذا الميدان. وقد تم تنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي أُعدّت مع تشكيلة واسعة من المنظمات لضمان نهج جامع ومتماسك في دعم وسائل الإعلام في مناطق النزاع وما بعد النزاع، في كل من أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيريا وفلسطين ورواندا.

الإنجازات

- ازداد وعي صانعي القرارات ومهنيي وسائل الإعلام والجمهور العريض بحرية الصحافة من خلال احتفالات يوم ٣ أيار/مايو: إذ يُنظم أكثر من ١٠٠ نشاط كل عام في ما يزيد على ٨٠ بلداً، وتقترن بتغطية إعلامية واسعة النطاق.
- تعزيز ومراقبة حقوق الصحفيين وتعزيز التعاون مع المنظمات الإعلامية والإقليمية والدولية والجماعات المدافعة عن حرية الصحافة.
- زيادة الوعي بسلامة المراسلين العاملين في مناطق النزاع؛ وتنظيم تدريب للمراسلين في أكثر من ١٠ مناطق نزاع.
- إنشاء شراكة عالمية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة في عدة مناطق ما بعد النزاع لمساعدة المنظمات الإعلامية المستقلة.

التحديات

- ما فتئ ضمان حماية وسلامة الصحفيين، ولا سيما في مناطق النزاع وما بعد النزاع، يشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للجهود التي بذلتها المنظمة لتعزيز حرية الصحافة.
- تدعيم دور وسائل الإعلام في تعزيز الحوار بين الثقافات.

البرنامج الفرعي ٥,٢,٢ – دعم تنمية وسائل الاتصال

٨٦– تمت معالجة احتياجات البلدان النامية إلى تنمية وسائل الاتصال في المقام الأول من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (IPDC). وقد ساهمت الإصلاحات التي أُجريت لهذا البرنامج في تحسين نوعية المشروعات المقترحة وفعالية تنفيذها. وتم تعزيز قدرات مهنيي الاتصال على إنتاج ونشر **رسائل التنمية** بشأن قضايا محددة مثل فيروس/مرض الأيدز، والحد من الفقر، والتعليم من أجل التنمية المستدامة – بما يتماشى مع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة – من خلال تدريب ودعم الشبكات المتخصصة.

الإنجازات

- تعزيز قدرات وسائل الاتصال في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: تنفيذ ١٢٠ مشروعا إقليمياً ووطنياً لتنمية وسائل الإعلام بدعم من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، بمبلغ إجمالي قدره ٣ ملايين دولار، في ٧٠ بلداً بما في ذلك ٤٥ مشروعا في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- تعزيز الشبكة العالمية لمنتجي البرامج التلفزيونية الشباب التي تدعمها أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعم حلقات عمل تدريبية بشأن فيروس/مرض الأيدز في ٢٣ بلداً في أربع مناطق.
- إعداد توصيات بشأن سياسات الاتصال واستراتيجيات إعلام الجمهور من أجل الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والأضرار المتسببة عنها، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

التحديات

- مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لإنشاء سياسات وأحكام تشريعية تؤدي إلى إنشاء وسائل الإعلام المحلية والتابعة للمجتمعات المحلية.

الموارد

٨٧– لتنفيذ الاستراتيجيات المذكورة أعلاه فيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، استخدم القطاع الموارد التالية:

- ميزانية البرنامج العادي: ٠٠٠ ٦١٣ ٣٦ دولار؛
- بلغت الأموال التي تمت تعبئتها من خارج الميزانية نحو ٠٠٠ ٢٩٧ ٢٧ دولار (منها أموال ذاتية النفع قدرها ٠٠٠ ١١٦ ٩ دولار)؛
- الموظفون: تضمّن جدول الوظائف ٩٨ شخصا بمن فيهم ٥٣ موظفا مهنيا دوليا و١٢ موظفا مهنيا وطنيا. أما الموظفون المهنيون من القطاع (الدوليون والوطنيون) فتقع مقار عملهم في ٣١ مكتبا من مكاتب اليونسكو الميدانية.

الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا

٨٨- ساهمت النتائج التي تم تحقيقها خلال فترة العامين بصورة كبيرة في بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة للبرنامج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ومن بين الدروس المستخلصة، يمكن إبراز ما يلي: (١) الحاجة إلى اتباع نهج متعدد التخصصات لزيادة تأثير الأنشطة على المستوى القطري ولزيادة التعاون داخل القطاعات وفيما بينها في مجال تخطيط البرنامج وتنفيذه؛ (٢) الحاجة إلى ضمان رصد منتظم لتنفيذ البرنامج بغية تأمين إسهام الأنشطة إسهاما فعالا في بلوغ النتائج المتوقعة فضلا عن الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الوثيقة م/٤؛ (٣) الحاجة إلى المزيد من التركيز في البرمجة مع تخفيض عدد الأنشطة؛ (٤) الحاجة إلى زيادة قدرات أخصائيي البرنامج على صياغة المشروعات وتنفيذها ومراقبتها وإعداد التقارير بشأنها بغية تهيئة الظروف لتوليد المزيد من المشروعات الخارجة عن الميزانية بما في ذلك المشروعات الممولة من مصادر من القطاع الخاص. وسوف يسترشد بهذه الدروس في تنفيذ البرنامج في الوثيقة ٣٣م/٥.

الاتصال والمعلومات، توزيع إجمالي المصروفات

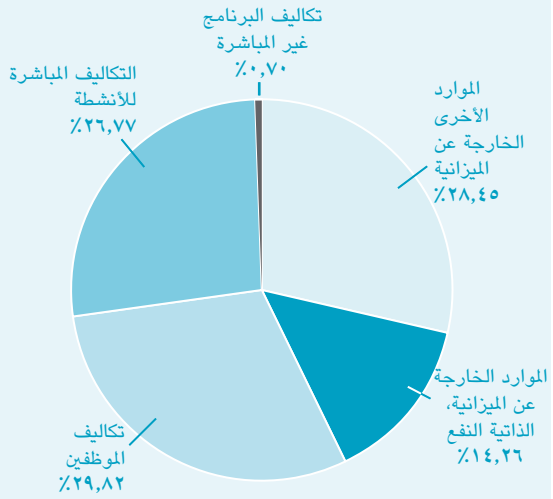

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

معهد اليونسكو للإحصاء (UIS)

٨٩- لقد أنشئ معهد اليونسكو للإحصاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ من أجل تشجيع ثقافة إرساء السياسات على أسس وقائعية على المستويين القطري والدولي وذلك من خلال جمع واستخدام بيانات راقية النوعية وجيدة التوقيت في مجالات التربية والعلم والتكنولوجيا والثقافة والاتصال. وتندرج أنشطة المعهد في مجالات العمل الأربعة الرئيسية التالية: (١) جمع الإحصاءات عبر الوطنية والمؤشرات اللازمة لرسم السياسات والوثائق المتصلة بها، وإقرار صحتها ونشرها في الوقت المناسب؛ (٢) استنباط منهجية يُستند إليها في جمع بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بين الأقطار، وتقديم هذه البيانات؛ (٣) توفير الدعم لبناء القدرات الإحصائية والتحليلية في الدول الأعضاء؛ (٤) تحليل البيانات عبر الوطنية وتفسيرها. وقد شهد معهد اليونسكو للإحصاء تغيرات ملحوظة في فترة العامين الماضية، بما في ذلك تغيّر في الرئاسة وتزايد منتظم لعدد الموظفين فيه، الأمر الذي ساهم في توطيد العمل الأساسي للمعهد وفي تيسير المبادرات الرئيسية الجديدة.

إنجازات معهد اليونسكو للإحصاء

- تميزت فترة العامين الماضية بأنها كانت فترة توطيد. وفيما يتعلق بأنشطة البرنامج، حقق المعهد مزيد من الانضباط في توفير البيانات الخاصة بالتعليم في المواعيد اللازمة والتزم بالمواعيد القصوى لتقديم هذه البيانات إلى الزبائن الرئيسيين، بضمنهم التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وتقرير الأمين العام بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.
- كما يواصل تحقيق تحسن في تخطيط البيانات. فعلى سبيل المثال، تتاح لدى المعهد الآن مؤشرات صالحة للنشر عن ٨٥٪ من البلدان بالنسبة للتعليم الابتدائي (وتشتمل على ٩٧٪ من الأطفال في العالم في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي) وعن ٨٠٪ من البلدان بالنسبة للتعليم الثانوي (وتشتمل على ٩٥٪ من الشباب في سن الالتحاق بالتعليم الثانوي). كما تم تحقيق تقدم كبير في تطوير المؤشرات المعنية مع القيام في الوقت ذاته بمراقبة التقدم المحرز في تحقيق التعليم للجميع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، نُشرت ثلاثة مؤشرات جديدة تتعلق بإكمال التعليم الابتدائي في المطبوع الطليعي للمعهد «الموجز التعليمي العالمي» الذي صدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- ويمثل الاستقصاء المتعلق بالمدارس الابتدائية مبادرة رئيسية لجمع البيانات عن كيفية قيام المدارس بأداء مهامها في ١٠ بلدان أعضاء في برنامج مؤشرات التعليم في العالم. وقد استجابت معظم البلدان للاستقصاء الرئيسي وسوف تُجمع البيانات وتُحلل في عام ٢٠٠٦.
- كما حقق المعهد خطوات هامة صوب تحسين البيانات المتعلقة بمحو الأمية من خلال تنقيح استمارات الاستقصاء التي يستعين بها ومن خلال وضع معايير خاصة بقبول البيانات. واستناداً إلى المنهجية الجديدة، أنتج معهد اليونسكو للإحصاء مجموعة من التنبؤات السريعة فيما يتعلق بمحو الأمية لاستخدامها في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٥ وسيجري تطبيق نموذج عمل أكثر دقة في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، يمضي المعهد قدما بمبادرة رئيسية ترمي إلى تطبيق منهجية جديدة لتقييم معدلات محو الأمية في البلدان النامية، وذلك من خلال برنامج تقييم ورصد أنشطة محو الأمية (LAMP). وقد أعدّت الصيغة النهائية لوثائق الاستقصاء بالتعاون الوثيق مع الشركاء الستة – السلفادور وكينيا ومنغوليا والمغرب والنيجر والسلطة الفلسطينية – وسيجري تطبيقها في منتصف عام ٢٠٠٦.
- وفيما يتعلق بتحليل البيانات، أصدر معهد اليونسكو للإحصاء تشكيلة واسعة من التقارير على مدى فترة العامين، فضلا عن مساهمات ملموسة في التقارير الخارجية، بما في ذلك التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. ومن الأنشطة البارزة في هذا المجال تقرير المعهد/اليونيسيف الجديد بشأن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، الذي يعرض منهجية مشتركة لقياس عدد الأطفال في هذه الحالة على الصعيد العالمي والإقليمي، ويجمع بين التدابير الاستقصائية والإدارية.
- وكجزء من برنامج «مؤشرات التعليم في العالم» أصدر المعهد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقريراً بعنوان «نظرة على اتجاهات التعليم – تحليل مؤشرات التعليم في العالم». ويدرس هذا التقرير نمو التعليم ما بعد الابتدائي منذ عام ١٩٩٥ والتغيرات التي طرأت على الموارد المستثمرة في مجال التعليم في ١٩ بلداً.
- وخلال فترة العامين الماضية، انتقل برنامج المعهد للعلم والتكنولوجيا إلى مرحلة التنفيذ مع استهلال حلقات عمل للتدريب واستقصاء إحصاءات العلوم والتكنولوجيا. واستناداً إلى نتائج الاستقصاء، أصدر المعهد بيانات عن ١٠٦ بلدان بشأن الموارد البشرية والمالية المتعلقة بالبحث والتطوير. ونُشرت هذه البيانات في كل من مؤشرات التنمية العالمية، والحولية الإحصائية للأمم

المتحدة وتقرير التنمية البشرية وتقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠٠٥.

- وفيما يتعلق **بالبيانات الثقافية**، نشر معهد اليونسكو للإحصاء وقطاع الثقافة تقريراً رئيسياً بعنوان «التدفقات الدولية لسلع وخدمات ثقافية مختارة ١٩٩٤-٢٠٠٣» *(International Flows of Selected Cultural Goods and Services)*، أثار قدراً كبيراً من الاهتمام، ولا سيما في الصين وبلدان أمريكا اللاتينية.
- وقد استأثرت أعمال التحضير لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بقسط كبير من الجهود المكرّسة لبيانات الاتصال. وقُدمت ثلاث وثائق رئيسية في مؤتمر القمة من بينها تقرير بعنوان: قياس التنوع اللغوي في الانترنيت. ونتيجة لهذا العمل، طلبت مبادرة «الشراكة الدولية لقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التنمية» من معهد اليونسكو للإحصاء الاضطلاع بدور قيادي في وضع مؤشرات نموذجية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم. ويقوم المعهد بنشاط بتعزيز دعوة اليونسكو إلى إيجاد طرق جديدة لرصد مجتمعات المعلومات بحيث تتجاوز المنظور التقني في دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على الانترنيت. ويواصل المعهد التأكيد على أهمية وسائل الإعلام التقليدية. فقد استهل استقصاء من خلال الصحف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ ويزمع إجراء استقصاء للبث الإذاعي في آذار/مارس ٢٠٠٦.
- وتعد **نوعية البيانات** أحد الشواغل العامة للمعهد. وعلى هذا الأساس، أنشئت وحدة جديدة معنية بالمنهجيات، في آذار/مارس ٢٠٠٥، لوضع منهجيات ومعايير نموذجية جديدة يستعان بها في استقصاءات المعهد الإدارية أو استقصاءات أخرى، وللتوصية باستخدامها. كما قام المعهد بضمان أموال من إدارة التنمية الدولية لتمويل مبادرة واسعة النطاق وجيدة النوعية تم تنفيذها في إطار شراكة مع هيئة الإحصاءات في السويد وخبراء استشاريين خارجيين.
- ومن خلال تزايد نطاق شبكة المستشارين الإقليميين والمستشارين الإحصائيين المتصلين بالمكاتب الميدانية في جميع أرجاء العالم، تم تدعيم حضور المعهد في الميدان في الجهود التي يبذلها لمساعدة الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها الإحصائية. ويجري استهلال مشروعات قطرية في أجزاء عديدة من العالم بفضل تمويل ملموس خارج عن الميزانية، ويقدمه بوجه خاص البنك الدولي والاتحاد الأوروبي واليابان. ويقوم المعهد بتنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية منتظمة لتحسين نظم جمع البيانات.
- وفيما يتعلق بالتنظيم الإداري والشؤون الإدارية، تعين على المعهد أن يعيد تنظيم بناه وعملياته من أجل التكيّف مع التوسّع الذي شهده. ويتسنى الآن لفريق أكبر يترأسه مسؤول إداري جديد تلبية متطلبات هذا التوسّع والتعامل مع نظام المالية والميزانية (فابس) المزمع توسيع نطاقه إلى الميدان، كما يتسنى له المشاركة بقدر أكبر من النشاط في عملية التخطيط والإدارة القائمة على أساس النتائج عن طريق استخدام نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر).

التحديات

- يمر معهد اليونسكو للإحصاء بمفترق طرق. إذ يتيح رصيد الموارد المخصصة له حاليا الوفاء بالتزاماته في مجال التعليم، ولكن ما زالت هناك تساؤلات حول قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بالكامل في مجالات أخرى من تفويضه: أي في مجال العلوم والثقافة والاتصال وفي مجال هام لأنشطته وهو تقديم المساعدة التقنية في الميدان. ولذلك تعتبر زيادة نطاق الدعم الأساسي المقدم له من الاعتمادات المالية لليونسكو ومن كندا بوصفها البلد المضيف ومن الشركاء المانحين الرئيسيين أمراً حيوياً إذا ما أريد للمعهد التصدي لهذه التحديات.

الموضوعان المستعرضان

الموضوع المستعرض – ١:

القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع

٩٠– **الاتجاهات والتطورات الرئيسية:** يؤثر الفقر المدقع على ١,٢ مليار نسمة في شتى أنحاء العالم. ويجري تعزيز جدول الأعمال العالمي لمكافحة الفقر عن طريق جملة أمور منها مثلاً: (١) الحملة الإنمائية للألفية التي اشتركت في إطلاقها جميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومنظماتها؛ والهدف الإنمائي الأول للألفية المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتبذل اليونسكو جهوداً كبرى في المشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض «القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع». وتسعى هذه المشروعات إلى تعزيز قدرات الفقراء ومجتمعاتهم على المستوى القطري، من خلال تحسين انتفاعهم بالمعارف والفرص بغية انتشالهم من وهدة الفقر.

٩١– **إطار البرمجة:** تتسم المشروعات بطابع مشترك بين القطاعات ومشترك بين المناطق، وقد تم تخطيطها في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤)، التي حددت الأهداف الاستراتيجية التالية التي يتعين السعي إلى تحقيقها: (١) الإسهام في توسيع نطاق الاستراتيجيات الدولية والوطنية للحد من الفقر لتشمل التربية والثقافة والعلوم والاتصال؛ (٢) دعم إقامة روابط فعالة بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وأطر العمل من أجل التنمية المستدامة، مع التركيز على مجالات اختصاص اليونسكو. والمساعدة، فضلاً عن ذلك، على تعبئة رأس المال الاجتماعي عن طريق بناء القدرات والمؤسسات، ولا سيما في إطار الملك العام بهدف تمكين الفقراء من التمتع بحقوقهم؛ (٣) الإسهام في وضع إطار وتهيئة بيئة لسياسة وطنية مؤاتية من أجل التمكين واتباع النهوج التشاركية وخلق سبل العيش.

٩٢– وقد خططت ونُفذت المشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض بهدف معالجة القضايا وفقاً للترتيب التالي: البحث – العمل – السياسة، وتتراوح تلك المشروعات بين أنشطة ملموسة تنفذ في الميدان وتخدم المستفيدين المحليين، وبحوث تجريبية تفضي إلى وضع توصيات في مجال السياسات لتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التغيير الاجتماعي. وتمّ تخطيط وتنفيذ مشروعات تجريبية صغيرة النطاق لتعميق الوعي بقضايا محددة تتصل بعمل المنظمة، ولتوفير نماذج يمكن تكرارها بالإضافة إلى مجموعة من الحلول والتوصيات البديلة. وأسهمت خبرة المنظمة في مجالات اختصاصها الخمسة في معالجة قضية الفقر بطريقة تتفق مع إطار الأمم المتحدة المنهجي المستند إلى حقوق الإنسان.

٩٣– **عمليات التقييم:** نُفذ خلال فترة العامين المعنية ١٩ مشروعاً تتعلق بالموضوع المستعرض «القضاء على الفقر، ولا سيما الفقر المدقع» تضمنت بعض المشروعات الأقاليمية – وذلك على النحو التالي: افريقيا (٨ مشروعات)؛ والدول العربية (٣ مشروعات)؛ وآسيا والمحيط الهادي (١٠ مشروعات)؛ وأوروبا (مشروع واحد)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٥ مشروعات). وأديرت ٨ مشروعات من جانب قادة الأفرقة العاملين انطلاقاً من المكاتب الميدانية، ووصلت نسبة الموارد المعتمدة للمشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض التي أنفقت بصورة لامركزية إلى ٦٩,٢٪. وقد ركّزت المشروعات على القضايا موضع الاهتمام وهي افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب. وشملت البلدان التي نُفذت فيها المشروعات: بوركينا فاسو ومالي والنيجر وبنين والصين والهند وباكستان وكمبوديا ومنغوليا وأوروغواي وبيرو. وتم التركيز على التآزر بين القطاعات والحرص على أن تصمم المشروعات وتنفذ من جانب أفرقة تضم قطاعين اثنين ومكتباً إقليمياً على الأقل.

الإنجازات

- قدمت توصيات بشأن سياسات القضاء على الفقر إلى راسمي السياسات، وقدمت المساعدة إلى المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنمائية: تحسين فرص الانتفاع بالتعليم وإعمال حقوق المراهقات في جنوب آسيا؛ وزيادة دور مؤسسات التمويل الصغير في تشجيع المشروعات الصغيرة؛ وتحسين ظروف معيشة العاملات المهاجرات في الصين.
- تعزيز القدرات الوطنية على البحوث ورسم السياسات والتحليل من خلال تقديم الدعم إلى مالي والنيجر وبوركينا فاسو وبنين والسنغال في مراجعة الوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر؛ وتقديم منح إلى ٤٣ باحثاً من آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا لإجراء بحوث عن قضايا تتصل بالفقر، والاستعانة بنتائجها في الاستراتيجيات والأطر الوطنية؛ وتنظيم حلقات تدريبية لصالح ١٥ مؤسسة من ١١ بلداً افريقياً بشأن مؤشرات الصحة الاجتماعية.
- الترويج والتوعية بشأن قضايا مثل الترابط بين الثقافة والسياحة البيئية وصون التراث الثقافي كأداة للقضاء

على الفقر: ترشيح أنشطة السياحة البيئية للحصول على «جوائز السياحة المسؤولة لعام ٢٠٠٥»؛ وضرورة تعزيز معارف السكان الأصليين في مجال حماية البيئة والقضاء على الفقر.

- تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وزيادة مشاركتها من خلال: مساندة خلق فرص عمل محلية وأنشطة تنظيم المشروعات؛ واعتماد تدابير ملموسة من جانب الحكومة المحلية في اندونيسيا ونيبال لإدراج قضية الفتيات غير الملتحقات بالمدرسة في سياسة التنمية الوطنية؛ وتحسين المهارات التدريبية في مجال الصناعات الحرفية لصالح الشباب غير الملتحقين بالمدارس في ١٢ بلداً.
- إنتاج سلسلة من المطبوعات، تتضمن بحوثاً عن السياسات ومواد تدريبية وكتباً موجهة إلى أوساط الأكاديمية.

التحديات

- يظل تخطيط المشروعات وتنفيذها في تآزر فعال بين القطاعات تحدياً مطروحاً.

٩٤- الموارد: خُصص للمشروعات العشرين في ميزانية البرنامج العادي مبلغ قدره ٥ ١٢٠ ٠٠٠ دولار. وزع على النحو التالي: التربية ٨٢٠ ٠٠٠ دولار؛ والعلوم الطبيعية ١ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار؛ والعلوم الاجتماعية والإنسانية ٢ ٠٥٠ ٠٠٠ دولار؛ والثقافة ١ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وتسنى بالإضافة إلى ذلك جمع نحو ٢,٨٤ مليون دولار من خارج الميزانية. وشارك في تنفيذ المشروعات ٥٠ موظفاً وخبيراً مقيماً في كل من المقر والميدان.

٩٥- الاستنتاجات: صُممت المشروعات ونُفذت لحشد شتى القدرات القطاعية للمنظمة وتكوين الرؤية الشاملة المشتركة بين القطاعات اللازمة للاستجابة لظاهرة الفقر متعددة الأبعاد ضمن إطار الأمم المتحدة للبرمجة المستندة إلى حقوق الإنسان. وأثبتت الخبرة المكتسبة من المشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض «القضاء على الفقر» أنها أداة مفيدة لتعزيز التآزر بين القطاعات. وحتى إن لم يكن تنفيذ هذا النهج ناجحاً تماماً فإن من مزايا هذا المسعى وضع العملية موضع التطبيق وتشجيع الأفرقة على الإضافة إلى هذا النهج. ومن المهم بناء ثقافة التآزر بين القطاعات بحيث تصبح الفكرة العامة للعمل ضمن شبكات جزء لا يتجزأ من العمل اليومي الذي سينفذ من ثم بمزيد من الفعالية. ويجرى في الوقت الراهن تقييم خارجي للموضوع المستعرض المتعلق بالفقر وستتوافر نتائجه بحلول حزيران/يوليو ٢٠٠٦.

الموضوع المستعرض - ٢:

إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة

٩٦- الاتجاهات والتطورات الرئيسية: تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصال دوراً هاماً في الجهود الإنمائية لأنها تتيح فرصاً جديدة للتقدم، وتبادل المعارف، والتعليم والتدريب، ولتشجيع الإبداع والحوار بين الثقافات. كما تساعد هذه التكنولوجيات على تقوية التلاحم الاجتماعي وتدعم القدرة على التنمية. وقد أكد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (٢٠٠٣-٢٠٠٥) مجدداً بشكل واضح على إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصال بوصفها أدوات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٧- إطار البرمجة: هدف الاستراتيجية المستعرضة هو توفير استجابة منسقة للتحديات الإنمائية، من خلال حلول ابتكارية تستند إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتتبع نهجاً مشتركاً بين التخصصات. وقد حددت الخطة المتوسطة الأجل (٣١م/٤) الأهداف الاستراتيجية الأربع التالية التي يتعين تحقيقها في هذا الصدد: (١) الاتفاق على مبادئ مشتركة لبناء مجتمعات المعرفة؛ (٢) تعزيز فرص التعلّم من خلال الانتفاع بمضامين ونظم لتوفير المعلومات تتسم بالتنوع؛ (٣) تعزيز القدرات في مجالات البحث العلمي وتشاطر المعلومات والمبادلات الثقافية؛ (٤) تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل التمكين، وإدارة شؤون الحكم، والمشاركة الاجتماعية.

٩٨- ونُفذ ٢٣ مشروعاً تتعلق بالموضوع المستعرض الخاص بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، استجاب كل مشروع منها لهدف أو أكثر من هذه الأهداف الاستراتيجية. ووصلت نسبة الموارد المعتمدة للمشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض التي أنفقت بصورة لامركزية إلى ٤٢,٣٪. وكانت مشاركة المكاتب الميدانية جوهرية لضمان الإشراك الكامل للشركاء المحليين وكفالة «تملك» الأنشطة، بالإضافة إلى تأمين تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية. ونُفذت خمسة مشروعات بشكل كامل أو جزئي في افريقيا. وروعيت بوجه خاص احتياجات أقل البلدان نمواً. وكان الشباب فئة مستهدفة رئيسية، وخاصة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في أغراض التنمية المستدامة، وبالتربية في مجال الوقاية من فيروس ومرض الأيدز. وأدرج المنظور الجنساني في مشروعات كثيرة استهدفت على وجه الخصوص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتشجيع محو الأمية والإدماج الاجتماعي للمجتمعات المعزولة.

٩٩- **تقييم المشروعات:** استهدف عدد من المشروعات وضع مبادئ، وخطوط توجيهية للسياسات، وأدوات في مجالات رئيسية لبناء مجتمعات المعرفة ولزيادة فرص التعلّم من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال لتوسيع نطاق الانتفاع بالمعرفة. واستهدفت مشروعات أخرى تعزيز قدرات البحث العلمي، وتبادل المعلومات والمبادلات الثقافية، والبرهنة على الإمكانات التي تنطوي عليها تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دعم التنمية والحكم الرشيد والقضاء على الفقر والوقاية من فيروس ومرض الأيدز .

الإنجازات

- وضع خطوط توجيهية للسياسات ذات الصلة وإعداد منهجيات بشأن قضايا شتى تتصل بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك منهجيات للمكتبات الرقمية وصون التراث العالمي وتعزيزه.
- تعزيز تبادل المعلومات وقاعدة المواد المعرفية، ونتائج البحوث، وأفضل الممارسات المتصلة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم ومحو الأمية وعمليات التعلّم، إلى جانب البرهنة على تأثير نظم التعليم البديلة المستندة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- وزيادة الوعي بالبرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر؛ ووضع معايير مشتركة للتعلّم المفتوح والتعلّم عن بعد باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وكذلك للبرامجيات المجانية والمفتوحة المصدر المتعلقة بالتعليم.
- إنشاء بوابة انترنيت للمعارف المشتركة بين التخصصات خاصة باليونسكو تضم عدة بوابات فرعية تعنى بموضوعات محددة – التعليم، والمحيطات، والفنون الرقمية – مما أسهم في إبراز صورة المنظمة بقدر أكبر.
- إعداد مناهج دراسية جامعية في افريقيا لشهادات الدراسات العليا في مجالي الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافية.
- زيادة مشاركة المواطنين في الحياة المدنية وفي اتخاذ القرارات، وإتاحة فرص جديدة للحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي؛ ونشر أفضل الممارسات في مجال الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصال في سياسات البلديات واستخدامها كأدوات تدريبية لتحسين الإدارة المحلية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
- إنشاء منتدى نقاش عالمي على شبكة الانترنيت (www.sivglobal.org) تشارك فيه جميع الدول النامية الجزرية الصغيرة يربط ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في جزر صغيرة؛ وزيادة مشاركة الشباب في مناقشة قضايا التنمية في هذه الدول.
- إنشاء شبكات للمراكز المجتمعية للوسائط المتعددة في أمريكا الوسطى من أجل تنشيط التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
- تدريب ممثلي عشرة مجتمعات للسكان الأصليين على إنتاج المضامين السمعية البصرية واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ وإنتاج ١٣ فيلماً وثائقياً وفيلم روائي واحد، وفيلم فيديو قصير وقرصي فيديو رقميين تشتمل كلها على مضامين سمعية بصرية للسكان الأصليين.

التحديات

- تحسين التفاعل بين المقر والمكاتب الميدانية لضمان تنفيذ المشروعات بمزيد من الفعالية، وتقوية الشراكات مع الهيئات المهنية وجماعات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى (منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية)، التي تتسم بأهمية حاسمة لنجاح المشروعات.

١٠٠- **الموارد:** خُصص في ميزانية البرنامج العادي ٥ ٣١٤ ٩٣٢ دولاراً للمشروعات الثلاثة والعشرين التي نُفذت في إطار البرامج الرئيسية المختلفة على النحو التالي: البرنامج الرئيسي الأول ١ ١٤٠ ٠٠٠ دولار؛ والبرنامج الرئيسي الثاني ٦٦٠ ٠٠٠ دولار؛ والبرنامج الرئيسي الثالث ٥٥٠ ٠٠٠ دولار؛ والبرنامج الرئيسي الرابع ٥٢٥ ٠٠٠ دولار؛ والبرنامج الرئيسي الخامس ٢ ٠٣٩ ٩٣٢ دولاراً وشارك في تخطيط هذه المشروعات وتنفيذها موظفون في كل من المقر و٢٦ مكتباً ميدانياً.

١٠١- **الاستنتاجات والدروس التي يمكن الاستفادة منها:** بوجه عام، أثبتت المشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض أنها آلية مفيدة لتعزيز التعاون بين القطاعات في تخطيط البرنامج وتنفيذه. غير أن تأثير الأنشطة كان محدوداً في بعض الأحيان بسبب عوامل مثل حجم المشروعات؛ وندرة الأموال؛ وثقل العمليات الإدارية؛ والمشكلات المصادفة في تخطيط الأنشطة وتنسيقها؛ وتحديد الشركاء المحليين. وكان من الدروس المستفادة: (١) ضرورة التحديد الواضح لأهداف كل من وحدات المقر والمكاتب الميدانية وتوقعاتها وأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بتخطيط المشروعات وتنفيذها؛ (٢) تحسن تنفيذ الأنشطة بقدر كبير عند توافر تعاون وثيق مع الوكالات الأخرى والجماعات المهنية والشركاء المحليين. ويجرى في الوقت الحاضر تقييم خارجي للمشروعات المتعلقة بالموضوع المستعرض الخاص بالتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وستتوافر نتائجه بحلول حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

باء – برنامج المساهمة

١٠٢- يعتمد تنفيذ برنامج المساهمة على زيادة الشفافية والتعاون الفعّال بين القطاعات في تقييم الطلبات الواردة إلى الأمانة. ويتسم عمل لجنة التقييم المشتركة بين القطاعات، التي تتولى تقييم طلبات التمويل، بأهمية حاسمة في هذا الصدد.

إنجازات برنامج المساهمة والمساعدة في حالات الطوارئ

- نفذت اليونسكو برنامج المساهمة مع التركيز على الشفافية والتعاون الفعّال بين القطاعات ضماناً لإبراز صورتها في الدول الأعضاء. وفي فترة العامين هذه تلقى برنامج المساهمة ١ ٧٨٥ طلباً تمت الموافقة على ١ ٢٤٤ طلباً منها بلغت قيمتها الإجمالية ٢١ ٤٢٠ ٧٧٠ دولاراً، بالإضافة إلى ٦٧ طلباً للمساعدة في حالات الطوارئ بلغت قيمتها الإجمالية ١ ٦٥٥ ٠٠٨ دولارات، وما زال برنامج المساهمة يتمتع بجاذبيته وشعبيته على الرغم من مرور ٥٠ عاماً على إنشائه.
- وحدث تحسن في صياغة الطلبات، وخاصة من جانب اللجان الوطنية التي تلقت التدريب الكافي. وصدر في عام ٢٠٠٤ كُتيب عن برنامج المساهمة ووزع على نطاق واسع. وأسهم هذا الكتيب في تحسين تنفيذ مشروعات برنامج المساهمة من جانب الشركاء والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الدولية.
- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تقرر إعادة تخصيص نحو ٢,٢٨ مليون دولار (٨٦٦ ٢٨٥ ٢ دولاراً) تمثل اعتمادات برنامج المساهمة المتبقية التي لم تخصص للدول الأعضاء التي لم تقدم في الوقت المحدد التقارير المالية وتقارير الأنشطة المتعلقة بأنشطة سابقة لبرنامج المساهمة.

التحديات

- ما زالت طلبات الحصول على منح من برنامج المساهمة تتجاوز ما يتوافر له من أموال. كما يتعين تقييم التأثير الحقيقي للبرنامج بصورة أفضل، خاصة وأن اليونسكو أصبحت تطبق الآن النهج المستند إلى النتائج. وقد استُهل تقييم لبرنامج المساهمة في عام ٢٠٠٥ وينتظر أن يتوافر التقرير ذو الصلة عما قريب.

جيم – مرافق خدمة البرنامج

تنسيق الأنشطة لصالح افريقيا (إدارة افريقيا)

١٠٣- صُممت خطة عمل إدارة افريقيا بحيث تسمح بتحسين تنسيق ومتابعة الأنشطة التي تنفذها المنظمة لصالح افريقيا تعزيزاً لتنفيذ برنامج المنظمة في المنطقة. وهدف إدارة افريقيا هو إعطاء دفعة لتوثيق التعاون بين المنظمة والدول الافريقية الأعضاء فيها، عن طريق مراعاة أولويات نيباد المندرجة في مجالات اختصاصات اليونسكو على النحو الواجب في البرامج التي تنفذها المنظمة. وتتمثل إحدى السمات الجديدة لدورة إدارة البرنامج المنقحة في السلطة الممنوحة الآن في هذا الصدد إلى إدارة افريقيا كي تستعرض خطط عمل قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية قبل تنفيذها. وأدى هذا إلى تحقيق تكامل أفضل بين الأنشطة التي تنفذها اليونسكو لصالح افريقيا. واستخدمت الإدارة، لدى تنسيق البرامج التي تخدم افريقيا، نهج «الدوائر المتحدة المركز» الذي يستند إلى الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية كركائز لتحقيق التكامل. وتواصلت أيضاً العلاقات الثنائية القوية مع البلدان الافريقية وتضمن ذلك تقديم دعم أقوى تأثيراً إلى البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع.

إنجازات برنامج «تنسيق الأنشطة لصالح افريقيا» (إدارة افريقيا)

- تم تعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء الافريقية وخاصة بمناسبة الزيارات الرسمية لرؤساء دولها أو حكوماتها للمقر، أو زيارات المدير العام إلى المنطقة (٢٠ زيارة) من خلال جملة سبل منها التوقيع على مذكرات تفاهم وخطط عمل لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية.
- وتم تحديث اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي في أعقاب زيارة رسمية لمقر اليونسكو قام بها وفد رفيع المستوى من لجنة الاتحاد الافريقي برئاسة رئيس اللجنة.
- ونُفذت بصورة ناجحة التوصيات التي قدمتها إلى المدير العام لجنة اليونسكو الاستشارية لنيباد (وتم الاعتراف بذلك في دورتين للجنة).
- إدراج التعليم والثقافة كموضوعين ذوي أولوية في جدول أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي (الخرطوم، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ويُعزى الفضل في ذلك جزئيا إلى جهود اليونسكو من أجل الترويج للأهداف الإنمائية للألفية، والتعليم للجميع، والتنوع الثقافي، وكذلك إلى الدعم المقدم إلى مؤتمرين وزاريين تحضيريين بشأن التعليم والثقافة.
- إنشاء منتدى المنظمات الافريقية الإقليمية ودون الإقليمية المساندة للتعاون بين اليونسكو ونيباد.
- والتوقيع على مذكرة تفاهم بين اليونسكو والسوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي (كوميسا).
- إشراك اللجان الوطنية والوفود الدائمة ومجموعات الدول الأعضاء المنشأة في المقر إشراكا أوثق من خلال الاجتماعات الإعلامية.
- زيادة الدعم المقدم إلى البلدان التي تمر بأوضاع ما بعد النزاع أو التي تضررت بعواقب النزاعات دون الإقليمية، وذلك نتيجة تحسن تنسيق الأنشطة، وعلى وجه التحديد توثيق التعاون مع أنغولا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية عملاً بالقرارات التي اعتمدها المؤتمر العام والمجلس التنفيذي في دوراتهما السابقة (انظر الوثيقة ٣٣م/إعلام ٤).
- تقديم خدمات تعليمية تلبية لاحتياجات أساسية فورية وعاجلة إلى البلدان التي تمر بأوضاع النزاع أو ما بعد النزاع (القرن الافريقي، منطقة البحيرات الكبرى، ووسط افريقيا) من خلال برنامج التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء.
- إجراء تحليلات وإعداد مذكرات إعلامية عن البرامج ذات الأولوية التي تنفذها اليونسكو في افريقيا (وذلك مثلا في مجالات فيروس ومرض الأيدز، والتعليم الأساسي للجميع، ومحو الأمية، وثقافة السلام) وإصدار طرائق تنفيذ البرامج (مراكز الامتياز، والكراسي الجامعية لليونسكو وما إلى ذلك).
- إنشاء قاعدة بيانات عن الأنشطة المنفذة في افريقيا واستكمال الملامح القطرية.
- وزاد وضوح الأنشطة التي تنفذها المنظمة في افريقيا، وخاصة من خلال إصدار النشرة نصف السنوية «استمع إلى افريقيا» وإصدار المطبوع المعنون «نتائج أنشطة اليونسكو في افريقيا، ٢٠٠٤-٢٠٠٥».
- وعُقدت اتفاقات شراكة مع (أ) شركة «لاريدوت» لتدشين حملة لنشر المعلومات وجمع الأموال لصالح تعليم الفتيات الافريقيات، (ب) و«شركة كروازيوروب» (وهي شركة سياحية) لدعم المشروعات الرامية إلى تعزيز قيمة التراث الثقافي الافريقي، بالتعاون الوثيق، في كلتا الحالتين، مع اللجنة الوطنية الفرنسية لليونسكو.

التحديات

- تحسن نسبة التصديق على وثائق اليونسكو التقنينية من جانب البلدان الافريقية.
- وإشاعة ثقافة التآزر بين القطاعات في صفوف الموظفين المعنيين بتنفيذ البرنامج. وضرورة بناء شراكات مدروسة بعناية مع القطاع الخاص، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالح تجارية لدى تعبئة موارد من خارج الميزانية.

برنامج المنح الدراسية

١٠٤- يشتد الطلب على المنح الدراسية لليونسكو، وقد خدم برنامج المنح الدراسية الدول الأعضاء بتمكينه المنظمة من إدارة المنح الدراسية للمنظمة وتنظيم شؤونها. وتتمثل أهداف هذا البرنامج في تكثيف تبادل المعلومات، وتقاسم المعارف والخبرات بين المنتفعين، والارتقاء بمهارات الباحثين الشباب، وتحسين القدرات في عدد من المجالات والبرامج ذات الأولوية. وتواصل تطوير التناسق بين سياسات ومعايير إدارة المنح الدراسية مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

إنجازات برنامج المنح الدراسية

- قدمت ٣٨٦ منحة دراسية (مقابل ٤٣٢ في ٣١م/٥) في المجالات البرنامجية ذات الأولوية. ووصلت قيمة المنح الدراسية إلى ٥٤٢ ٣٣٦ ٦ دولاراً (في مقابل ٥٢٩ ٠٢٩ ٦ دولاراً في ٣١م/٥) منها ١٦٣ ١٤٧ ١ دولاراً (مقابل ٨٨٣ ٢٠٤ ١ دولاراً في ٣١م/٥) من الميزانية العادية، و٨٧٩ ٠٣٨ ١ دولاراً (مقابل ٦٣٦ ٠٢٠ ١ دولاراً في ٣١م/٥) من مساهمات نقدية خارجة عن الميزانية، و٥٠٠ ١٥٠ ٤ دولار (مقابل ٠١٠ ٨٠٤ ٣ دولارات في ٣١م/٥) من مساهمات عينية على هيئة منح دراسية. وفيما يتعلق بتوزيع المنح بين الجنسين حصلت النساء على ٥٥٪ من المنح (مقابل ٥٩٪ في ٣١م/٥).

التحديات

- يمكن تحسين وضوح برنامج المنح الدراسية للعيان. وظل الطلب يتجاوز حجم الأموال المخصصة.

إعلام الجمهور

١٠٥- **الخدمات:** مكتب إعلام الجمهور هو المسؤول عن تزويد عامة الجمهور بمعلومات عن اليونسكو، وهو يقوم بذلك من خلال صلات مباشرة كثيرة مع عالم وسائل الإعلام.

إنجازات مكتب إعلام الجمهور

- تميز نصف السنة الأخير من فترة العامين (أي الفترة الممتدة من حزيران/يونيو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) بتحقيق تقدم ملموس في مجال المعلومات المتاحة على الانترنيت: وتمثل ذلك في إطلاق موقع المنظمة الجديد على الشبكة، والتوسع في استخدام لغات متعددة، حيث يتوافر جزء من المعلومات الآن باللغات الرسمية الست، وتيسير الوصول إلى المعلومات من خلال مدخلات جغرافية.
- وتلقى مقدمو المضامين في المقر والمكاتب الميدانية تدريباً في المرافق المختلفة.
- وتتحول البوابة الإلكترونية تدريجياً لتصبح النقطة الرئيسية التي تصل من خلالها أقسام مختلفة من الجمهور العريض (مثل وسائل المعلومات، والمدارس، والإدارات، وغيرها) إلى المعلومات المتعلقة باليونسكو، ويصل عدد استشارات البوابة إلى نحو ٦٠ ٠٠٠ استشارة يومياً وبذلك يصبح هذا الموقع هو أكثر المواقع استقبالاً للزوار بين المواقع الخاصة بوكالات الأمم المتحدة. ويُتيح الموقع الوصول بصورة مباشرة إلى شتى المنتجات الإعلامية (المطبوعات، والبيانات الصحافية، والإعلانات عن الأحداث، والمواد السمعية البصرية، وبنوك الصور، وما إلى ذلك).
- وتشكل المطبوعات وسيلة تقليدية هامة لنقل المعلومات. وقد تحقق تقدم في الترويج للمطبوعات ونشرها عن طريق عقد اتفاقات مع شركات توزيع. وسعت الأمانة إلى إعادة صياغة سياسة المطبوعات، آخذة في الحسبان الإمكانيات التي يتيحها النشر الإلكتروني. وأسهم نقل حقوق المؤلف إلى المحررين اللذين يوافقون على ترجمة مطبوعات اليونسكو ونشرها في زيادة عدد اللغات التي تتوافر بها هذه المطبوعات.

التحديات

- تفرض البنية الأساسية في مجال الاتصال في بعض مناطق العالم مواصلة توفير المعلومات في صورة ورقية وإلكترونية على حد سواء.

السياسة العامة والإدارة

ألف – الهيئتان الرئاسيتان

أمانة المؤتمر العام

١٠٦– كانت أمانة المؤتمر العام مسؤولة عن إعداد وعقد ومتابعة الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام (باريس، ٣–٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥). وكانت الخدمة الرئيسية التي قدمتها الأمانة هي تنظيم الدورة، وفقاً للميثاق التأسيسي والنظام الداخلي للمؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك وفرت أمانة المؤتمر العام خدمات الأمانة لفريق العمل الخاص المعني بالعلاقات بين الهيئات الثلاث لليونسكو (الذي أنشئ بموجب أحكام القرار ٣٣م/٨١) وساندت رئيس المؤتمر العام في دوره كرئيس لفريق العمل كما ساندته في أنشطته العادية.

إنجازات أمانة المؤتمر العام

- أرسلت جميع الوثائق المرتهنة بمواعيد نظامية في الوقت المحدد.
- وأتيحت كل الوثائق على الانترنيت مباشرة بعد ترجمتها إلى لغات عمل المؤتمر الست.
- وحدثت زيادة كبير في عدد المشاركين في المؤتمر العام فقد حضر الدورة ١٣٧ ٣ مندوباً من ١٨٥ دولة عضواً وأربع أعضاء منتسبين، بالإضافة إلى ٤٦٦ مراقباً. وتلقى المؤتمر زيارات رسمية من سبعة رؤساء دول، وثلاثة نواب رؤساء، ورئيس حكومة واحد، وسبعة من نواب رؤساء الحكومات، كما حضره ٢١٨ وزيراً أو مسؤولاً وزارياً.
- وطرأ تحسن كبير أثناء الدورة الثالثة والثلاثين في تقديم المعلومات للمندوبين وفي توفير فرص لاطلاعهم على يومية المؤتمر العام على الانترنيت، (وكذلك على مضامين اليومية وطريقة عرضها).

التحديات

- تتمثل التحديات الرئيسية التي ما زالت تواجه أمانة المؤتمر العام في دوراته المقبلة في تأخر تسلم الوثائق التي يتعين معالجتها، والإدارة العامة للوقت، والتنسيق بين الهيئات الفرعية للمؤتمر (في ظل التقلص المتزايد لفترات انعقاد الدورات).

أمانة المجلس التنفيذي

١٠٧– ساندت أمانة المجلس التنفيذي اجتماعات المجلس التنفيذي وفرق العمل. كما نظمت، استناداً إلى القرار ١٥٥م ت/٥,٤ (الفقرة ١٢ من الملحق)، مناقشات عن موضوعات محددة من أجل زيادة التفاعل بين الأمانة والمجلس التنفيذي، وقامت بدور جهة الاتصال بين رئيس المجلس التنفيذي وأمانة اليونسكو.

إنجازات أمانة المجلس التنفيذي

- قُدمت عدة توصيات إلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين، استناداً إلى مداولات المجلس التنفيذي وأساليب العمل المعتمدة، وخاصة في إطار فريق العمل الخاص المعني بالعلاقات بين الهيئات الثلاث باليونسكو الذي أنشأه المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين.
- واحتُرمت المواعيد النظامية لإرسال الوثائق إلى أعضاء المجلس التنفيذي فيما يخص كلاً من الدورة الحادية والسبعين بعد المائة والدورة الثانية والسبعين بعد المائة للمجلس. وتحقق هذا أساساً من خلال تحسين التخطيط من جانب الأمانة. وينبغي أن تواصل الأمانة هذا النهج مستقبلاً.
- وتحسن الاتصال مع أعضاء المجلس التنفيذي والوفود الدائمة من خلال رسائل البريد الإلكتروني وإصدار وثائق جديدة، وعقد اجتماعات إعلامية تشاركية. وستُنفذ في عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ عدة مشروعات لتحسين عمل المجلس التنفيذي.

التحديات

- ينبغي ملاحظة أن جداول أعمال دورات المجلس التنفيذي أثناء فترة العامين هذه كانت حافلة بالبنود بوجه خاص (٦٦ بنداً خلال الدورة الحادية والسبعين بعد المائة، و٦٣ بنداً خلال الدورة الثانية والسبعين بعد المائة) في حين ظل عدد أيام انعقاد الدورات على حاله دون تغير. وترك هذا تأثيراً واضحاً على ما يتوافر لأمانة المجلس التنفيذي من اعتمادات مرصودة للوثائق والموظفين المؤقتين.

باء – الإدارة

مكتب المدير العام

١٠٨– واصل مكتب المدير العام، أثناء فترة العامين موضع النظر، تنفيذ وظائفه ومهامه الرئيسية، وخاصة تنسيق إعداد وتنفيذ سياسات المنظمة، وتوثيق العلاقات مع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، وزيادة إبراز صورة المنظمة، ولا سيما في المجالات البرنامجية ذات الأولوية. وقد نفذت هذه المهام بالتعاون الوثيق مع قطاعات البرنامج والمرافق المركزية، والهيئات اللامركزية للمنظمة.

إنجازات مكتب المدير العام

- أدى عقد اجتماعات منتظمة لهيئة مساعدي المدير العام وللمكتب التنفيذي للمدير العام وزيادة التآزر بينهما إلى تبسيط طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات وزيادة الشعور بالمسؤولية الجماعية.
- وقام المكتب بتوجيه قطاعات البرنامج والمرافق المركزية بشأن كيفية معالجة القضايا الرئيسية التي تستدعي الاهتمام على سبيل الأولوية.
- ونظم المكتب وتابع بطريقة فعالة الاجتماعات الثنائية للمدير العام وزياراته الرسمية من خلال إشراك الهيئات اللامركزية بدرجة مباشرة أكبر في تنفيذ التزامات المدير العام.
- وحسّن المكتب ترويج رسائل المدير العام ومواقفه بشأن القضايا الرئيسية ذات الأهمية العالمية والسياسية، وخاصة في أهم المجالات البرنامجية.

مرفق الإشراف الداخلي

١٠٩– يوفر مرفق الإشراف الداخلي آلية إشراف موحدة تغطي عمليات المراجعة الداخلية للحسابات، والتقييم، والتحقيق، وصور الدعم الإداري الأخرى اللازمة لتقييم وتحسين فعالية وكفاءة عمليات اليونسكو المتصلة بإدارة المخاطر والمراقبة والتوجيه. والمرفق مكلف بتوفير تأكيدات موضوعية بأن البرامج والخطط تنفذ بطريقة فعّالة، وأن معلومات الإدارة الاستراتيجية موثوق بها وتقدم في الوقت المناسب، وبأن تحسينات متواصلة تدخل على الأساليب والإجراءات من أجل الارتقاء بجودة عمليات اليونسكو. ويتمتع المرفق باستقلالية وظيفية وتنظيمية عن الآليات الرئيسية للمراقبة والمساءلة ويقدم تقاريره إلى المدير العام مباشرة.

إنجازات مرفق الإشراف الداخلي

- وضعت نماذج للمخاطر، واستخدمت هذه النماذج لتحديد الأولويات المتصلة بمراجعة حسابات المكاتب الميدانية. واستهل المرفق تقييماً للمخاطر على نطاق المنظمة ركّز فيه على استجابة اليونسكو لحالات الطوارئ. وسيُغطي المرفق مجالات أخرى في عام ٢٠٠٦. وشارك المرفق في لجان توجيهية إدارية شتى من أجل لفت النظر إلى المخاطر ورصدها. وأصدر المرفق تقارير تقييمية ومحاسبية رفعها إلى المدير العام لاطلاعه على المخاطر التي وقف عليها.
- واستعانت الإدارة بنتائج أنشطة المرفق من أجل تحسين تنفيذ البرنامج والعمليات التنفيذية لليونسكو، وكان من ذلك مثلاً: أن الاستعراض الذي أجراه المرفق لنظام سيستر قد استعين به في إعادة صياغة هذا النظام؛ وقيام المدير العام بالإنهاء التدريجي لمشروع رصد التحصيل الدراسي، الجاري تنفيذه (تقييم مشروع رصد التحصيل الدراسي)؛ والتزام اليونسكو بالحصول على تأكيدات بجودة المطبوعات المنشورة (تقييم جودة المواد) وتحسين عمليات المراقبة المالية في الميدان (مراجعة حسابات المكاتب الميدانية)؛ وإنشاء المدير العام لفريق عمل يعنى بدراسة أنشطة اليونسكو في حالات الطوارئ وأوضاع ما بعد النزاع (تقييم برنامج التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء)؛ وتدشين المدير العام لمبادرة التربية في مجال الوقاية من فيروس ومرض الأيدز بوصفها إحدى المبادرات الأساسية الثلاث المنفذة في إطار الوثيقة ٣٣م/٥ (تقييم الأنشطة المتعلقة بفيروس ومرض الأيدز).
- إعداد ونشر أدوات للتقييم الذاتي بشأن القضايا الإدارية.
- وتم الانتهاء من إعداد الوثيقة ٣٣م/٣، تقرير المدير العام عن تنفيذ البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ ووضعها على شبكة الانترنيت لنشرها على نطاق واسع.
- وتولى موظفون من المقر (٢٥٠ موظفاً) والمكاتب الميدانية (١٥٠ موظفاً) تدريب عدد من مراجعي الحسابات والمقيمين (بما في ذلك على عمليات التقييم الذاتي). وشارك خمسة متدربين من الجنوب الافريقي في برنامج المنح الدراسية

للمرفق لمدة ستة أشهر للحصول على تدريب عملي في عمليات التقييم/مراجعة الحسابات. واضطلع المرفق بدور فعال في استقبال متدربين افريقيين ممن يدرسون في فرنسا.

- وترجمت عمليات التقييم، التي تمّ تحديدها لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ضمن خطة عمل أنشطة التقييم المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (الملحق ٢ للوثيقة ١٦٥م ت/١٩)، إلى خطط وعمليات تقييم تفصيلية نُفذت تبعاً لذلك.
- وأجريت عمليات تقييم بشأن ٢٩ برنامجاً، و١٧ مكتباً ميدانياً، وجرت مراجعة حسابات ٣٦ مكتباً ميدانياً، وأجريت ١٠ عمليات لمراجعة الحسابات في المقر، وقدمت التقارير عن المخاطر التي تمّ الوقوف عليها إلى المدير العام. وتمت مراجعة حسابات جميع المكاتب الميدانية لمرة واحدة على الأقل منذ إنشاء المرفق في عام ٢٠٠١. وتمّ التحقيق في المخالفات المشتبه فيها. وأتاحت ٣٢ عملية مراجعة حسابات تحديد مبالغ يتعين ردّها بلغت جملتها ٨٤٨ ٠٠٠ دولار تمّ تسديد ٩٦ ٠٠٠ دولار منها إلى اليونسكو قبل نهاية عام ٢٠٠٥.
- وأجري تقييم داخلي لجودة وظيفة مراجعة الحسابات في نهاية عام ٢٠٠٥.
- وأنشئت آلية لرصد تنفيذ التوصيات التي أسفرت عنها عمليات التقييم ومراجعة الحسابات. وتمّ اختيار برامجيات متخصصة وجرى تطبيقها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأجريت عمليات رصد منتظمة لتنفيذ جميع توصيات مراجعة الحسابات التي صدرت بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٥. وغطى هذا الرصد ٤ ٥٠٠ توصية أسفرت عنها ما يزيد على ٩٠ عملية مراجعة حسابات. كما استخدمت النتائج كإسهام رئيسي استندت إليه الإدارة في اعتماد المكاتب لتلقي نظام فابس.
- وصاغ المرفق إطاراً جديداً للمسألة (جدول السلطة/المساءلة على نطاق المنظمة)، وأعد وثيقة نظرية عن اتفاقات/تقييم الأداء.

التحديات

- تباطؤ العمل في تنفيذ توصيات عمليات التقييم ومراجعة الحسابات من جانب بعض المكاتب وبعض وحدات المقر.
- نشر أهم الدروس المستفادة من التقييم، والعمل مع أفرقة الإدارة للمساعدة على توجيه التدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة المسائل الرئيسية التي تمّ الوقوف عليها.
- الترويج لأهمية عمليات التقييم من أجل إدماج التقييم في ممارسات الإدارة الجيدة.
- المضي في تطوير مفاهيم المساءلة عن النتائج المدرجة في الوثيقتين م ت/٤ و م/٣ بحيث توضع النتائج المتوقعة ومؤشرات الإدارة/الأداء في خطط العمل وتستخدم كأساس يستند إليه في الرصد وإعداد التقارير.
- ضرورة أن تتبنى الإدارة مبدأ إدارة المخاطر.
- تقليص دورة مراجعة حسابات المكاتب الميدانية من ٤ سنوات إلى ٣ سنوات.
- استكمال إعداد نموذج إدارة المخاطر في مجال مراجعة الحسابات بالمقر ليتم تطبيقه في الوثيقة ٣٣م/٥.
- وتظل هناك تحديات أخرى كثيرة مطروحة على الإدارة المنوط بها أن تتابع المسائل الكثيرة التي وقفت عليها أنشطة المرفق. وترد التفصيلات ذات الصلة في التقرير السنوي لمرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠٠٥ (الوثيقة ١٧٤م ت/٢٩).

الشؤون القانونية

١١٠- يقدم مكتب الشؤون القانونية خدمات إلى: (١) المؤتمر العام، (٢) المجلس التنفيذي، (٣) رئيسي المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، (٤) شتى الاجتماعات التي تعقدها اليونسكو، (٥) لجان المؤتمر العام والمجلس التنفيذي. وتشمل المشورة القانونية المقدمة صياغة القرارات، وإعداد الوثائق القانونية في صيغتها النهائية. كما يُعنى المكتب على وجه الخصوص بالمسائل القانونية المتعلقة بتطبيق وتفسير الميثاق التأسيسي، والنصوص النظامية والقانونية للمنظمة وتعديلاتها، والوضع القانوني للمنظمة وامتيازاتها وحصانتها، وعقد وتطبيق الاتفاقات مع الدول الأعضاء أو المنظمات الأخرى؛ والعقود المتصلة بتنفيذ برنامج اليونسكو بوجه عام.

إنجازات مكتب الشؤون القانونية

- اضطلاع مكتب الشؤون القانونية بدور فعّال في إعداد اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، والاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة، والإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيات وحقوق الإنسان.
- وقدم مكتب الشؤون القانونية توجيهاً بشأن إجراءات إعداد الإعلانات والوثائق التقنينية الأخرى التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين. وأنشئ موقع مخصص للنصوص التقنينية في بوابة اليونسكو على الانترنيت مما يسّر سبل الاطلاع على الإعلانات وغيرها من الوثائق التقنينية.
- كما قدم المكتب كثيراً من الفتاوى القانونية إلى المؤتمر العام (ولا سيما إلى فريق العمل الخاص المعني بالعلاقات بين الهيئات الثلاث لليونسكو) وإلى المجلس التنفيذي.

- وتم إدماج قواعد بيانات المكتب مما حسّن أدواته الخاصة بالتصنيف والبحث الداخلي. وأتاح هذا التحسين فحص/تدقيق نحو ٦٠٠ مشروع عقد أو اتفاق أبرمته المنظمة خلال فترة العامين المعنية.
- كما واصل مكتب الشؤون القانونية الدفاع عن مصالح المنظمة، مثل حمايتها إزاء أي استخدام غير مرخص به لاسمها وشعارها. وقدمت مساعدة قانونية إلى القطاعات والمرافق المركزية، وخاصة إلى قطاع الإدارة ومكتب التنسيق الميداني ومكتب إدارة الموارد البشرية، من أجل صياغة/تحديث مرجع اليونسكو، واتفاقات المقر، والتعميمات الإدارية.

التحديات

- يتعين على مكتب الشؤون القانونية أن يحافظ على جودة أنشطته العالية بموارد بشرية غير كافية، في الوقت الذي يواجه فيه أعداداً متنامية من الطلبات على خدماته.

جيم – تحقيق اللامركزية

إدارة وتنسيق الوحدات الميدانية (مكتب التنسيق الميداني)

١١١- مكتب التنسيق الميداني مسؤول عن إدارة تنفيذ استراتيجية تحقيق اللامركزية وضمان فعالية وكفاءة أداء الشبكة اللامركزية. ويُعنى مكتب التنسيق الميداني بما جملته ٢٧ مكتباً جامعاً، و٢٢ مكتباً وطنياً، ومكتبا اتصال (في جنيف ونيويورك)، ومركز واحد (هو مركز اليونسكو الأوروبي للتعليم العالي)، و ١٢ مكتباً إقليمياً. وتوجد مقار ١٠ مكاتب إقليمية من المكاتب الإقليمية الإثني عشر في مقار مكاتب جامعة، ويوجد مقر مكتب إقليمي في مقر مكتب وطني، ويوجد مكتب إقليمي آخر في مقر خاص به (البندقية)، مما يصل بعدد وحدات الشبكة الميدانية اللامركزية إلى ٥٣ وحدة. وكانت الأهداف المتوخاة في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ هي: (١) إسداء المشورة إلى المدير العام والى الإدارة العليا بشأن تنفيذ وتحسين استراتيجية المنظمة لتحقيق اللامركزية؛ (٢) المشاركة في تعيين مديري/رؤساء المكاتب الميدانية وموظفيها الإداريين، وتوفير الدعم والتدريب اللازمين للارتقاء بقدراتهم الإدارية؛ (٣) توفير الاتصال مع المكاتب الميدانية بصفة يومية وتيسير تنفيذ البرامج اللامركزية؛ (٤) القيام بدور جهة التنسيق داخل اليونسكو فيما يتعلق بالأمن الميداني المسؤول عن التنفيذ العام لسياسة أمن الموظفين الميدانيين؛ والقيام بدور جهة الاتصال داخل اليونسكو فيما يتعلق بالاستجابة العاجلة لأوضاع ما بعد النزاع وما بعد الكوارث.

إنجازات مكتب التنسيق الميداني

- تم تقديم تقرير عن تنفيذ استراتيجية تحقيق اللامركزية إلى المجلس التنفيذي (الوثيقة ١٧١م ت/٦)، وإلى المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين (الوثيقة ٣٣م/٢٥). وقد ركّز التقرير على الدروس المستفادة بعد ست سنوات من بدء تنفيذ الاستراتيجية، وبيّن التدابير المتخذة لمعالجة أوجه النقص، وإمكانيات تطوير استراتيجية تحقيق اللامركزية في المستقبل من حيث الميزانية والموارد البشرية. وأعد التقرير بالاستناد إلى أعمال فريق العمل الخاص المعني باللامركزية وإلى عمليات التقييم التي قام بها مرفق الإشراف الداخلي.
- وتعاون مكتب التنسيق الميداني مع مكتب إدارة الموارد البشرية في تنظيم تشكيلة من الأنشطة التدريبية والتوجيهية، منها أنشطة لتعزيز روح الفريق، وذلك في أكثر من خمسة عشر مكتباً، ولا سيما لدى تعيين رؤساء جدد للمكاتب.
- وتمّ بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية استحداث واختبار وحدة تدريبية مرنة لتزويد العاملين في المكاتب الميدانية بصورة عامة عن اليونسكو ككل. وستعمم هذه الوحدة التدريبية المرنة بصورة تدريجية خلال عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- وقدم مكتب التنسيق الميداني أيضاً دعماً مباشراً إلى بعض المكاتب الميدانية لمساعدتها في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مراجعة مرفق الإشراف الداخلي وفي تحديد الإجراءات الإدارية والمالية الملائمة.
- وقام المكتب، بالتنسيق مع مكتب التخطيط الاستراتيجي والقطاعات، بتيسير مشاركة المكاتب الميدانية في البرمجة القطرية المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة.
- واضطلع المكتب بدور هام في إنشاء مكتبين مؤقتين تنفيذيين في ليبيريا وسيراليون، وفي الإعداد لإنشاء مكتب مؤقت لليونسكو في السودان.
- وفي أواخر فترة العامين نسّق المكتب الاستجابة التنفيذية لليونسكو لاحتياجات الإنعاش وإعادة البناء الناجمة عن كارثة التسونامي في المحيط الهندي (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)، ووفر دعم مماثل لتنسيق استجابة المنظمة للزلزال الذي وقع في جنوب آسيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).
- وبفضل أموال إضافية رخص بها المجلس التنفيذي في دورتيه التاسعة والستين بعد المائة والسبعين بعد المائة

(القراران ١٦٩م ت/٦,٥ و ١٧٠م ت/٧,٨)، استجيب لمقتضيات الأمن والسلامة في المكاتب الميدانية وفقاً للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا وللمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا المتعلقة بالإقامة.

التحديات

- يتمثل أحد التحديات في كيفية ضمان فعالية تواجد اليونسكو وأنشطتها في جميع البلدان التي تشملها المكاتب الجامعة، بغية المشاركة بصورة كاملة في البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة والقيام بدور رائد في النهوج القطاعية التي تستحدثها البلدان في مجالات اختصاص اليونسكو. ويجري اعتماد وسائل بديلة لضمان تواجد اليونسكو وسوف تزداد الاستعانة بهذه الوسائل في المستقبل بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.
- وما زالت البنى الأساسية التقنية في بعض البلدان التي تستضيف مكاتب جامعة، لا تسمح دائماً باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني بصورة ملائمة لتنفيذ البرامج والأنشطة الإدارية. وينظر قسم نظم المعلومات والاتصالات حالياً في عدة حلول من شأنها أن تخفف من حدة هذه المشكلة.

المكاتب الميدانية

١١٢- تمثل المكاتب الميدانية وسائل تنفيذ البرنامج على الصعيدين القطري والإقليمي. وكما ذُكر في القسم المتعلق بإدارة وتنسيق الوحدات الميدانية، هناك ٥٣ مكتباً ميدانياً، منها مكاتب إقليمية ومكاتب جامعة ومكاتب قطرية ومركز واحد.

إنجازات المكاتب الميدانية

- تندرج إسهامات المكاتب الميدانية ضمن ثلاثة مجالات مختلفة: (١) تحاليل شاملة عن البلدان المنتمية إلى مختلف المجموعات؛ و(٢) عروض لحالات نموذجية؛ و(٣) تقارير تُقدم إلى القطاعات. وقد جُمّعت عمليات التقييم الشاملة للبلدان المنتمية إلى مختلف المجموعات في الوثيقة ١٧٤م ت/٤ ضميمة. وتعرض الحالات النموذجية، التي استخدمتها المكاتب الميدانية لتسليط الضوء على الحالات الناجحة، في الوثيقة ١٧٤م ت/٤ بالطريقة ذاتها التي اتبعت في إعداد الوثيقة ٣٣م/٣، وهي أيضاً معروضة على موقع الويب الخاص بالوثيقة ١٧٤م ت/٤ – ٣٤م/٣. وشمل هذا العرض التفاصيل التالية:
  - عنوان التدبير/النشاط /التدخل؛
  - تبرير اختيار التدبير/النشاط/التدخل؛
  - الخلفية والوصف؛
  - النتائج المتوقعة؛
  - مؤشرات الأداء؛
  - النتائج المحرزة؛
  - إبراز الأسباب التي دعت إلى تحقيق أو عدم تحقيق النتائج المتوقعة؛
  - ملاحظات بشأن قابلية تكرار المنجزات في حالات أخرى.
- وقدمت المكاتب الميدانية أيضاً تقارير عن تنفيذ مختلف البرامج وعن إنجازاتها، مباشرة إلى القطاعات المعنية. ثم استخدمت القطاعات هذه المعلومات من أجل استكمال البطاقات الخاصة بمحاور العمل، وعمليات التقييم الشاملة التي يقوم بها مساعد المدير العام المسؤول عن قطاع البرنامج المعني.

مساندة تنفيذ البرنامج والإدارة

ألف – التخطيط الاستراتيجي ومراقبة البرنامج/مكتب التخطيط الاستراتيجي

١١٣- واصل مكتب التخطيط الاستراتيجي عملية إصلاح برمجة المنظمة من خلال جملة أمور، منها ما يلي: تمّ تصميم مشروع الوثيقة ٣٣م/٥ لتحقيق المزيد من التركيز على البرمجة المستندة إلى النتائج، من خلال تحديد دقيق للأولويات الرئيسية الخمس للبرنامج، وزيادة تركيز الموارد المخصصة له، وتوسيع نطاق العمل المشترك بين القطاعات، وتعزيز النهوج القائمة على الشراكة، ومراعاة احتياجات افريقيا وأقل البلدان نمواً والنساء والشباب في جميع الأنشطة. وجرى تعزيز النهج المستند إلى النتائج من خلال تضمين جميع البرامج الرئيسية وكل محور عمل، مجموعة من النتائج المتوقعة مع مؤشرات للأداء ومؤشرات مرجعية، ينبغي أيضاً أن تطبق على خطط العمل. ومن أجل الترويج لنهج الإدارة المستندة إلى النتائج، قام فريق من المدربين المؤهلين بتنظيم حلقات عمل تدريبية في المقر وفي المكاتب الميدانية. ولدى إعداد الوثيقة ٣٣م/٥، حرص مكتب التخطيط الاستراتيجي على تطبيق الدورة الجديدة لإدارة البرنامج، بما في ذلك المشاورات الإقليمية والمشاورات الخاصة بالمكاتب الجامعة، والأطر الاستراتيجية القطاعية، وجداول تخصيص الموارد، ولجان استعراض البرنامج مع مشاركة وحدات المقر والمكاتب الميدانية. وتابع مكتب التخطيط استراتيجية تنفيذ خطط العمل لفترة العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، عن طريق نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (نظام سيستر). واستمر المكتب أيضاً في استحداث السياسات التوجيهية ومتابعة تنفيذ البرنامج والدورات التدريبية الرامية إلى تعميم مراعاة قضايا النساء والشباب، كما عزز المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وأنشطة ثقافة السلام. وكثف المكتب إسهام اليونسكو في منظومة الأمم المتحدة وفي البرامج المشتركة بين الوكالات عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الأمر الذي أتاح بدوره مراعاة أهداف وأولويات اليونسكو في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتعزيز الدمج التدريجي لتوجهات اليونسكو في عمليات البرمجة على المستوى القطري. واعتمد المكتب في ذلك على توفير أنشطة تدريبية جديدة ترمي إلى تعزيز قدرات الموظفين لتحقيق هذه الغايات، ولا سيما في الميدان. كما نسق المكتب أنشطة المنظمة المتعلقة بالحوار بين الثقافات والحضارات، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الثلاثية الأبعاد التي تركّز على الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى اتجاهات موضوعية مختارة ومشاركة طائفة واسعة من الأطراف المعنية.

إنجازات مكتب التخطيط الاستراتيجي

- تشمل إنجازات مكتب التخطيط الاستراتيجي تحضير/إنجاز ما يلي: (١) عناصر البرنامج للوثيقة ٣٣م/٥؛ و(٢) التقارير النظامية الأربعة (الوثائق التي يتضمنها الجزء الأول من الوثيقة م ت/٤) التي قدمها المدير العام عن تنفيذ الوثيقة ٣٢م/٥، مع إسهامات من قطاعات البرنامج والمكاتب والوحدات الميدانية؛ و(٣) تقارير الرصد والدراسات التحليلية المقدمة إلى المدير العام وهيئة مساعدي المدير العام لإبراز الاتجاهات الرئيسية في تنفيذ البرنامج وتحديد المواطن التي تحتاج إلى تحسين؛ و(٤) برنامج تدريبي وتوجيهي شامل بشأن صياغة النتائج ومؤشرات الأداء في إطار النظام الشامل للبرمجة والإدارة بالاستناد إلى النتائج، من خلال تنظيم دورات تدريبية في المقر وفي الوحدات الميدانية (ثلاثين حلقة عمل شارك فيها ٦٤١ موظفاً)، ودورات تدريبية لتعزيز القدرات الخاصة بعمليات البرمجة على المستوى القطري التي تقوم بها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، (شارك فيها ٢١٠ موظفين في ثلاثة مواقع)، ودورات تدريبية في مجال تعميم مراعاة قضايا الجنسين، ضمت ٣٣٥ مشاركاً في إطار ثلاثة حلقات عمل وكانت المشاركة فيها إلزامية بالنسبة لجميع الموظفين بناء على طلب من المدير العام.
- وواصل مكتب التخطيط الاستراتيجي إدارة وتطوير نظام سيستر وساهم في الأنشطة التحضيرية لإعادة صياغة النظام. ووفّر التدريب على نظامي فابس وسيستر إلى الموظفين في المقر والمكاتب الميدانية.
- وتمّ تنظيم أكبر منتدى للشباب يعقد قبل الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام، مع التركيز على الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب.
- وبالنظر إلى دور اليونسكو كوكالة رائدة في الأمم المتحدة، أعد المكتب تقرير استعراض منتصف المدة، المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن الأنشطة المنفذة خلال العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠).
- وتمّ استحداث سياسات توجيهية جديدة لمعاهد اليونسكو ومراكزها من الفئتين ١ و٢ وسياسات توجيهية لجوائز اليونسكو، أقرتها الهيئتان الرئاسيتان؛ وجرى توسيع المجالات الموضوعية والنهج الإقليمي للأنشطة المتعلقة بالحوار. وفي هذا الصدد، تمّ تعزيز الشراكة في إطار موندیالوغو من خلال تنظيم مسابقة مدرسية ناجحة ومنح جائزة العلوم الهندسية الرامية إلى تشجيع المبادلات بين الثقافات بصور ملموسة.
- وتمّ تحسين مشاركة المنظمة في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، من خلال الإسهام في إعداد وثائق استراتيجية رئيسية، منها مثلاً: الاستعراض الاستراتيجي، واستراتيجية التعليم للجميع للفترة

٢٠٠٥–٢٠١٥، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

التحديات

- تتمثل التحديات فيما يلي: ضمان الالتزام بنهج الإدارة المستندة إلى النتائج؛ وتيسير التطبيق السلس للصيغة الجديدة لنظام سيستر وتمكين أغلبية أخصائيي البرنامج من استخدام النظام على نحو سليم من أجل تعزيز أنشطة الرصد وتقديم التقارير؛ وتعزيز وضع اليونسكو لكي تسهم بصورة فعالة في عمليات البرمجة القطرية وإعداد وثائق اليونسكو للبرمجة القطرية.

باء – إعداد الميزانية ومراقبتها/مكتب الميزانية

١١٤– يقدم مكتب الميزانية تقاريره إلى المدير العام. وتشمل مهامه إسداء المشورة والمساعدة إلى المدير العام وإلى القطاعات والمكاتب والوحدات الميدانية في كل القضايا التي تنطوي على آثار مالية، وبوجه خاص ما يلي: (١) القيام، بالتنسيق مع مكتب التخطيط الاستراتيجي، بإعداد برنامج وميزانية المنظمة لكل فترة عامين (م/٥)؛ و(٢) رصد وتحليل التنفيذ المالي لأنشطة البرنامج المموّلة من البرنامج العادي ومن مصادر خارجة عن الميزانية؛ و(٣) تصميم وتحسين ونشر أدوات أسهل استخداماً لإعداد التقارير من أجل تيسير عملية اتخاذ القرارات؛ و(٤) مراقبة الإدارة المالية لتكاليف الموظفين، وتقديم تقارير دورية إلى الهيئتين الرئاسيتين بشأن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج.

إنجازات مكتب الميزانية

- تمكّن المكتب من إنجاز جميع الأهداف الرئيسية المبينة أعلاه، من خلال القيام بما يلي: (١) إعداد وثيقة البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ (الوثيقة ٣٣م/٥)، التي درسها واعتمدها المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين؛ و(٢) إعداد تقارير لرصد التنفيذ وتقييم توصياته بصورة دورية إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى هيئة مساعدي المدير العام؛ و(٣) العمل، في ظل زيادة إمكانيات استخدام المكاتب الميدانية لنظام فابس، على تقديم جداول شهرية مختصرة عن تنفيذ الميزانية إلى قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية بغية إبراز الاتجاهات في الالتزامات المالية والمصروفات؛ و(٤) تقديم تقارير دورية إلى كل دورة من دورات المجلس التنفيذي.

التحديات

- إن الاعتماد المتزايد على الموارد الخارجة عن الميزانية سيتطلب مواصلة الجهود لضمان استرجاع تكاليف الدعم المرتبطة بتنفيذ المشروعات على النحو الملائم من الأطراف المانحة، وتسجيل البيانات عن موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية، بصورة مجدية وموجزة، لتكون أداة إدارية مفيدة.

جيم – العلاقات الخارجية والتعاون/قطاع العلاقات الخارجية والتعاون

١١٥– كثف قطاع العلاقات الخارجية والتعاون جهوده من أجل تحقيق ما يلي: (١) تعزيز علاقات المنظمة مع دولها الأعضاء والأعضاء المنتسبين وبعثات المراقبين الدائمين لدى اليونسكو؛ و(٢) تحسين التنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكافة البرامج والصناديق والهيئات التابعة لها، ومع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية؛ و(٣) توثيق التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية.

الإنجازات

العلاقات مع الدول الأعضاء

- تمّ تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء، بما في ذلك على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.
- وتمّ توثيق العلاقات مع الوفود الدائمة ومجموعات الدول الأعضاء المنشأة في إطار اليونسكو عن طريق تنظيم اجتماعات إعلامية موضوعية أو قطاعية منتظمة.
- واستمر تعزيز الطابع العالمي للعضوية في اليونسكو مع انضمام بروني دار السلام التي أصبحت الدولة العضو الحادية والتسعين بعد المائة في اليونسكو (١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥)؛ ومُنحت سنغافورة تسهيلات للتمتع بصفة مراقب وثمة مناقشات جارية مع هذا البلد بشأن عضويته؛ وجرت اتصالات مع ليشتنشتاين لاستكشاف إمكانيات مشاركته في اليونسكو.

اللجان الوطنية لليونسكو

- تم ترشيد بنية ومضمون الاجتماعات النظامية وتشجيع مشاركة اللجان الوطنية في الأنشطة البرنامجية الرئيسية (مثل التعليم للجميع، عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، استراتيجية الفلسفة، مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي)، مما أدى إلى إسهام اللجان الوطنية في تخطيط البرنامج وتنفيذه، بقدر أكبر من الدراية والروح الاستباقية.
- وتمّ تعزيز القدرات التنفيذية للجان الوطنية لمزيد من الفعالية والكفاءة في تنفيذ الأنشطة الترويجية، من خلال ما يلي: (١) توجه أقوى نحو بناء القدرات على المستوى دون الإقليمي وعلى مستوى المكاتب الجامعة؛ (٢) الانتفاع بتشكيلة أوسع من الأدوات والخدمات التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على نحو يتفق مع استراتيجية اليونسكو الشاملة في مجال الاتصال.
- وتمّ تعزيز التعاون والربط الشبكي وتبادل المعلومات، داخل المنطقة الواحدة وفيما بين المناطق، بين اللجان الوطنية والشبكات الميدانية والمسؤولين عن وضع السياسات على المستوى الوطني، وذلك من خلال تحسين قدرات اللجان الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الشراكات

- تمّ تدعيم وتوسيع الشراكات مع الممثلين المنتخبين (البرلمانيين، ورابطات رؤساء البلديات، والمدن، والسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المدني المنتخبين) من أجل زيادة إسهامها في تحقيق أولويات برنامج اليونسكو، ولا سيما من خلال التصديق على الاتفاقيات الدولية وعقد مؤتمرات مشتركة بين البرلمانات حول موضوعات اليونسكو ذات الأولوية (التعليم للجميع، والاتفاقيات الدولية في مجال الثقافة، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية)، والتوقيع على اتفاق تعاون مع منظمات «المدن والإدارات المحلية المتحدة» (وهي أكبر منظمة للمدن في العالم)، وإنشاء شبكة لجهات الاتصال البرلمانية لليونسكو في البرلمانات الوطنية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.
- وتم تعزيز الصلات مع المجتمع المدني وتسليط الضوء على برامج اليونسكو في الدول الأعضاء عن طريق تقديم الدعم إلى حركة أندية اليونسكو.
- واستؤنفت لفترة انتقالية مدتها سنتين علاقات الشراكة الرسمية مع الاتحاد العالمي لأندية اليونسكو ورابطاتها، الذي تم إحياؤه بمساعدة اليونسكو.
- وأنشئ الاتحاد العربي لأندية اليونسكو بغية تطوير وتشجيع حركة أندية اليونسكو في المنطقة.

المنظمات الدولية غير الحكومية

- تم تحسين طرائق التعاون مع المنظمات غير الحكومية عن طريق ما يلي: (١) تعيين جهات اتصال في قطاعات البرنامج؛ و(٢) تعزيز قدرات لجنة الاتصال بين المنظمات غير الحكومية واليونسكو؛ و(٣) تطوير التعاون المستمر بين المنظمات الوطنية غير الحكومية واللجان الوطنية لليونسكو.
- واستمر التعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي ترتبط بعلاقات رسمية مع اليونسكو، بالإضافة إلى قبول عدد من المنظمات الجديدة في فئة العلاقات التنفيذية.
- وأنشأت اليونسكو داراً للمنظمات غير الحكومية في مقرها من أجل استضافة بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية التي تعمل في مجالات اختصاص المنظمة (بدعم من لجنة المقر).

منظومة الأمم المتحدة

- جرى توثيق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة (ومع مختلف البرامج والصناديق واللجان والهيئات التابعة لها) ومع الوكالات المتخصصة الأخرى من أجل زيادة الاتساق والتآزر والتكامل فيما بين البرامج، ولا سيما من خلال تقديم التقارير بصفة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بوجه خاص، والمشاركة بصورة نشطة في الاجتماعات التنسيقية (كاجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق).

المنظمات الدولية الحكومية

- استمرت علاقات العمل الوثيقة مع المنظمات الدولية الحكومية الأقاليمية، ومع مجموعات الدول الأعضاء المنشأة في اليونسكو (ومن ذلك مثلاً الكومنولث، ووكالة الفرنكوفونية، ومجموعة السبعة والسبعين، ومجموعة البلدان غير المنحازة، والبلدان الناطقة باللغة الروسية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا) من خلال المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات التي تنظمها هيئاتها الرئاسية، وتنظيم اجتماعات أو أنشطة مشتركة في مجالات تحظى باهتمام مشترك (بالتعاون مع قطاعات البرنامج).

التعاون مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية

- يستمر تطوير العلاقات مع مصادر التمويل الخارجة عن الميزانية بصورة مرضية، مما أفضى إلى تعزيز تأثير أنشطة اليونسكو وبرامجها وتوسيع مداها. ويمكن تلخيص الاتجاهات التي تجلت في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على النحو التالي: (١) ظلت المساهمات الواردة من مصادر التمويل التقليدية مستقرة في معظم الحالات؛ و(٢) حققت الجهود المبذولة لزيادة تنويع مصادر التمويل نجاحاً نسبياً، ولا سيما فيما يخص مصادر التمويل الحكومية «غير التقليدية» والقطاع الخاص؛ و(٣) طرأت تطورات إيجابية في العلاقات مع اللجنة الأوروبية ومع بعض صناديق الأمم المتحدة الائتمانية المتعددة المانحين.
- إن حجم المساهمات الخارجة عن الميزانية التي تلقتها اليونسكو خلال الفترة موضع التقرير (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) وتفاصيلها ستكون متاحة للاطلاع عليها بعد إقفال الحسابات في نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦.

التحديات

- تطوير ثقافة عمل أكثر اعتماداً على تكنولوجيات المعلومات من أجل تحسين انتفاع اللجان الوطنية بالمعلومات التي توفرها لها اليونسكو.
- تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من أجل تلبية طلبات اللجان الوطنية المتزايدة في مجال تعزيز القدرات.
- تعبئة المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي من أجل زيادة إشراك الأوساط العلمية والفكرية في أنشطة المنظمة على المستوى الوطني.
- تحسين التنسيق بين الأطراف الفاعلة داخل المنظمة، بما في ذلك بين مكتبي الاتصال، من أجل تفادي التداخل والازدواجية في العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة.
- وثمة حاجة لاستراتيجية شاملة في مجال الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد تم إنجاز قدر كبير من العمل في هذا الصدد في عام ٢٠٠٥، الأمر الذي يمهد أيضاً الطريق لإجراء مراجعة دقيقة للسياسات والعمليات الرئيسية الخاصة بأنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية.

دال - إدارة الموارد البشرية/ مكتب إدارة الموارد البشرية

١١٦- وفر مكتب إدارة الموارد البشرية خدمات تتفق مع ازدياد الطابع المهني لمهام إدارة الموارد البشرية، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة والوظائف الاستشارية ورفع مستوى أداء المنظمة بشكل عام. وانصبت جهود المكتب بوجه خاص على ما يلي: (١) وضع إطار شامل للسياسات في مجال الموارد البشرية؛ و(٢) النهوض بمستوى أداء المنظمة، بما في ذلك تحسين الاتصال الداخلي في شؤون الموارد البشرية، وترشيد وتبسيط عمليات إدارة الموارد البشرية؛ و(٣) معالجة القضايا المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للموظفين.

إنجازات مكتب إدارة الموارد البشرية

- أنهى المكتب إعداد إطار سياسة الموارد البشرية، الذي يضم ١٠ سياسات جديدة منها مثلاً سياسة تقييم الأداء، وسياسة التعلّم والتطوير، وسياسة الحشد، وشرع في تنفيذ هذا الإطار. ووضع المكتب استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل للتوظيف في اليونسكو (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وحظيت هذه الاستراتيجية بتأييد كل من المجلس التنفيذي (الدورة الحادية والسبعين بعد المائة) والمؤتمر العام (الدورة الثالثة والثلاثين).
- وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ظل مستوى أنشطة الحشد مرتفعاً للغاية، مع ٢١٠ تعيينات في الوظائف المهنية وما فوقها. وتحسّن التوزيع الجغرافي للموظفين خلال هذه الفترة، مع ١٦٢ دولة عضواً (٨٥٪) ممثلة الآن في اليونسكو.
- وقام المكتب أيضاً في نفس الفترة بتنفيذ برنامج تدريبي طموح لمنفعة كافة موظفي المنظمة. ومن إجمالي الميزانية البالغة ٦ ملايين من الدولارات الأمريكية، تم تخصيص ٤ ملايين منها لأنشطة تدريب الموظفين من

أجل تحسين المهارات المهنية والتنظيمية والإدارية في المقر والميدان. وخُصّص ٢ مليون دولار للقطاعات والمكاتب والوحدات الميدانية من أجل تغطية احتياجاتها التدريبية المحددة.

- كما استكملت دراسة شاملة لصندوق التأمين الصحي ولطريقة معالجة طلبات استرداد التكاليف الطبية، واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تتولى شركة تأمين خارجية معالجة جميع الطلبات المقدمة إلى الصندوق على نحو يكفل زيادة الفعالية.
- واستكملت دراسة الجدوى استعداداً لإنشاء نظام المعلومات عن الموارد البشرية في اليونسكو، وتم اختيار المورد الملائم.

التحديات

- يظل التحدي المطروح أمام المكتب، والذي سبق تحديده في الوثيقة ٣٣م/٣، هو ضمان التنفيذ الفعّال لمختلف السياسات الجديدة أو المستوفاة في مجال إدارة الموارد البشرية.

هاء – إدارة مباني المقر وصيانتها وتجديدها

التنسيق والدعم على المستوى الإداري (ADM)

١١٧– يتولى قطاع الإدارة (ADM) بشكل عام المسؤولية عن ضمان تلقي عمليات اليونسكو للدعم الإداري واللوجستي اللازم في مجالات مثل المالية، ونظم المعلومات، والخدمات العامة، واللوجستيات.

إنجازات قطاع الإدارة

- إصدار أول مجموعة من «الجداول للسلطة والمساءلة» فيما يتعلق بالعمليات الإدارية الرئيسية على نطاق المنظمة.
- استعراض السياسات والإجراءات والعمليات الإدارية واستيفاؤها وتنسيقها وضمان تكيفها مع «جداول السلطة والمساءلة» والتزامها بجميع القرارات المعنية للهيئتين الرئاسيتين لليونسكو.
- الشروع في تطبيق مبادرة «تعزيز التوجه نحو الزبائن» (SCORE) بهدف استهلال نهج موجه نحو الزبائن في تنفيذ خدمات الدعم الإداري وضمان اتساقها مع أفضل الممارسات المتبعة في الوكالات.

التحديات

- يظل الحفاظ على استمرار الإنجازات المذكورة أعلاه وبالتالي توسيع نطاقها تحدياً بالنسبة للمنظمة.

المحاسبة والمراقبة المالية (ADM/DCO)

١١٨– إن قسم المراقب المالي (ADM/DCO) مسؤول عن ضمان إقامة نظم ملائمة ومتكاملة للإدارة المالية ولإعداد التقارير فيما يتعلق بجميع الموارد المالية التي تديرها المنظمة.

إنجازات قسم المراقب المالي

- تعزيز إعداد التقارير المالية: (١) عن مجموعات فصلية من الحسابات؛ (٢) عن إقفال الحسابات المالية المؤقتة لعام ٢٠٠٤ ضمن الآجال النظامية؛ (٣) التقارير الفصلية بشأن مخاطر الاستثمار والأداء الاستثماري؛ و(٤) إخضاع ميزانية الأسفار لعملية رقابة فصلية وتقديم تقارير عن الاستثناءات.
- إضفاء المزيد من الأمان والفعالية على الإدارة المالية: (١) إجراء جميع عمليات الدفع في المقر بالوسائل الإلكترونية. (٢) استخدام أدوات جديدة لإدارة الحسابات المصرفية.
- تعزيز الرقابة الداخلية فيما يتعلق بما يلي: (١) شمولية ودقة البيانات الواردة في السجلات المالية في المقر، بحيث لم تتجاوز نسبة الخطأ ٠,١٪؛ (٢) إعادة النظر في عمليات الرقابة الخاصة بالمكاتب الميدانية.
- إعداد سجلات مالية حديثة، وقيام ٩٨٪ من المكاتب الميدانية، و ٦٦٪ من المعاهد، و ٨٥٪ من البرامج، بحجز اعتماداتها المالية مباشرة عن طريق نظام المالية والميزانية (فابس – FABS).
- استيفاء السياسات والإجراءات المتعلقة بالأسفار وبيانها في جدول شامل لتفويض السلطة والمساءلة.

التحديات

- إدخال تحسينات في إعداد التقارير بشأن الموارد المالية الخارجة عن الميزانية.

نظم المعلومات والاتصالات (ADM/DIT)

١١٩- إن قسم نظم المعلومات والاتصالات (ADM/DIT) مسؤول عن تقديم مجموعة واسعة من الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى المنظمة في المقر والميدان معاً.

إنجازات قسم نظم المعلومات والاتصالات

- تطبيق نظام مالي مبسط باستخدام البرامجيات والمنتجات النظمية (SAP – ساب) في ٣٠ مكتباً ميدانياً تمثل أكثر من ٩٠٪ من الاعتمادات المخصصة للمكاتب الميدانية ومعالجتها مباشرة بنظام فابس (باستثناء مكتب البرازيل)، بما في ذلك تدريب زهاء ٧٠ موظفاً.
- تدريب التقنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات في المقر والوحدات الميدانية (١١ مكتباً ميدانياً ومعهد واحد) على استخدام نظام المالية والميزانية (فابس) وغير ذلك من الشؤون المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك موقع اليونسكو على شبكة الويب وبرامجيات CDS/ISIS وIDAMS.
- إجراء تحويل آلي للبيانات المتعلقة بمعاملات حجز الاعتمادات لمكتب اليونسكو في البرازيل، وإرساء الأسس من خلال ذلك لتنسيق وإدماج المعاملات المالية المقبلة لمكتب اليونسكو في البرازيل.
- استيفاء برامجيات ساب لتصبح SAP R/3 4.7.
- تبسيط عمليات الربط بين نظام ساب وبين المنتفعين النهائيين (وذلك مثلا لإعداد طلبات الشراء أو تسجيل المواد الجديدة التي يتم شراؤها).
- تحسين حفظ وتصنيف وثائق ومطبوعات اليونسكو والانتفاع بها بعدة لغات، وذلك من خلال ما يلي: (أ) استخدام برامجيات جديدة للانترنيت (HERMES) تتيح للوحدات الميدانية نقل الوثائق الإلكترونية مباشرة إلى قاعدة بيانات اليونسكو للوثائق والمطبوعات بنصوصها الكاملة؛ (ب) معالجة وثائق ومطبوعات اليونسكو الرئيسية حتى عام ١٩٤٦ بإجراء تحويل رقمي لها وفهرستها وتصنيفها.
- استهلال مشروع تاريخ اليونسكو من خلال عقد الندوة الدولية بعنوان «٦٠ عاماً من تاريخ اليونسكو» (باريس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

التحديات

- وجود حاجة مستمرة إلى استعراض الإجراءات الأمنية والتشغيلية، وإلى استيفائها عند الضرورة.

المشتريات (ADM/PRO)

١٢٠- إن قسم المشتريات (ADM/PRO) مسؤول عن توفير المعدات واللوازم وعن إدارة قوائم الجدد للمنظمة. ويتولى أيضاً مهمة دعم أنشطة الشراء والتعاقد اللامركزية.

إنجازات قسم المشتريات

- استيفاء السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشتريات وبيانها في جدول شامل لتفويض السلطة والمساءلة.
- تدريب وتوجيه موظفي المكاتب الميدانية لدعم عملية اللامركزية.
- مواصلة اختيار أثاث ولوازم المكاتب والمعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات حسب نموذج موحد معين مما أسفر عن وفورات ملموسة.
- تعزيز الرقابة على قوائم الجرد الخاصة بالممتلكات المعمرة للمنظمة (بما في ذلك المصنفات الفنية) من خلال وحدة مرنة أعدت حديثاً في إطار فابس لإدارة الأصول.

التحديات

- بناء قدرات الشراء لدى الوحدات اللامركزية والحفاظ على هذه القدرات. إبرام عقود إمداد طويلة الأجل وتطبيق نظام قائم على بطاقات شراء، بوصفهما عنصرين أساسيين نحو تنسيق عمليات شراء المعدات واللوازم (ولا سيما السلع الزهيدة التكاليف والسلع النموذجية). وتوسيع استخدام أداة مراقبة المخزون وقوائم الجرد بمساعدة الحاسوب ليشمل المكاتب الميدانية والمعاهد.

المؤتمرات واللغات والوثائق (CLD)

١٢١- إن قسم المؤتمرات واللغات والوثائق مسؤول عن توفير الخدمات المتعلقة بالترجمة الفورية والترجمة التحريرية للوثائق وتنضيدها واستنساخها وتوزيعها. وهو يستخدم نظام متكامل لإدارة الوثائق ليغطي سلسلة الإنتاج بأكملها.

إنجازات قسم المؤتمرات واللغات والوثائق

- تحسين نوعية الترجمة التي تضطلع بها جهات خارجية عن طريق نظم ملائمة لمراقبة الجودة.
- زيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية في عملية تجهيز الوثائق للطباعة، وفي عمليات الطباعة بما في ذلك الطباعة حسب الطلب.

- ترشيد تدفق العمل الخاص بالترجمة والمصطلحات للاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الأدوات التي تعتمد على مساعدة الحاسوب.

التحديات

- يظل تدفق العمل من المؤلف إلى جهة التسليم باستخدام الحاسوب استخداماً كاملاً يمثل تحدياً بالنسبة للمنظمة.

الخدمات العامة، والأمن، والمنافع العامة وإدارة شؤون المباني والمعدات

١٢٢- تتضمن مسؤوليات «قسم شؤون المقر» صيانة المرافق والمنشآت التقنية في مباني المقر، وتوفير خدمات المرافق العامة (الكهرباء والتدفئة والمياه وغير ذلك)، وشؤون السلامة والأمن، وخدمات البريد، وإدارة حيز المكاتب، وتنفيذ خطة تجديد مباني المقر).

إنجازات الخدمات العامة

- صيانة وتشغيل المرافق والتجهيزات التقنية في مباني المقر من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- تعزيز ترتيبات السلامة والأمن من خلال ما يلي: (١) اختبار ترتيبات أمنية جديدة بنجاح خلال الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام؛ (٢) الاضطلاع بتصليحات خاصة بالسلامة في المباني في موقعي ميوليس وبونفان (بما في ذلك استبدال معدات التدفئة بالبخار المضغوط في مبنى بونفان، وتركيب أجهزة لكشف الحريق وأجهزة إنذار بالحريق في مبنى ميوليس وأجهزة لإطفاء الحريق آليا بواسطة الرش في موقف السيارات في ميوليس، وتجديد المصاعد الرئيسية في مبنى بونفان).
- تنفيذ المرحلة ٢ من خطة بيلمون الجارية؛ انتهاء أعمال التجديد في الجناح الأصفر من المبنى الرئيسي في فونتنوا.
- اكتمال الدراسات التقنية والأعمال التحضيرية لمراحل العمل اللاحقة حتى عام ٢٠٠٨.

التحديات

- بيّن تحليل حالة مباني ميوليس/بونفان أن الأوضاع في هذا الموقع لا يقل خطورة عما كان عليه مبنى فونتنوا قبل البدء بالتجديد. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، أكدت لجنة متخصصة تابعة لرئاسة الشرطة الفرنسية على وجود مشكلات خطيرة وعاجلة تتعلق بالسلامة في مبنى بونفان. وتتعلق الأشغال الأكثر إلحاحاً بسلامة الأفراد والمباني ويجب تنفيذها من باب الأولوية المطلقة. وقُدّر إجمالي تكاليف أشغال التجديد الواجب الاضطلاع بها في ذلك الموقع بمبلغ ٦٣,٢ مليون يورو وفقاً لأسعار أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم تضمن بعد الاعتمادات اللازمة لهذه الأعمال.
- وما زالت هناك مشكلات متعلقة بوفاء المقر بالحد الأدنى المطلوب من «معايير الأمن التشغيلي الدنيا لمقار الأمم المتحدة» (H-MOSS). وتتضمن التدابير المزمع اتخاذها فيما يخص المقر ما يلي: تعزيز السلامة والأمن (مراقبة المداخل، وتوفير السلامة والأمن داخل المباني، والكشف عن المتفجرات، والمراقبة والاستجابة لحالات الطوارئ البيولوجية أو الكيميائية)، وتحسين إدارة شؤون المباني والممتلكات (أمن المباني، وصيانة نظم الإنذار بالحريق والحوادث الكيميائية، وتعزيز البنية الأساسية التكنولوجية في هذا المجال)، بما في ذلك تدابير الكشف والمراقبة والوقاية.

توزيع إجمالي المصروفات

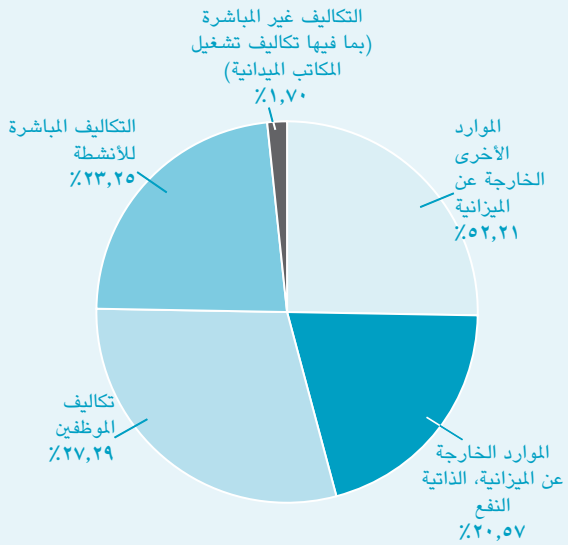

تكاليف الموظفين: تكاليف الموظفين الدائمين/الوظائف الثابتة.
التكاليف المباشرة للأنشطة: تكاليف تنفيذ الأنشطة المقررة في البرامج.
التكاليف غير المباشرة: تكاليف لا ترتبط بأنشطة محددة.
الموارد الخارجة عن الميزانية، الذاتية النفع: أموال تقدمها الدول الأعضاء لتنفق في البلدان نفسها من أجل تحقيق منفعة ذاتية محددة.
الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية: أموال خارجة عن الاشتراكات النظامية للدول الأعضاء، فيما عدا الموارد الخارجة عن الميزانية الذاتية النفع..

تنفيذ البرنامج العادي بحسب أبواب الميزانية

الوثيقة ٣٢م/٥ المعتمدة

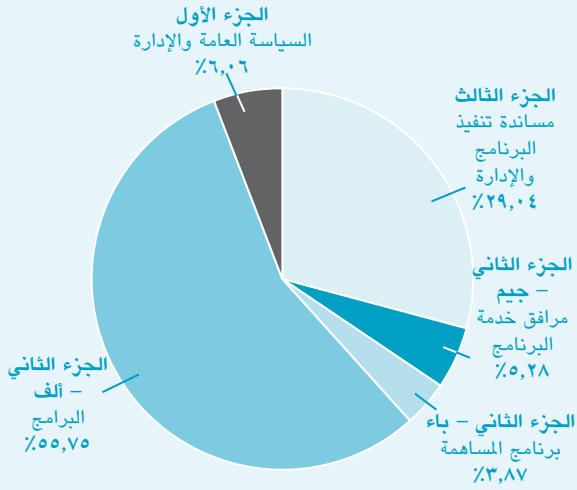

المصروفات بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

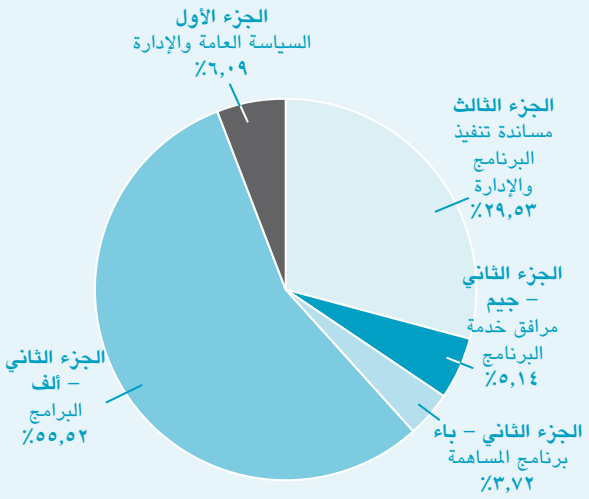

	عنوان الميزانية	٣٢م/٥ المعتمدة بـ (آلاف الدولارات)	٪	المصروفات بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بـ (آلاف الدولارات)	٪
الجزء الأول	السياسة العامة والإدارة	٣٦,٠٥٢	٦,٠٦	٣٧,٧٦٠	٦,٠٩
الجزء الثاني – ألف	البرامج	٣٣١,٥٩٥	٥٥,٧٥	٣٤٤,٤١٤	٥٥,٥٢
الجزء الثاني – باء	برنامج المساهمة	٢٣,٠٠٠	٣,٨٧	٢٣,٠٦٥	٣,٧٢
الجزء الثاني – جيم	مرافق خدمة البرنامج	٣١,٤٢٥	٥,٢٨	٣١,٨٦٧	٥,١٤
الجزء الثالث	مساندة تنفيذ البرنامج والإدارة	١٧٢,٦٧٠	٢٩,٠٤	١٨٣,٢٨٦	٢٩,٥٣
	المجموع	٥٩٤,٧٤٣	١٠٠,٠٠	٦٢٠,٣٩١	١٠٠,٠٠

الجزء الثاني

الملخص والاستنتاجات

الملخص والاستنتاجات

المقدمة

١٢٣- خلفية الموضوع: وافق المؤتمر العام بموجب قراره ٣٣م/٩٢، على توصية فريق العمل الخاص المعني بالعلاقات بين الهيئات الثلاث لليونسكو بأن يستند المدير العام إلى التآزر بين الوثيقتين م ت/٤ وم/٣ لإعداد مشروع الوثيقة م/٣ في وقت يسمح للمجلس التنفيذي بأن يدرسها في دورة الربيع التي تلي مباشرة دورة المؤتمر العام. ومن ثمّ بُذلت جهود للمواءمة بشكل أفضل بين الالتزامات بتقديم التقارير اللازمة لإعداد الوثيقتين م ت/٤ وم/٣. وأسفر ذلك عن صياغة الوثيقة ١٧٤ م ت/٤ – ٣٣م/٣ التي تمثل أول تقرير يشترك في وضعه مكتب التخطيط الاستراتيجي ومرفق الإشراف الداخلي. واستكملت هذه الوثيقة، كتدبير ابتكاري، بتقرير موسع متاح على الانترنيت مصنف حسب محاور العمل. وسيتاح عنوان موقع الويب ذي الصلة بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٦. ويناقش الجزء الثاني من هذا التقرير العملية التي اضطلع بها مرفق الإشراف الداخلي للتحقق من المعلومات الواردة في الوثيقة م/٣. كما درس المرفق القضايا العامة التي أسفر عنها تحليل تنفيذ برنامج المنظمة خلال عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، أي الوثيقة ٣٢م/٥، الذي عُرض حسب القطاعات والمرافق في الجزء الأول. ويتألف الجزء الثاني من ثلاثة أقسام هي: (١) تحليل القضايا العامة المتعلقة بالبرمجة وإعداد التقارير؛ (٢) الانعكاسات على البرمجة وإعداد التقارير؛ (٣) تحسين إعداد التقرير م/٣.

١٢٤- عملية التحقق: وفقاً لوثيقة المجلس التنفيذي ١٦٢م ت/٦، المعنونة اقتراحات المدير العام لتحسين التقرير عن أنشطة المنظمة، تمّ تصميم وتنفيذ عملية للتحقق من المعلومات المقدمة من القطاعات والمرافق في الوثيقة م/٣. وتمثل النهج المتبع في: التحقق أولاً مما إذا كانت الأنشطة التي تضمنتها التقارير قد نُفذت بالفعل، ثم التأكد مما إذا كانت هذه الأنشطة قد حققت «النتائج»، وأخيراً، قياس ما إذا كانت النتائج المتوقعة التي حُددت في الوثيقة ٣٢م/٥ في مستوى محاور العمل، قد تمّ بلوغها، وذلك عن طريق المطالبة بتقديم أدلة تجريبية ذات صلة ثم فحص هذه الأدلة.

١٢٥- أخذ العينات ونطاق التحقق: تم أخذ العينات المتصلة بمحاور العمل التي شملتها عملية التحقق باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية ضماناً لأن تتضمن العينات المختارة، فيما يخص كل برنامج رئيسي، محور عمل واحداً على الأقل يسهم في الأولوية الرئيسية للقطاع؛ ومحور عمل واحداً على الأقل يتضمن مشروعاً طليعياً ذا نتائج متوقعة واضحة؛ ومشروعاً يتعلق بأحد الموضوعين المستعرضين. وبالإضافة إلى هذه العينات، دُعيت القطاعات إلى اختيار محوري عمل آخرين أو مشروعين آخرين يتعلقان بالموضوعين المستعرضين يكون أحدهما محوراً أو مشروعاً يعتبر ناجحاً بوجه خاص أما الآخر فلا يُعتبر ناجحاً بنفس القدر ولكن تمّ استخلاص، أو يمكن استخلاص، دروساً هامة منه. كما اختيرت وحدة واحدة من وحدات مساندة البرنامج والمرافق المركزية لتشملها عملية التحقق. ووصل عدد العناصر التي اختيرت لتخضع للتحقق إلى ٢٦ عنصراً (٢٥ محور عمل بالإضافة إلى وحدة من وحدات مساندة البرنامج والمرافق المركزية). وبذلك يكون حجم العينة قد زاد بالقياس إلى حجم العينة التي شملتها عملية التحقق الخاصة بالوثيقة ٣٣م/٣ قبل سنتين والذي لم يتضمن إلا ١٢ عنصراً.

تحليل القضايا المتعلقة بالبرمجة وإعداد التقارير

الإنجازات

١٢٦- نهج الإدارة المستندة إلى النتائج: استمر التوسّع في تطبيق نهج الإدارة المستندة إلى النتائج وأصبح هذا النهج أكثر دقة. فكل النتائج المتوقعة التي وردت في الوثيقة ٣٢م/٥ بالنسبة لقطاعات البرنامج كانت تتضمن أيضاً مؤشرات أداء، وهو تحسن ملحوظ بالقياس إلى الوثيقة ٣١م/٥. وينبغي ملاحظة أن نهج الإدارة المستندة إلى النتائج قد تحسن بقدر إضافي في الوثيقة ٣٣م/٥ بإضافة أهداف مرجعية إلى مؤشرات الأداء. وتضمنت المعلومات المقدمة في نماذج عرض البيانات حسب محاور العمل/الوحدات عدداً من النتائج الطيبة. غير أن هناك مجالاً للتحسين إذ يتعين أن يألف الموظفون وأن يستوعبوا ممارسة هذا النهج بقدر أكبر (انظر أدناه).

١٢٧- تحسّن وصف الخدمات: حسّنت وحدات الدعم والمرافق المركزية، كما لوحظ في الوثيقة ٣٣م/٣، الطريقة التي تصف بها نفسها من حيث تقديم الخدمات. وما زالت هذه الوحدات راضية عن فكرة وصف أنفسها بأنها «جهات لتقديم الخدمات».

١٢٨- عملية إعداد التقارير: رحب معظم الزملاء بفكرة مطالبتهم بتقديم تقرير واحد بدلاً من تقريرين كما كان الحال في الماضي، أي تقرير واحد لكل من الوثيقة م ت/٤ والوثيقة م/٣. كما أعرب معظم الزملاء عن ارتياحهم لأن نماذج عرض البيانات حسب محاور العمل/الوحدات تدعوهم إلى تقديم البيانات من حيث علاقتها بالنتائج المتوقعة الواردة في الوثيقة ٣٢م/٥.

١٢٩- الأموال الخارجة عن الميزانية: زادت القيمة الكلية للمشروعات الخارجة عن الميزانية في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على ٥٩٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، استناداً إلى النفقات الفعلية في عام ٢٠٠٤ وإلى ميزانية عام ٢٠٠٥. واستأثرت الأنشطة المنفذة في البرازيل بنسبة كبيرة من هذا المبلغ (انظر الوثيقة ١٧٤م ت/٢١). ولن يعرف المقدار الدقيق للمساهمات الخارجة عن الميزانية التي تلقتها اليونسكو خلال عام ٢٠٠٥ إلا بعد إقفال الحسابات في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٦، وسيدرج هذا المقدار في النسخة المنشورة من الوثيقة ٣٤م/٤. غير أن البيانات المقدمة لإعداد مشروع الوثيقة ٣٤م/٤، تبين أن الأموال الخارجة عن الميزانية تؤدي أدواراً هامة في تنفيذ الأنشطة المختلفة. فنجد على سبيل المثال في قطاع التربية أن الأموال الخارجة عن الميزانية ظلت تشكل عنصراً بالغ الأهمية لبناء القدرات في مجال تخطيط التعليم للجميع؛ وفي قطاع العلوم الطبيعية، تمّ تعبئة الأموال الخارجة عن الميزانية لصالح العمل الذي ينفذه/يقوده مرفق الإشراف الداخلي فيما يتصل بنظم الإنذار المبكر من أمواج التسونامي والكوارث الطبيعية الأخرى؛ وفي قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، تسهم الأموال الخارجة عن الميزانية بما يزيد على ٩٠٪ من ميزانية برنامج موست؛ وفي قطاع الثقافة، خُصص للأولوية الرئيسية «تعزيز التنوّع الثقافي والحوار بين الثقافات» ما يزيد على دولارين من الأموال الخارجة عن الميزانية مقابل كل دولار خُصص لها من ميزانية البرنامج العادي؛ وفي قطاع الاتصال والمعلومات، تمّ جمع نحو ٣ ملايين دولار من الأموال الخارجة عن الميزانية لصالح المراكز المجتمعية للوسائط المتعددة التي أنشئت أو عُززت في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويعد مدى إسهام الأموال الخارجة عن الميزانية في إطار البرامج المختلفة مسألة رئيسية يتعين معالجتها لدى تقييم تنفيذ الوثيقة ٣١م/٤.

التحديات

١٣٠- التحديات المتصلة بالإدارة المستندة إلى النتائج: وجدت عملية التحقق أن البيانات المتعلقة بالاستراتيجيات كانت في أحيان كثيرة خليطاً من المعلومات عن خلفية الموضوع، وآليات التنفيذ، والنتائج المتوقعة، والأنشطة المتوخى الاضطلاع بها. وكانت مسوغات أنشطة معينة غير واضحة أحياناً. وكان ما ظهر في أحيان كثيرة على أنه نتائج متوقعة لا يعدو في الواقع أنشطة يتعين أن تضطلع بها اليونسكو. كما أن مؤشرات الأداء كثيراً ما تشير إلى أنشطة مثل «عدد حلقات العمل التي تم تنظيمها»، ولا تشير إلى النتائج المتوقعة منها. وكان أكثر التحديات المصادفة شيوعاً هو «بناء القدرات». ولم يتمكن الفريق المعني بالوثيقة م/٣ إلا نادراً من أن يتحقق مما إذا كانت القدرات قد تمّ تعزيزها بالفعل عن طريق/من خلال حلقات العمل التدريبية المختلفة في ظل الافتقار إلى معلومات أساسية في هذا الصدد. ومن ثم يتعين مواصلة تدريب الموظفين المعنيين، وهو أمر يجري تنفيذه بالفعل.

١٣١- ضعف رصد البرامج: سبق تسليط الضوء في الوثيقة ٣٢م/٣ على قضية ضعف رصد البرامج: «لم يوضع خلال فترة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ أي نظام مؤسسي لرصد النتائج المحرزة ... كما أن البت في كثير من الأمور ترُك لمسؤول البرنامج، مما يعني أنه لم يعتمد بالضرورة نهج مشترك». كما سلطت الوثيقة ٣٣م/٣ الضوء على مشكلة تتعلق بالرصد إذ جاء بها ما يلي: «المعلومات عن رصد الأنشطة من خلال نظام سيستر لم تتجاوز ١٦٪ من النتائج المتوقعة فيما يخص خطط العمل المدرجة في ٣١م/٥». ووصل عدد النتائج المتوقعة التي أدرجت في نظام سيستر فيما يخص خطط عمل ٣٢م/٥ إلى نحو ٨ ٦٠٠ نتيجة متوقعة لم يتم، لأغراض هذه الوثيقة ٣٤م/٣، مضاهاتها بالنتائج المحرزة المستكملة بتعليقات مفيدة. وشكل هذا بالفعل زيادة في الإبلاغ، من خلال نظام سيستر، عن النتائج المحرزة المدرجة في إطار ٣٢م/٥، ولكنه ظل لا يشكل قاعدة عريضة تكفي لإعداد التقارير النظامية. ومن المأمول أن يؤدي تطبيق سياسات و «شروط» أكثر صرامة فيما يتعلق بالإفراج عن المخصصات والاستخدام القريب لنسخة مبسطة من نظام سيستر بعد إعادة صياغته إلى تحسين كمية ونوعية البيانات المدرجة في هذا النظام، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالرصد. ولكن ينبغي ملاحظة أن نظام سيستر يجري الارتقاء به في الوقت الحاضر ومن المنتظر أن يتزايد استخدامه. وقد استفسر فريق التحقق عن الممارسات المتبعة في رصد محاور العمل المختلفة. وتبين أن الرصد ضئيل أو غير موجود. وبذلك تعيّن في معظم الحالات تجميع المعلومات عن أنشطة ونتائج البرنامج ابتداء من نقطة الصفر كلما تعيّن إعداد تقرير من التقارير. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي تمّ الوقوف عليها من دراسة تجريبية للتقييم الذاتي أجراها مرفق الإشراف الداخلي في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي أن القطاعات لا تجمع المعلومات المتصلة بالرصد والتقييم بطريقة منهجية. فلم يكن أخصائيو البرامج يدركون أنهم مسؤولون عن جمع المعلومات اللازمة للرصد. ومن ثمّ يوجد مجال كبير للتحسين، وسيعزّز مكتب التخطيط الاستراتيجي، بالاشتراك مع مرفق الإشراف الداخلي، الجهود المبذولة للتعاون مع القطاعات في هذا الصدد عن طريق استخدام وتطبيق الرصد بصورة منهجية أكبر.

الانعكاسات على البرمجة وإعداد التقارير

١٣٢- الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المتصلة بالإدارة المستندة إلى النتائج: فيما يتعلق بنهج الإدارة المستندة إلى النتائج هناك حالة ملحة إلى تحسين استيعاب وتطبيق مفاهيم مثل: الاستراتيجية، والأنشطة، والنتائج وسلاسل النتائج، ومؤشرات الأداء، والأهداف المرجعية، وآليات وطرائق التنفيذ، ومعايير تقييم الأداء. وثمة حاجة عاجلة إلى بذل الجهود لمعالجة التحديات المبينة أعلاه، ولا سيما القضايا المتصلة بضعف رصد تنفيذ البرنامج. وسيتعاون مكتب التخطيط الاستراتيجي مع مرفق الإشراف الداخلي في هذا الصدد بغية المضي في تحسين مهارات الموظفين في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج ومجال الرصد سواء بسواء، إلى جانب إطلاعهم على التحديات المتنامية المطروحة على اليونسكو فيما يخص الإسهام في عملية البرمجة القطرية، مثل التقييم القطري المشترك، أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أو استراتيجية الحد من الفقر.

١٣٣- الاتفاقات المتعلقة بأداء الوحدات/المكاتب وإعداد التقارير ذات الصلة: أعد مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠٠٤ وثيقة نظرية عن «اتفاقات الأداء وتقييم الأداء» لتكون آلية تستعين بها الإدارة العليا في مساءلة القطاعات والمكاتب الإقليمية ومديري المكاتب الميدانية عن المسؤوليات والموارد المسندة إليهم. وقد طُبق هذا المفهوم الآن عملياً في الصيغة الجديدة والمشجعة المستندة إلى النتائج، التي تُستخدم في تقديم التقارير المطلوبة لإعداد الوثيقة م/٣-٤ و م-٣ الموحدة. ولكن يتعين المضي في تحسين هذه المبادرة بالتأكد من احتواء خطط العمل المقبلة على مؤشرات إدارة ملائمة يمكن استخدامها كأساس لأنشطة الرصد وتقديم التقارير اللاحقة.

١٣٤- دور الوسيط الميسر الذي تنهض به اليونسكو: من الإنجازات الرئيسية التي تجلت من البيانات المقدمة ومن عدة عمليات تقييم نُفذت خلال فترة العامين أن اليونسكو، بنجاحها في أداء وظائفها الخمس الرئيسية، تحظى بالاحترام بوصفها «وسيطاً نزيهاً» في كثير من الدول الأعضاء. وينبغي أن تكون أنشطة البرمجة المقبلة قادرة على الاستفادة من هذه الصفة من أجل التنفيذ الناجح للبرنامج وتحقيق النتائج.

١٣٥- النهوج المستندة إلى الانترنيت، ووظيفة المنظمة كمركز لتبادل المعلومات: كان اتباع اليونسكو لنهوج مستندة إلى الانترنيت في نشر المعلومات تطوراً إيجابياً ملحوظاً. ومن شأن الاستفادة من هذا التطور أن يسهم في توطيد مكانة اليونسكو كمركز لتبادل المعلومات في مجالات اختصاصها. كما لوحظ أن وظيفة المنظمة كمركز لتبادل المعلومات تتسم بأهمية كبرى في الأنشطة التي تنفذها قطاعات البرنامج.

١٣٦- بناء القدرات: تظل أنشطة بناء القدرات تشغل مكانة مهيمنة في أنشطة القطاعات. وتدل الاتجاهات المرصودة على أن هذا الجانب في عمل اليونسكو سيظل يتسم بأهمية بالغة. غير أن هذا يستدعي تدابير لتحسين فعالية الجهود المبذولة في بناء القدرات، وذلك مثلاً بتحديد مؤشرات مرجعية واضحة للقدرات التي يتعين بناؤها، والنتائج المتوخاة من تحسين القدرات.

تحسين إعداد التقرير م/٣

١٣٧- الوثيقة المشتركة م/٣ و م ت/٤: من المنطقي أن يتم إعداد وثيقة م ت/٤ - م/٣ مشتركة في نهاية عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، من أجل الاستفادة من أوجه التآزر بين الوثيقة م ت/٤ والوثيقة م/٣. ولكن لما كانت كلتا الوثيقتين م ت/٤ و م/٣ تغطيان أنشطة ونتائج الفترة نفسها، فتتناول الوثيقة م/٤ التقدم المحرز كل ستة أشهر بينما تركّز الوثيقة م/٣ على النتائج المحرزة في فترة العامين، فإن الوثيقة م/٣ تشكل في الواقع موجزاً (وتوليفاً) للوثائق م ت/٤. ومن ثمّ يمكن تحويل آخر وثيقة م ت/٤ إلى الوثيقة م/٣. وبالإضافة إلى ذلك، يشغل مكتب التخطيط الاستراتيجي موقعاً يؤهله لتوليف الوثائق م ت/٤ في وثيقة واحدة م/٣، لأن هذا المكتب يعكف على تجميع المعلومات عن التقدم المحرز (من أجل إعداد الوثائق م/٤) على امتداد فترة العامين. وسيواصل مكتب التخطيط الاستراتيجي التعاون مع مرفق الإشراف الداخلي في إعداد التقرير، بالاستفادة الملائمة من النسخ المطبوعة والمنشورة على الانترنيت من الوثائق. وسيسفر ذلك عن عملية أكثر فعالية تنطوي على تحليلات ثرية ستغذي أنشطة البرمجة المقبلة.

١٣٨- إصدار التقرير في الوقت المناسب: ثبت أن التقرير يمكن إعداده في الوقت المناسب لينظر فيه المجلس في دورة الربيع التي تلي مباشرة فترة العامين التي يشير إليها. ويوصى بالتمسك بهذه القاعدة. ولكن ينبغي تحسين عملية الإعداد العام للتقرير، بما في ذلك الإجراءات المستخدمة في وضعه. ويمكن تحسين دقة موعد التقرير إذا تمّ استخدام نظام سيستر بصورة أوسع في إعداد الوثيقة م ت/٤.

١٣٩- النتائج المبينة في الوثيقة ٣١م/٤: يجب إلزام قطاعات البرنامج صراحة، في طلب الموافاة بالبيانات اللازمة لإعداد الوثيقة ٣٥م/٣، بأن تذكر إنجازاتها بالقياس إلى النتائج المتوقعة المبينة في الوثيقة ٣١م/٤، وسيكون هذا تدبير ضروري خاصة وأن التقرير م/٣ المقبل سيغطي آخر فترة عامين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣١م/٤)، وسيسمح من ثمّ بإجراء تقييم استرجاعي شامل.